الأمم المتحدة

E/CN.7/2001/14/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 September 2001
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات
الدورة الرابعة والأربعون المستأنفة
فيينا، ١٢-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
شؤون الإدارة والميزانية

الميزانية النهائية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ والميزانية الأولية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

تقرير المدير التنفيذي

إضافة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ثامن عشر- ملخص الأطر البرنامجية	١-٤٤٣	٣
ألف- على الصعيد العالمي	١-١٠٠	٣
باء- أفريقيا	١٠١-١٧٠	٣٤
جيم- أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الغربية والوسطى، والشرقان الأدنى والأوسط	١٧١-٢٧٧	٥٤
دال- جنوبي آسيا وشرقي آسيا والمحيط الهادئ	٢٧٨-٣٥٨	٨٣
هاء- أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٥٩-٤٤٣	١٠٤

* E/CN.7/2001/13.

291001 V.01-87494 (A)

0187494

الجداول

١- البرنامج المعني بالدعوة إلى المناصرة: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٥
٢- برنامج تحليل السياسات العامة والاتجاهات: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٩
٣- برنامج خفض الطلب: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١٤
٤- برنامج خفض العرض: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٢٠
٥- برنامج الدعم العلمي والتقني: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٢٦
٦- برنامج مكافحة غسل الأموال: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٣١
٧- برنامج المساعدة القانونية: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٣٤
٨- برنامج عموم أفريقيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٣٨
٩- برنامج غربي أفريقيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٤٢
١٠- برنامج نيجيريا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٤٢
١١- برنامج شرقي أفريقيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٤٦
١٢- البرنامج الإقليمي: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٥٠
١٣- برنامج شمال أفريقيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٥٣
١٤- برنامج الاتحاد الروسي وبيلاروس: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٥٧
١٥- برنامج أوروبا الوسطى والشرقية: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٦٠
١٦- برنامج أفغانستان: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٦٣
١٧- برنامج آسيا الوسطى: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٦٧
١٨- برنامج جمهورية إيران الإسلامية: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٧٢
١٩- برنامج باكستان: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٧٥
٢٠- برنامج تركيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٧٩
٢١- برنامج الشرق الأوسط: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٨٣
٢٢- برنامج جنوبي آسيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٨٨
٢٣- برنامج شرقي آسيا والمحيط الهادئ: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٩٢
٢٤- برنامج جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ٩٦
٢٥- برنامج ميانمار: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١٠٠
٢٦- برنامج فييت نام: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١٠٤
٢٧- برنامج بوليفيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١٠٩
٢٨- برنامج كولومبيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١١٣
٢٩- برنامج الإكوادور: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١١٤
٣٠- برنامج بيرو: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١١٨
٣١- برنامج البرازيل وبلدان المخروط الجنوبي: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١٢٣
٣٢- برنامج الكاريبي: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١٢٧
٣٣- برنامج المكسيك وأمريكا الوسطى: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ..... ١٣٠

ثامن عشر- ملخص الأطر البرنامجية

ألف- على الصعيد العالمي

١- البرنامج الأساسي بشأن الدعوة إلى المناصرة

(أ) تحليل الوضع

١- إبان دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معاً، التزمت الدول الأعضاء بالعمل على التقليل من عرض العقاقير المخدرة وتعاطيها على حد سواء، وحددت العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ باعتبارهما موعدين مستهدفين لإنجاز هذين الهدفين. ويبدو أن من المرجح أن كثيرا من الحكومات لن يكون لديها القدرة على تحقيق هذين الهدفين بنفسها، وسوف تحتاج إلى مساعدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك من المؤسسات والمجتمعات الوطنية والمحلية. ويعنى جزء من المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) بالترويج لتنمية الوعي وتعبئة المنظمات على اتخاذ اجراءات عمل دعما للجهود الحكومية لمكافحة تعاطي العقاقير والاتجار غير المشروع بها.

(ب) الأهداف المنشودة

٢- الهدف المنشود هنا هو حشد دعم واسع النطاق للجهود الدولية الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية.

(ج) الاستراتيجية

٣- الاستراتيجية هي تقديم المعلومات إلى أوسع جمهور ممكن عن أوضاع وعواقب تعاطي العقاقير والاتجار غير المشروع بها، مع تركيز خاص على السياسات العامة والأولويات التي يعتمدها المجتمع الدولي وعن الأنشطة التي يضطلع بها اليوندسيب دعما لعمليات التدخل على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي. وتشمل تلك الأنشطة: نشر المعلومات من خلال موقع اليوندسيب على الشبكة العالمية، ونشر مجلة "*UPDATE*"، بالإضافة إلى انتاج وتعميم مواد اعلامية أخرى، كالملصقات الجدارية والكتيّبات؛ وانتاج وتعميم اعلانات الخدمات العامة على النطاق العالمي المخصصة للتلفزة والاذاعة عن مسائل رئيسية مثل تعاطي العقاقير بالحقن والإصابة بفيروس القصور المناعي البشري (HIV)

ومتلازمة القصور المناعي المكتسب (الإيدز)؛ وتنظيم الأحداث الترويجية في اطار حملة ''الرياضة لأجل مكافحة المخدرات'' واليوم العالمي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها؛ واشراك أعضاء المجالس النيابية في حوار عن مسائل مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات من خلال تنظيم مؤتمرات دولية سنوية؛ والتعاون في العمل مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ والتعاون مع المنظمات غير الحكومية بغية الاشتراك في الترويج للأنشطة الداعمة؛ ورعاية مناسبات جوائز المجتمع المدني التي تمنحها الأمم المتحدة احتفاءً بالاسهامات البارزة من جانب منظمات المجتمع المدني في مكافحة المخدرات والجريمة والارهاب.

(د) النتائج

٤- الحصيلة: ارتفاع مستوى الوعي لدى عموم الجمهور ووسائل الإعلام والمجتمع المدني بشأن تعاطي العقاقير وانتاج العقاقير غير المشروعة وزراعتها والاتجار بها، بما في ذلك الوعي بالتدابير التي تُتّخذ لمواجهة هذا التحدي العالمي النطاق، مع التركيز بصفة خاصة على البلدان النامية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد المقتبسات في وسائل الإعلام ومضمونها واتساعها (بما في ذلك البلدان المشمولة)؛ عدد الاتصالات بمواقع الشبكة العالمية؛ وحصيلة الأحداث التي نُظمت، بما في ذلك الردود المتلقاة على الاستبيانات.

٥- الحصيلة: ازدياد دعم صانعي القرارات في الجهود المعنية بمكافحة المخدرات. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: حصيلة الأحداث التي نُظمت، بما في ذلك الردود المتلقاة على الاستبيانات؛ وأنشطة المتابعة التي بادر إلى القيام بها صانعو القرارات المعنيون.

٦- الحصيلة: تشجيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على ادماج الاعتبارات ذات الصلة بالعقاقير في المسار الرئيسي لبرامجها الانمائية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الأنشطة ذات الصلة بالعقاقير التي اضطلعت بها سائر المنظمات، وكذلك الجهود التي تبذلها الأفرقة القطرية في هذا الميدان.

(هـ) الميزانية والتمويل

٧- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بقيمة قدرها ٠٠٠ ٩٧٠ دولار. ويقدم الجدول ١ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجالات المواضيعية والأنشطة الجارية والتي في طور

الإعداد، والموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. إضافة إلى ذلك، يُرصد مبلغ قدره ٠٠٠ ٣٤٧ دولار تقريباً من الموارد في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لأجل دعم الأنشطة الوارد وصفها في البرنامج.

الجدول ١

البرنامج المعني بالدعوة إلى المناصرة: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة	٠ر٧٣٠	٠ر٢٤٠	٧ر١٧٩	٣ر٧٩٠	٠ر٩٧٠
المجموع	٠ر٧٣٠	٠ر٢٤٠	٧ر١٧٩	٣ر٧٩٠	٠ر٩٧٠

٢- البرنامج الأساسي بشأن تحليل السياسات العامة والاتجاهات

(أ) تحليل الوضع

٨- اليوندسيب هو المنظمة الدولية الوحيدة التي لديها الولاية الرسمية والقدرة على انتاج البيانات المجمّعة على الصعيد العالمي عن انتاج العقاقير المخدرة والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع. علماً بأن الولاية الرسمية مستمدة من ثلاث اتفاقيات دولية بشأن مراقبة المخدرات ومكافحتها. وقد نقّحتها الجمعية العامة إبان الدورة الاستثنائية العشرين. وبواسطة وضع أهداف محددة ومواعيد مستهدفة لكل مجال من المجالات التي تناولتها الدورة الاستثنائية، أعربت الدول الأعضاء عن التزامها بتحقيق نتائج ملحوظة وقابلة للقياس ضمن الفترات الزمنية المحددة، ولذلك كلّفت اليوندسيب بتزويدها بالأساس الاحصائي اللازم لقياس هذه النتائج المتوخاة.

٩- ومن ثم فإن هذا البرنامج الأساسي بشأن تحليل السياسات العامة والاتجاهات مسؤول عن تقديم بيانات موثوقة، والتنبؤ بالاتجاهات في المستقبل، واسداء المشورة إلى الحكومات والمنظمات عن السياسات العامة الفعّالة والاستراتيجيات والتدابير المضادة لأجل مراقبة المخدرات ومكافحتها. كما إن إعداد الخرائط عن وضعية العقاقير وتطورها على الصعيد العالمي، وكذلك الدراسة التحليلية على المستوى الكلي لمدى تأثير السياسات العامة بشأن مراقبة العقاقير ومكافحتها، يساعدان على إجراء التقدير الدوري لأولويات

تنفيذ الأنشطة، ومعايرة أنشطة التعاون التقني، وتنمية الوعي لدى الحكومات بخصوص موقف ودور بلدانها في التصدي لمشكلة العقاقير العالمية.

١٠- الفضل في قدرة اليوندسيب على انتاج البيانات المجمّعة على الصعيد العالمي مستمد من دوره كذخر لمجموعة من البيانات الفريدة المستمدة من استبيانات التقارير السنوية، التي تتمخّض عن معلومات عن عرض العقاقير غير المشروعة والطلب عليها، وكذلك عن السياسات العامة بشأن العقاقير، ممّا يشكّل أكمل مجموعة من مجاميع البيانات عن مشكلة المخدرات الدولية. وتقليديا، ما فتئ اليوندسيب يقدم البيانات المجمّعة من استبيانات التقارير السنوية إلى الدول الأعضاء في تقاريره السنوية التي يقدمها عن عرض العقاقير والطلب عليها والسياسة العامة بشأنها إلى لجنة المخدرات. ولكن منذ عام ١٩٩٧ أخذ اليوندسيب بنشر هذه البيانات على جمهور أوسع نطاقا من خلال القسم الاحصائي من التقرير العالمي عن المخدرات، وكذلك سلسلة النشرات المعنونة الاتجاهات العالمية للمخدرات غير المشروعة.

(ب) الأهداف المنشودة

١١- الهدف المنشود في هذا الخصوص هو تقديم المساعدة إلى المجتمع الدولي في استبانة أولويات مكافحة المخدرات وذلك بتوفير معلومات احصائية وتحليلية شاملة عن مشكلة المخدرات العالمية.

(ج) الاستراتيجية

١٢- بغية تزويد المجتمع الدولي بالقاعدة المعرفية اللازمة لتقدير مشكلة المخدرات العالمية، سوف يعمد البرنامج الأساسي بشأن تحليل السياسات العامة والاتجاهات إلى اتباع نهوج متعددة القطاعات ومتعددة الاختصاصات، تربط بين البيانات عن انتاج العقاقير والاتجار غير المشروع بها واستهلاكها والبيانات عن آثارها الاجتماعية الاقتصادية، وسوف يهدف إلى تطوير طرائق وأدوات جديدة لأجل تدعيم تحليل أوضاع المخدرات والسياسات العامة المتبعة بشأنها. وتحقيقا لهذه الغايات، سوف يركّز البرنامج على المكوّنات المتكاملة الثلاثة التالية: تحليل الاتجاهات، وتحليل السياسات العامة، ونشر وتعميم الاحصائيات والأعمال التحليلية.

١٣- وبواسطة تكامل المعرفة عن الأنماط والاتجاهات في جانبي عرض العقاقير وتوريدها والطلب عليها على حد سواء يتسنى للبرنامج الأساسي أن يُسهم في تطوير سياسات

وأدوات فعالة بشأن مراقبة العقاقير على الصعيد الدولي والاقليمي والوطني، وأن يؤدي مهمته كمقاصة معلومات مركزية بشأن الاتجاهات في العقاقير على الصعيد العالمي. كما إن قاعدة البيانات المتكاملة عن عرض العقاقير غير المشروعة والطلب عليها ''DELTA، أي قاعدة البيانات الخاصة بالتقديرات وتحليل الاتجاهات على المدى الطويل'' تستخدم لوضع تقديرات سنوية لدى اليوندسيب عن مدى زراعة العقاقير غير المشروعة وانتاجها والاتجار غير المشروع بها واستهلاكها، وكذلك لإمداد سلسلة واسعة من الأعمال التحليلية الأخرى، مثل سلسلة ملامح الأوضاع، والمنشورات، مثل التقرير السنوي عن اتجاهات العقاقير غير المشروعة على الصعيد العالمي. وكجزء من العملية المنتظمة لتحديث عهد قاعدة البيانات ''دلتا'' انها سوف توسّع في خمسة مجالات: (أ) نتائج المشروع الجاري للمواءمة بين البيانات بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ومجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضاً باسم المنظمة العالمية للجمارك) بشأن مشروع بيانات المضبوطات من العقاقير؛ (ب) البيانات التاريخية عن انتاج العقاقير؛ (ج) البيانات الجديدة عن مدى الاستهلاك المستمدة من البرنامج العالمي لتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات (GAP)؛ (د) البيانات الجديدة عن زراعة العقاقير المستمدة من البرنامج الدولي لرصد المحاصيل غير المشروعة؛ (ه) البيانات الجديدة عن أسعار العقاقير ونقاوتها وكمياتها المتوسطة المستهلكة لأجل تقديم دراسات تحليلية أكثر تفصيلاً ودقة لتدفقات العقاقير غير المشروعة.

١٤- أما الهدف من المكوّن الخاص بتحليل السياسات العامة في البرنامج فهو زيادة تعزيز الارتباط بين تحليل البيانات والأوضاع وتقرير السياسات العامة. وفيما يتجاوز الطرائق التقليدية في تقييم البرامج والمشاريع، هناك حاجة إلى تطوير تقنيات جديدة في ميدان مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات، لأجل تيسير تقدير تأثير جدوى التكلفة في فعالية السياسات العامة بشأن العقاقير. ذلك أنه باعتبار الأبعاد العابرة الحدود الوطنية مما تنطوي عليه عدة عناصر في مشكلة المخدرات، من المهم مواصلة القيام بمثل هذا العمل على نحو يتجاوز الأطر الوطنية أو الإقليمية، وتعزيز امتداده ليشمل بلدان العالم النامي. وفي هذا السياق، لليوندسيب دور عليه أن يؤديه.

١٥- وبناء على البيانات والمعلومات المنتجة في إطار المكوّن الخاص بتحليل الاتجاهات في البرنامج، وعلى الاستفادة الواسعة النطاق من التعاون الدولي مع المؤسسات والخبراء ممن يقومون بأعمال مكمّلة، فإن المكون الخاص بتحليل السياسات العامة من البرنامج سوف يركّز أولياً على العناصر الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) إضفاء الطابع المنظومي على

الدراسة التحليلية المتعددة القطاعات لمدى تأثير السياسات العامة الحالية وجدوى تكلفة فعالياتها؛ (ب) تطوير منهجيات لأجل إدماج الأبعاد الحركية الخاصة بأسواق العقاقير على نحو متكامل في الدراسة التحليلية للسياسات العامة؛ (ج) إضفاء الطابع المنظومي على قاعدة الأدلة من حيث المعرفة وأفضل الممارسات المتّبعة والتقييم لأجل صياغة السياسات العامة. ذلك أن المعرفة المكتسبة سوف تُتوّج في تقديم أوراق دراسية ومنشورات مضمونية ومرجعية في تناول مسألة العقاقير غير المشروعة، وفي تعميمها على نطاق واسع على الجامعات والمكتبات في جميع أنحاء العالم، وكذلك على الحكومات والمنظمات الدولية العاملة في ميدان مراقبة العقاقير.

١٦- وأما العوامل الخارجية الرئيسية التي يمكن أن تؤثر في التنفيذ العام فهو التوقيت المناسب في التقديم ومعدّل الاستجابة في الرد ونوعية البيانات المقدمة في استبيانات التقارير السنوية، لأنها هي المصدر الرئيسي لمجموعة بيانات اليوندسيب الفريدة.

(د) النتائج

١٧- الحصيلة: نظرة إجمالية شاملة ومتوازنة إلى مشكلة المخدرات العالمية لأجل جمهور عام عريض من خلال التقرير العالمي عن المخدرات الصادر كل سنتين.

١٨- الحصيلة: صورة إحصائية شاملة لتطور وضعية العقاقير غير المشروعة على الصعيد العالمي لكي تستخدمها السلطات الوطنية المسؤولة عن مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات والوكالات الدولية والخبراء من خلال التقرير السنوي عن الاتجاهات العالمية للمخدرات غير المشروعة.

١٩- الحصيلة: فهم أفضل من جانب الخبراء والباحثين والحكومات لوضعية المخدرات المتغيرة من خلال نشرة المخدرات.

٢٠- المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعياً: بخصوص كل من النتائج الثلاث المذكورة أعلاه، سوف يستخدم عدد وطابع الإشارات المرجعية إلى المنشور المعني في وسائل الإعلام وفي الكتابات العلمية وفي لجنة المخدرات وغيرها من المنتديات الدولية، وكذلك عدد الاتصالات بالجزء المعني من موقع اليوندسيب على الشبكة العالمية.

(هـ) الميزانية والتمويل

٢١- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في إطار البرنامج إلى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ١,٩ مليون دولار. ويقدم الجدول ٢

تفاصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجالات المواضيعية والأنشطة الجارية والتي في طور الإعداد، وبحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. إضافة إلى ذلك، يرصد مبلغ قدره ٨٥٠ ٠٠٠ ألف دولار تقريباً من الموارد في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لدعم الأنشطة الوارد وصفها في البرنامج.

الجدول ٢

برنامج تحليل السياسات العامة والاتجاهات: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور التنفيذ	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة	١ ٢٠٠	..	٦٠٠	٦٠٠	١ ٢٠٠
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	٧٢٠	..	..	٧٢٠	٧٢٠
المجموع	١ ٩٢٠	..	٦٠٠	١ ٣٢٠	١ ٩٢٠

٣- البرنامج الأساسي بشأن خفض الطلب

(أ) تحليل الوضع

٢٢- في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (القرار د إ-٢/٢٠، المرفق)، تم التأكيد مجدداً على أهمية النهوج المعنية بخفض الطلب على العقاقير باعتبارها جزءاً من استجابة عالمية شاملة في التصدي لظاهرة تعاطي العقاقير. وفي الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (القرار د إ-٣/٢٠، المرفق) الذي اعتُمد أيضاً في تلك الدورة الاستثنائية العشرين، جرى التأكيد على موضوع التحدي الذي ينطوي عليه تطوير استجابات فعّالة بشأن هذه المشكلة. وكانت إحدى المسائل الأساسية في هذا الصدد هي أن من اللازم وضع برامج قائمة على الأدلة يرفدها بالمعلومات ''تقدير منتظم لطبيعة وحجم تناول المخدرات وإساءة استعمال المخدرات والمشاكل ذات الصلة ...''، وينبغي أن تجرى تلك التقديرات باستخدام ''تعريفات ومؤشرات وإجراءات مماثلة''. ولليوندسيب دور معترف به عليه القيام به في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في تطوير القدرة المستدامة على القيام بدراسات تقديرية لوضع تعاطي العقاقير في بلدانها، والتشجيع على اعتماد مؤشرات وتدابير متناسقة وسليمة منهجياً.

٢٣- وحدّد الإعلان السياسي أيضاً أهدافاً لكي تعمل الدول الأعضاء، حتى عام ٢٠٠٣، على وضع استراتيجيات وبرامج جديدة أو معزّزة بشأن خفض الطلب على العقاقير، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية وخطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية بشأن خفض الطلب (القرار ١٣٢/٥٤، المرفق)، ولكي تحقق نتائج ذات دلالة وقابلة للقياس في ميدان خفض الطلب على المخدرات بحلول عام ٢٠٠٨. وقد أُسندت إلى اليوندسيب مهمة محددة في تزويد الدول الأعضاء بالتوجيه والمساعدة، بناء على طلبها، لأجل وضع وتنفيذ سياسات عامة واستراتيجيات وبرامج وطنية بشأن خفض الطلب على العقاقير، على أن تكون شاملة جميع مجالات الوقاية والمنع، بدءاً من عدم التشجيع على اللجوء إلى استعمالها منذ البداية وانتهاءً بتقليل العواقب الصحية والاجتماعية السلبية التي تنجم عن إساءة استعمال العقاقير؛ كما ينبغي أن تركز على أكثر الفئات تعرضاً إلى المخاطر وعلى الفئات من السكان ذات الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء.

(ب) الأهداف المنشودة

٢٤- الأهداف المنشودة هي كما يلي:

(أ) إنشاء نظام عالمي دائم وموثوق به لكي تستفيد منه الدول الأعضاء في تقدير حجم ظاهرة تعاطي العقاقير غير المشروعة واتجاهاته على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي (البرنامج العالمي لتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات مصمّم بقصد بلوغ هذا الهدف المنشود)؛

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة سياسات عامة واستراتيجيات وبرامج فعّالة بشأن خفض الطلب على العقاقير لأجل مكافحة ظاهرة تعاطي العقاقير.

(ج) الاستراتيجية

٢٥- البرنامج العالمي لتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات مبني في صياغته حول برنامج دعم عالمي واحد وتسعة برامج فرعية إقليمية (لأجل آسيا الوسطى وجنوب غربي آسيا، جنوبي آسيا، شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا، أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد الروسي، أمريكا اللاتينية، الكاريبي، شمال أفريقيا والشرق الأوسط، غربي أفريقيا ووسطيها، شرقي أفريقيا وجنوب شرقي أفريقيا). ويجري العمل في إطاره في عدد من البلدان المختارة لدعم إنشاء نظم وطنية فيها، ويجري أيضاً تقديم الدعم إلى شبكات

الدراسات الوبائية الإقليمية. كما إن جهود اليوندسيب خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ سوف تستند إلى المبادئ الجوهرية الخمسة التالية: تقديم الدعم للشبكات البشرية؛ ووضع تدابير موحدة؛ والتحسس للاحتياجات والأوضاع المحلية؛ والعمل في شراكة مع الحكومات الوطنية وغيرها من الهيئات الإقليمية والدولية والمحلية المناسبة على حد سواء: وكذلك أداء اليوندسيب دوره كذخيرة معلومات وثيقة الصلة بالموضوع وذات منفعة عملية لصياغة السياسات العامة.

٢٦- من الناحية التقنية، يجري دعم البرنامج العالمي لتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات من المقر الرئيسي لليوندسيب. وذلك من شأنه أن ييسّر اعتماد نهج مشترك وأن يتيح المجال لكي يتكامل العمل مع أنشطة أخرى تشملها الولاية المسندة إلى اليوندسيب بخصوص وضع تدابير عالمية منسّقة وكذلك تزويد الدول الأعضاء بتقرير سنوي عن الوضع العالمي لتعاطي العقاقير. لأن الحصول على بيانات محسّنة عن الأنماط والاتجاهات في ظاهرة تعاطي العقاقير هو أمر مهم أيضاً لاستعراض التقدم المحرز بشأن الأهداف والمواعيد المستهدفة المبيّنة في الإعلان السياسي الذي اعتُمد في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذا البرنامج العالمي مصمّم تحديداً للمساعدة على بناء هذه القاعدة للبيانات وذلك من خلال تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بتقديم تقارير الإبلاغ. وسوف تُجرى دراسة تحليلية للاحتياجات والموارد الخاصة بالمعلومات في كل بلد مشارك من خلال شراكة مع الخبراء المحليين. وأما أهم عامل خارجي يمكن أن يعوق عمل البرنامج فيتعلق بمدى رغبة الدول الأعضاء في دعم هذا العمل وفي قبول ضرورة الاستثمار تحقيقاً لهذه الغاية. ومن ثم فإن نجاح شبكة الخبراء المتعددي التخصصات إنما يتوقف على مدى رغبة الوكالات المعنية بجوانب مختلفة من عملية جمع البيانات عن خفض الطلب على العقاقير في العمل معاً في هذا الصدد. وعلى نحو مماثل، فإن التشجيع على اعتماد تدابير موحدة يتطلب التعاون في العمل أيضاً لأنه قد يكون من الضروري اللجوء إلى تعديل الممارسات المتبعة حالياً.

٢٧- سعيا إلى تحقيق الهدف المنشود المبيّن في الفقرة ٣ (ب) أعلاه، سوف يركّز البرنامج الأساسي جهوده على تطوير مجمّع للمعرفة معترف به دولياً يستند إلى الخبرة والأدلة بشأن ما يصلح العمل به وما يشكل نهوجا واعدة بالنجاح في الوقاية من تعاطي العقاقير ومعالجة متعاطي العقاقير واعادة تأهيلهم والوقاية من الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز لدى متعاطي العقاقير. وسوف تشمل تلك القاعدة المعرفية البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وسوف تُوجّه الجهود أيضا نحو تعميم

المعلومات على الدول الأعضاء. وسوف يعتمد برنامج عمل اليوندسيب على الخبرات المستمدة من المبادرات المعنية بخفض الطلب على العقاقير على الصعيد الوطني والإقليمي/دون الإقليمي، وكذلك من المبادرات العالمية النطاق التي يقوم بها. وسوف ينصبّ تركيز مخصوص على تطوير شبكات الموارد التقنية في مجالات الوقاية والمعالجة واعادة التأهيل، وعلى اصدار الأدلة والمواد اللازمة لدعم المبادرات الفعالة المعنية بالوقاية والمعالجة في هذا الميدان. كما سوف تهدف الشبكات إلى توفير وتيسير وتحسين سبل الوصول إلى المعلومات التقنية الحديثة العهد والعملية، والدعم بشأن استخدام التقنيات والنهوج المعاصرة اللازمة للوقاية من تعاطي العقاقير ومعالجة المدمنين عليها واعادة تأهيلهم. وعلى الخصوص، سوف يُسهم اليوندسيب، من خلال الشراكة مع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا، في دعم تطوير القدرات البشرية والتنظيمية اللازمة لنظم الوقاية والمعالجة المستدامة، وذلك بالإفادة من الخبرة الموجودة لدى طائفة واسعة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك سائر تنظيمات المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات الرئيسية المعنية بتوفير خدمات الوقاية والمعالجة أو بإجراء الأبحاث في هذا المجال، في جميع أنحاء العالم. ذلك أنه من خلال انشاء شراكات مع المؤسسات من هذا القبيل، سوف تتوفر لدى اليوندسيب سبل الوصول إلى الدعم المستمر والمشورة المقدمة من خبراء الطليعة في هذا الميدان، وإلى مواد الموارد التي يمكن توفيرها أيضا إلى الدول الأعضاء التي تطلب الحصول على المساعدة. وسوف يعنى اليوندسب أيضاً بالمشاركة في حوار ناشط مع سائر المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس النقص المناعي البشري المكتسب/الإيدز(يونيدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية)، بغية حشد دعمها ومشاركتها (حيثما كان مناسباً) في برنامج عمل اليوندسيب، وكذلك لكي يتسنى لليوندسيب الترويج لادماج مبادراته المعنية بخفض الطلب على العقاقير في المسار الرئيسي للبرامج الجارية التي تضطلع بها هذه الوكالات. علما بأن العوامل الخارجية ذات الدلالة التي قد تؤثر في مقدرة اليوندسيب على الاضطلاع ببرنامج عمله تشمل استعداد الدول الأعضاء إلى: (أ) التوصل إلى توافق في الآراء حول ما يشكّل مبادئ أساسية بشأن الوسائل الفعّالة في الوقاية والمعالجة واعادة التأهيل لدى مختلف الفئات المستهدفة؛ (ب) وضع سياسات عامة واستراتيجيات وبرامج جديدة ومعزّزة بشأن خفض الطلب على العقاقير؛ (ج) توفير المعلومات الجيدة النوعية في حينها عن التقدم المحرز في بلوغ الأهداف والوفاء بالمواعيد المستهدفة المذكورة أعلاه.

٢٨- وفي فترات فاصلة منتظمة، سوف تقوم لجنة من خبراء تقنيين خارجيين بتقييم التقدم الذي يحرزه البرنامج العالمي لتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات، لكي تقترح تعديلات لأجل تحسين التأثير الاجمالي الذي تؤدي إليه هذه المبادرة. وسوف يكون كل مشروع من المشاريع (أي المبادرات العالمية)، التي يديرها حاليا قسم خفض الطلب على العقاقير لدى اليوندسيب، خاضعا لتقييم داخلي وخارجي معا.

(د) النتائج

٢٩- الحصيلة: التطوير المنهجي والاتفاق على المؤشرات المنسّقة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: انجاز وإصدار عدة أدوات للدراسة الوبائية؛ إصدار تقارير بحثية من عمليات التقدير التي تُجرى بدعم من البرنامج.

٣٠- الحصيلة: تطوير ودعم شبكات الدراسة الوبائية الموجودة حاليا حيث يجري استحداثها في حال عدم وجودها وتطوير الشبكات القائمة حاليا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: شبكات الدراسة الوبائية المنشأة في كل منطقة؛ الخطط الاستراتيجية المعدّة لأجل ثمانية بلدان على الأقل في كل منطقة؛ الخبراء التقنيون الذين يتم تدريبهم.

٣١- الحصيلة: تحسين وزيادة المعلومات القابلة للمقارنة عن مشاكل تعاطي العقاقير. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: كمية ونوعية استبيانات التقارير السنوية المقدمة؛ تنفيذ التدابير المفصلة في الخطط الاستراتيجية؛ عدد مشاريع جمع البيانات المحددة.

٣٢- الحصيلة: التوافق في الآراء المتوصل إليه مع ممثلين من منظومة الأمم المتحدة ووكالات المجتمع المدني عمّا يشكّل وسائل للوقاية الفعالة، وخاصة لدى الفئات المعرّضة للمخاطر، وتصميم أساليب للمعالجة تستند إلى تقدير الاحتياجات ونتائج التقييم. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: قبول الدول واستعمالها مختلف المبادئ التوجيهية ومواد الموارد المرجعية الصادرة وما يؤدي إليه ذلك من زيادة عدد الدول التي تعتمد خططا واستراتيجيات جديدة أو معززة بشأن خفض الطلب على العقاقير والمعالجة واعادة التأهيل، تتجسد فيها اجراءات عملية من جانب سلطات الصحة العامة والرعاية الاجتماعية وإنفاذ القوانين وكذلك المجتمع المدني، بما يتماشى مع الاعلان السياسي الخاص بالمبادئ التوجيهية بشأن خفض الطلب على العقاقير وخطة العمل لأجل تنفيذه؛ زيادة في عدد الدول التي تنفذ برامج المعالجة المصممة بناء على تقدير الاحتياجات وتقييم النتائج.

(هـ) الميزانية والتمويل

٣٣- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ١ر٩ مليون دولار. ويقدم الجدول ٣ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجالات المواضيعية والأنشطة الجارية والتي في طور الإعداد، وكذلك الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. إضافة إلى ما ورد أعلاه، يُرصد مبلغ قدره ٠٠٠ ٧٠٢ دولار من الموارد المتوفرة في اطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لأجل دعم الأنشطة الوارد وصفها في البرنامج.

الجدول ٣

برنامج خفض الطلب: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	١ ٨٥٤	..	..	١ ٨٥٤	١ ٨٥٤
المجموع	١ ٨٥٤	..	..	١,٨٥٤	١ ٨٥٤

٤- البرنامج الأساسي بشأن خفض العرض

(أ) البرنامج الفرعي بشأن رصد الزراعة غير المشروعة ودعم برامج التنمية البديلة الوطنية

'١' تحليل الوضع

٣٤- تحتاج الحكومات إلى بيانات ومعلومات شاملة حديثة العهد عن طبيعة ومدى الزراعة غير المشروعة على النطاق العالمي لكي تتمكن من صياغة استراتيجيات وتدابير مكافحة فعّالة بغية الوفاء بالمواعيد المستهدفة التي حددتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. والأمم المتحدة تتبوأ مكانة فريدة للتنسيق بين الجهود في هذا الميدان، ومن ثم فقد سألتها الدول الأعضاء أن تدعم إنشاء شبكة دولية لرصد زراعة المحاصيل غير المشروعة، وانشاء مصرف بيانات، وأن تقدم تقارير سنوية إلى الحكومات عن الوضع العالمي الراهن، وكذلك أن توفر المساعدة التقنية لنظم الرصد الوطنية. علاوة على ذلك، تحتاج الحكومات إلى استبانة أفضل الممارسات بشأن ما يصلح عمله فعلاً وما لا يصلح عمله في مجال التنمية البديلة والجهود الرامية إلى القضاء على المحاصيل غير المشروعة. وإن

سد هذه الثغرات في المعلومات والمعرفة هو نشاط لا بد من أن يجري على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي معا.

'٢' الأهداف المنشودة

٣٥- الأهداف المنشودة هي كما يلي:

(أ) تمكين المجتمع الدولي من رصد تطور الزراعة غير المشروعة ومداها؛

(ب) توفير المعلومات والمعرفة للدول الأعضاء عن الاستراتيجيات والنهوج والمشاريع والبرامج الفعالة الرامية إلى القضاء على المحاصيل غير المشروعة.

'٣' الاستراتيجية

٣٦- سوف يواصل اليوندسيب عمليات برنامجه المعني برصد المحاصيل غير المشروعة بهدف تجميع البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة دوليا لكي تستخدمها الدول الأعضاء. وسوف يستمر توفير المعدات والتدريب والاشراف وتطوير التطبيقات لأجل جمع البيانات وتحليلها وذلك لدعم مواصلة تطوير الآليات الوطنية لرصد المحاصيل غير المشروعة. وعلى الصعيد العالمي، سوف يُسهم الدعم المقدم في إطار البرنامج الأساسي بشأن خفض العرض أيضا في التنسيق بين أعمال الشبكة الدولية وفي تحقيق التوافق بين مختلف المنهجيات المستخدمة والبيانات المجمّعة. وبغية تيسير سبل الوصول إلى طرائق المسح الاستقصائي الحديثة، وخصوصا التكنولوجيا القائمة على السواتل، أنشأ اليوندسيب علاقة شراكة مع وكالة الفضاء الأوروبية. كذلك فإن البرنامج الأساسي المكمِّل الخاص بالدعم التقني سوف يسهم أيضا في تحسين دقة الطرائق المتّبعة في تقدير غلال المحاصيل المخدرة غير المشروعة.

٣٧- هذا، وإن التنمية البديلة هي مكوّن رئيسي من استراتيجية اليوندسيب المعنية بدعم المجتمع الدولي في القضاء على المحاصيل غير المشروعة. ويجري إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية لأجل تحسين وتعزيز العمليات الجارية حاليا ولأجل تنفيذ برامج تنمية بديلة جديدة وابتكارية على الصعيدين الوطني والاقليمي. وثمة معلومات محددة في هذا الخصوص يحتوي عليها وصف برامج اليوندسيب الرامية إلى القضاء على المحاصيل غير المشروعة على الصعيد القطري تتناولها بالبحث أقسام لاحقة في هذه الوثيقة. كذلك فإن الأنشطة العالمية النطاق تركّز أيضا على استبانة وتحليل وتطوير أفضل الممارسات، وخصوصا من خلال حصاد المعرفة المستمدة من حافظة اليوندسيب الموسّعة من الأنشطة

البديلة، وكذلك من خلال عمليات التقييم المواضيعية. والبرنامج الفرعي سوف يدعم عمل البرامج الوطنية الرامية إلى القضاء على المحاصيل غير المشروعة. علماً بأنه يولى انتباه خاص إلى مسائل مثل دمج قضية عدم التمييز بين الجنسين في المسار الرئيسي للأنشطة، ودور منظمات المجتمع المحلي، وتقييم المشاركة والرصد والتأثير. وفي هذا الصدد، أقيمت علاقات شراكة وثيقة مع عدد من المنظمات الدولية والأجهزة الحكومية العاملة في ميدان التنمية البديلة.

٣٨- وكثيرا ما تجري زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة في المناطق المضطربة حيث يمكن أن تؤدي مسائل الأمن إلى عرقلة تنفيذ أنشطة المسح على المستوى الأرضي. ومن ثم فإن الجمع بين مختلف التقنيات (مثل الاستشعار عن بُعد) يمكن أن يساعد على التقليل إلى أدنى حد من التأثير المحتمل من هذا العامل. علاوة على ذلك، يُلاحظ أن المنظمات الانمائية الدولية والمؤسسات المالية كثيرا ما تمانع في الانهماك بأنفسها في أنشطة التنمية البديلة، لأن زراعة المحاصيل غير المشروعة كثيرا ما تجري في مناطق صعبة ومنعزلة قد لا تكون خاضعة (كليا) لسيطرة الحكومات المعنية. ومن شأن توفير المعلومات التقنية العالية النوعية عن النهوج المجرّبة وأفضل الممارسات المتّبعة أن يساعد على إقناع هذه الوكالات في الانهماك في مشاريع التنمية البديلة.

٤' النتائج

٣٩- الحصيلة: انشاء وصون برامج وطنية فعّالة يُستخدم فيها نظام متوافق لرصد المحاصيل غير المشروعة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: وجود برامج وطنية لرصد المحاصيل غير المشروعة تؤدي وظيفتها على نحو واف بالغرض.

٤٠- الحصيلة: ازدياد ما هو متوفر للدول الأعضاء والمنظمات الوطنية والدولية، وغيرها من المؤسسات، من البيانات والمعلومات والدراسات التحليلية الموثوقة والآنية عن طبيعة ومدى الزراعة غير المشروعة على النطاق العالمي. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: المواد التقنية، كالأدلة والكتيبات والبيانات المعمّمة على السلطات الوطنية المختصة والمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات.

٤١- الحصيلة: ازدياد ما هو متوفر للدول الأعضاء والمنظمات الوطنية والدولية، وغيرها من المؤسسات، من المعلومات الموثوقة عن النهوج والمنهجيات الفعالة بشأن التنمية البديلة وغير ذلك من التدابير الكفيلة بالقضاء على المحاصيل غير المشروعة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: المواد التقنية، مثل الأدلة والكتيبات والبيانات، المعمّمة على

السلطات الوطنية المختصة والمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات؛ وقبول النهوج الابتكارية وأفضل الممارسات التي يدعو إلى مناصرتها اليوندسيب بشأن التنمية البديلة وادماجها في الخطط الانمائية والاستراتيجيات الدولية.

(ب) البرنامج الفرعي بشأن قمع الاتجار بالعقاقير غير المشروعة

'١' تحليل الوضع

٤٢- بغية بلوغ الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة، لا بد لجميع الحكومات من مواكبة التطورات الحالية والاتجاهات الدولية الطارئة في الاتجار غير المشروع بالعقاقير والسلائف على النطاق العالمي. وهذا يقتضي التعاون في العمل فيما بين طائفة من الجهات الفاعلة، ومنها الحكومات، والانتربول ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمات الاقليمية، ومنها مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول). ولا يقتصر الأمر على الحاجة إلى جمع البيانات والمعلومات فقط، بل لا بد أيضا من اخضاعها لتدقيق نوعيتها والتوفيق فيما بينها وتحليلها. علما بأن جزءا رئيسيا من مجمع البيانات الدولية عن الاتجار غير المشروع إنما يُستمد من استبيانات التقارير السنوية. ذلك أن الحكومات تستطيع اتخاذ إجراءات عمل أكثر فعالية إذا ما واظبت على مواكبة المعلومات الحالية عن تدابير المكافحة وعن الاستراتيجيات والسياسات العامة ذات الفعالية المجرّبة في ميدان إنفاذ قوانين العقاقير. كما إن النهوج المشتركة في التدريب باستخدام التكنولوجيات الحديثة توفر إمكانيات حقيقية لزيادة الكفاءة. وأخيرا، فإن التنسيق بين مبادرات إنفاذ قوانين العقاقير على المستويات المتعددة الأطراف والثنائية والاقليمية أمر لا بد منه لضمان التكامل في العمل، وكذلك لاجتناب الازدواجية والهدر في الموارد.

'٢' الأهداف المنشودة

٤٣- الأهداف المنشودة هي كما يلي:

(أ) ضمان أن يتوافر لدى الحكومات بيانات ومعلومات ودراسات تحليلية مفيدة وموثوقة عن طبيعة وأنماط واتجاهات الاتجار بالعقاقير غير المشروعة؛

(ب) دعم المبادرات المعنية بانفاذ القوانين على الصعيدين دون الاقليمي والقطري من خلال استبانة وتعميم المعلومات والمعرفة عن تدابير المكافحة الفعّالة.

'٣' الاستراتيجية

٤٤- في المجال المتخصص بجمع وتحليل البيانات عن المراقبة الدولية للعقاقير، يقوم اليوندسيب بمهمة الجهة المحورية الدولية المعنية بالدراسة التحليلية، وبخاصة استبانة الاتجاهات الطارئة حديثا والتطورات المحتملة في المستقبل. ويجري التعاون الوثيق في العمل في هذا المجال مع الانتربول ومنظمة الجمارك العالمية. علما بأن الجزء الثالث من استبيانات التقارير السنوية هي واحد من مصادر المعلومات الرئيسية في هذا الصدد. واستجابة إلى طلب من جانب اللجنة في آذار/مارس ٢٠٠١، تم تنقيح وتحسين الجزء الثالث المذكور، وسوف يُعرض على اللجنة للموافقة عليه.

٤٥- كما إن التدريب عنصر أساسي في دعم المبادرات المعنية بإنفاذ القوانين على المستوى القطري. ومن العوامل ذات الدلالة الخصوصية قيام اليوندسيب بتطوير مبادرة جديدة لأجل توفير التدريب القائم على استخدام الحاسوب في إنفاذ القوانين. وينطوي هذا المنتج على امكانات لتوفير التدريب لعدد كبير من موظفي إنفاذ القانون بطريقة فعالة من حيث التكلفة، ومن شأنه أن يقدم مساعدة كبيرة في تعزيز تدابير إنفاذ القوانين. وقد صُمّمت استراتيجية بشأن الاستثمار في هذا المنتج الناجح - الذي طوّره اليوندسيب خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ - وذلك بإدخاله في برامج اليوندسيب في مختلف البلدان والمناطق.

٤٦- كذلك فإن انشاء نظم فعالة للاستخبارات الجنائية هو مكون رئيسي ضروري للتصدي بنجاح لمشكلة العقاقير ومشكلة الجريمة المنظمة. ولذا فإن اليوندسيب سوف يركّز على الترويج لمفهوم ضبط الأمن الموجّه بالاستخبارات. علاوة على أنه سوف يجري الترويج بنشاط خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ للمبادرات الرامية إلى ادخال مفهوم إنفاذ القوانين الموجّه بالاستخبارات في برامج اليوندسيب.

٤٧- إضافة إلى قيام اليوندسيب بتقديم المساعدة التقنية في مجال إنفاذ القوانين، يجري العديد من المبادرات الدولية الأخرى على أساس ثنائي الطرف أو اقليمي. ولكن من دواعي القلق الرئيسية أن عددا ملحوظا من تلك الجهود الدولية يُضطلع به في أدنى حد من التنسيق أو بلا تنسيق قط. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ازدواج في الجهود وإلى المخاطرة في أن يكون تقديم المشورة والتدريب والمعدات على نحو مجزأ وأقل فعالية من حيث التكلفة. وبغية تقليل هذه المشاكل إلى أدنى حد في المستقبل، فقد بدأ العمل على انشاء قاعدة بيانات شاملة جديدة خاصة بالمبادرات المعنية بإنفاذ القوانين. وإلى جانب تسجيل التفاصيل الخاصة بجميع المبادرات التي يقوم بها اليوندسيب في مجال إنفاذ القوانين، سوف

تُبذل جهود لكي تشتمل قاعدة البيانات على تفاصيل مبادرات أخرى تجري على أساس ثنائي الطرف أو اقليمي. ولن تقتصر إتاحة قاعدة البيانات للرجوع إليها على مقر اليوندسيب وعلى المستوى الميداني فحسب، بل سوف تُتاح أيضا إلى الدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية والوكالات التي تضطلع ببرامج مساعدة خاصة بإنفاذ القوانين.

٤٨- وسوف يجري الاضطلاع بالمبادرات ذات الصلة بالمجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه بتعاون وثيق في العمل بين مقر اليوندسيب والعاملين على المستويات القطرية. وذلك التعاون يشمل استخدام موارد شبكات مستشاري اليوندسيب بشأن إنفاذ القوانين وغيرهم من الخبراء التقنيين في جميع مناطق العالم. وقد أُقيمت اتصالات وثيقة بطائفة واسعة من أجهزة إنفاذ القانون ومن البنى التحتية النظيرة في القطاع العلمي. وتشمل الاتصالات الخاصة بإنفاذ القانون منظمات مثل الانتربول واليوروبول ومنظمة الجمارك العالمية.

٤' النتائج

٤٩- الحصيلة: تعزيز مقدرة لجنة المخدرات على وضع سياسات عامة بشأن مراقبة العقاقير من خلال توافر تقارير سنوية عالية النوعية عن اتجاهات الانتاج والاتجار غير المشروعين على النطاق العالمي. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: تعليقات الدول الأعضاء على تقارير المضبوطات الصادرة كل سنتين، وعلى المبادئ التوجيهية وكذلك على أوراق الدراسات التقنية.

٥٠- الحصيلة: تحسن التعاون في العمل فيما بين الجهات التي تقدم التدريب على إنفاذ القوانين على الصعيدين الوطني والدولي. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: قبول النهوج الابتكارية وأفضل الممارسات التي يدعو إلى مناصرتها اليوندسيب بشأن إنفاذ القوانين وادماجها في خطط التنمية والاستراتيجيات الدولية.

٥١- الحصيلة: التنسيق على نحو أفضل في التعاون التقني على إنفاذ قوانين العقاقير. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعياً: كمية البيانات المدخلة في قاعدة البيانات الخاصة بالتنسيق؛ ومدى تواتر الاستفسارات الحكومية الموجّهة إلى قاعدة البيانات.

٥' الميزانية والتمويل

٥٢- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج الأساسي بشأن خفض العرض إلى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٠٠٠

٥٢٠ دولار. ويقدم الجدول ٤ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجالات المواضيعية والأنشطة الجارية والتي في طور الإعداد، وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. إضافة إلى ذلك، يُرصد مبلغ قدره ٠٠٠ ٤٥٠ دولار تقريباً من الموارد المقدمة في اطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لدعم الأنشطة الوارد وصفها في البرنامج.

الجدول ٤

برنامج خفض العرض: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
القضاء على المحاصيل غير المشروعة	١٠٠	..	٥٠	٥٠	١٠٠
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٤٢٠	..	٥٠	٣٧٠	٤٢٠
المجموع	٥٢٠	..	١٠٠	٤٢٠	٥٢٠

٥- البرنامج الأساسي بشأن الدعم العلمي والتقني

(أ) تحليل الوضع

٥٣- يُلاحظ أن العوامل المحرّكة لانتاج العقاقير غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها، مما تمثّل في الآونة الأخيرة في الطفرة الطارئة في صنع المنشّطات من نوع الأمفيتامينات وتعاطيها على نحو غير مشروع، تطرح تحديات كبرى أمام سلطات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية والصحية أيضا، وكذلك أمام المختبرات المعنية بتحليل وكشف هذه المواد على النطاق العالمي.

٥٤- ولا بد للسلطات الوطنية من أن تضمن توافر الموارد المختبرية والبشرية الوافية بالغرض لأجل القيام على نحو سليم باستبانة المواد المضبوطة وتقديم الأدلة العلمية على استعمالها إلى المحاكم، وهو أمر بدونه لا يمكن تحقيق النجاح في الملاحقة القضائية للضالعين في هذه الأنشطة السرية. لا بد لها أيضا من أن تقدم الدعم التقني لأجل تعزيز أنشطة إنفاذ القوانين بغية التصدي لازدياد انتاج العقاقير وصنعها والاتجار بها على نحو غير مشروع. ويمكن القول على سبيل المثال إن المسؤولين عن إنفاذ القوانين يجب عليهم أن يكونوا قادرين على التعرّف على مختلف العقاقير التي يصادفونها وعلى السلائف المستخدمة في تجهيز العقاقير وصنعها على نحو غير مشروع؛ ويجب أن يتوفر لهم أيضا سبل الحصول على المعلومات والتدريب والأدوات لأجل الإسراع في استبانة تلك المواد. وأخيرا، ثمة

حاجة متنامية إلى توفر وسائل أكثر دقة لقياس نطاق ومدى زراعة العقاقير غير المشروعة وانتاجها، مثلا بفضل توافر المعلومات الحاسمة لأجل اعداد برامج التنمية البديلة وما يتصل بذلك من أنشطة تعنى باستئصال تلك المحاصيل.

٥٥- يجدر القول بأن المعلومات الموثوقة عن العقاقير المتاحة في السوق غير المشروعة وعن نوعية تلك العقاقير ومخاطرها الصحية، لا يمكن توليدها إلا باللجوء إلى دراسة تحليلية شاملة للمواد الفعلية المستعملة حاليا في هذا الصدد. وهذا يتسم بأهمية خاصة في سياق ما يسمى نظم الانذار المبكّر المنشأة لتحقيق السرعة في استبانة الاتجاهات الطارئة في تعاطي العقاقير وتطور تلك الاتجاهات. وفي الوقت نفسه، فإن البرامج المعنية بالمعالجة واعادة التأهيل بتوجيه من المحكمة، والتي يتنامى الاهتمام بها، تتطلب الرصد الوثيق للامتثال للأحكام اذا ما أريد تطبيق الحوافز والجزاءات الفعالة على المشاركين فيها. وكذلك يتطلب الأمر الرصد الوثيق للامتثال للأحكام ضمن هذه البرامج من جانب المرضى في مراكز المعالجة من ادمان العقاقير، وذلك لضمان بقاء أولئك المرضى أحرارا من الادمان على العقاقير.

٥٦- هذا، وتعتبر الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن العمل على صون قاعدة بيانات عن السلائف هي أداة لا غنى عنها لرصد صنع العقاقير والتجارة في المواد الكيميائية التي يمكن تسريبها لصنع العقاقير على نحو غير مشروع على النطاق العالمي.

٥٧- وبمقتضى الاتفاقات الدولية بشأن مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات، فإن الحكومات مطالبة بممارسة الرقابة على أنواع معينة من العقاقير والسلائف، بما في ذلك ما يُستعمل منها للأغراض الطبية والعلمية المشروعة. ولا بد من أن تُمارس تلك الرقابة تحديدا على حركة تداول تلك العقاقير وصنعها واستهلاكها. ولدى تنفيذ تلك الضوابط الرقابية، فإن الحكومات مطالبة برصد طائفة من الصفقات الوطنية والدولية المتزايدة التعقيد. ولذا فإن تكنولوجيات تخزين البيانات والمعلومات المحوسبة واسترجاعها والاتصالات بشأنها هي وسائل تتيح الفرص المناسبة لممارسة الرقابة على نحو أفضل.

(ب) الأهداف المنشودة

٥٨- الأهداف المنشودة هي كما يلي:

(أ) تقديم المساعدة والخدمات والأدوات التقنية فيما يهدف إلى تعزيز قدرة الحكومات على كشف العقاقير والسلائف وتحليلها، وقياس مدى انتاج العقاقير وصنعها

على نحو غير مشروع، والقضاء على زراعة العقاقير غير المشروعة والاتجار غير المشروع بها؛

(ب) تقديم المساعدة إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في القيام بمسؤولياتها بمقتضى المادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية بخصوص موضوع السلائف؛

(ج) تقديم المساعدة إلى حكومات البلدان في مجال الرقابة اليومية على العقاقير المشروعة وذلك على الصعيدين الوطني والدولي معا؛ وتيسير تبادل المعلومات بين مختلف السلطات المختصة وبين الحكومات واليوندسيب والهيئة المذكورة.

(ج) الاستراتيجية

٥٩- سوف يعمل البرنامج على استحداث وتوفير معايير علمية واجرائية بشأن دعم المراقبة الدولية للعقاقير لكي تستعملها مختبرات الطب الشرعي وتحليل التسمم الادماني وأجهزة إنفاذ القوانين وسلطات القضاء والصحة والرقابة التنظيمية الوطنية. وسوف يقدّم البرنامج خدمات الدعم العلمي والتقني الأساسية إلى السلطات الوطنية، وخصوصا إلى مختبرات العقاقير، إما مباشرة أو من خلال مشاريع اليوندسيب على الصعيد الوطني أو دون الاقليمي أو الاقليمي. وسوف يُعنى البرنامج بمسألتي تقليل الطلب وتقليل العرض معا، وسوف يشتمل على القيام بالأبحاث وتطوير الأدوات اللازمة لتعزيز القدرة الوطنية على منع عرض العقاقير غير المشروعة وتعاطيها أو الحد منهما، وكذلك سوف يُعنى بوضع المعايير وجمع البيانات وتعميمها. وبتوفير المشورة والتوجيه في المجال العلمي على نحو مناسب، سوف يقوم البرنامج أيضا بدور مهم في دعم التعاون التقني على المستوى القطري، وكذلك مع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الاقليمية والدولية، ومنها مركز الرصد الأوروبي المعني بالعقاقير والادمان عليها (EMCDDA). ولتحقيق هدفه المنشود، سوف يقوم البرنامج الأساسي بما يلي: (أ) تيسير تدعيم القدرة على تنفيذ العمليات والترويج لتحسين الأداء لدى المختبرات الوطنية للعقاقير والسلائف؛ (ب) تيسير تحقيق قدر أكبر من الانسجام والتوحيد في الممارسات المتّبعة في العمل؛ (ج) تقديم المساعدة في تدعيم القدرة على تنفيذ العمليات لدى الأجهزة الوطنية لإنفاذ القوانين لأجل التصدي لمشكلة انتاج العقاقير غير المشروعة وصنعها والاتجار بها؛ (د) تقديم المساعدة التقنية لتمكين البلدان من القيام بأنشطة فرز السمات والملامح لدعم جمع الاستخبارات العملياتية بغية استبانة الاتجاهات الطارئة في الاتجار غير المشروع

بالعقاقير والسلائف؛ (ه) توسيع القاعدة المعرفية عن انتاج وصنع العقاقير سرا والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع، وبخاصة العقاقير الاصطناعية التركيب. كما ان المساعدة التقنية التي يقدمها القسم العلمي لدى اليوندسيب، والوظائف الأساسية التي يحرص على أدائها، سوف تهدف باستمرار إلى ضمان: الوفاء بمقتضيات الوظائف المسندة؛ وتطبيق أفضل الممارسات المتبعة؛ والاستفادة على أفضل نحو من الموارد والتمويل؛ وتحقيق الاتساق في النهج المتّبع؛ وتقييم النتائج على نحو مجد؛ وتطبيق التجارب على الصعيد العالمي؛ والمساءلة.

٦٠- سوف يشمل البرنامج أيضا صون قاعدة البيانات الخاصة بالسلائف التي تُجمع لأجل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وهو عمل تقوم به الأمانة.

٦١- سوف يعمل اليوندسيب أيضاً على توسيع استعمال ودعم نظام قواعد البيانات الوطنية على حد سواء خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ذلك أن اليوندسيب سوف يدعم تنفيذ ثلاثة مرافق دعم اقليمية لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في أنشطتها اليومية الخاصة بهذا النظام، من الجانبين التقني والمضموني معا. كما ان التدريب سوف يشمل مجالات مراقبة العقاقير على الصعيدين الوطني والدولي، وفهم الاستبيانات والاستمارات الخاصة بهذه الأنشطة، وتقديم الدعم في انشاء شبكات فعالة تربط بين مختلف القطاعات والسلطات ضمن البلدان. وتحقيقا لمقتضيات الاتصال الالكتروني الفعّال بين الحكومات واليوندسيب، سوف يستحدث اليوندسيب وصلة تماس بين نظام قواعد البيانات ونظام المعلومات الداخلي لديه.

٦٢- تم الاضطلاع في عام ١٩٩٧ بتقييم مواضيعي كامل لبرنامج أنشطة القسم العلمي. ويجري النظر الآن في القيام بتقييم برنامجي مقترح للسنة الثانية من فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. كما جرى تقييم مستقل لنظام قواعد البيانات الوطنية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١.

(د) النتائج

٦٣- الحصيلة: تعزيز القدرة على تنفيذ العمليات لدى المختبرات وكذلك قدرات الدول الأعضاء في مجال اختبار العقاقير، بما في ذلك تحسين نوعية التقارير التحليلية والخبرة المختبرية المستخدمة في المحاكم القانونية؛ وأداء المختبرات الوطنية بناء على المعايير المقبولة دوليا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: توافر المواد والمعدات، بما في ذلك المعايير المرجعية الخاصة بالعقاقير والمواد الكيماوية؛ واعداد وتعميم الطرائق والكتيبات العملية

وأوراق البيانات التقنية والمبادئ التوجيهية؛ وتعزيز معرفة العاملين في المختبرات ومهاراتهم التقنية؛ وانشاء شبكة المختبرات، بما في ذلك صلات الوصل بين المختبرات وسلطات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية والصحية.

٦٤- الحصيلة: زيادة عدد مختبرات العقاقير التي تتبع طرائق وممارسات عمل موحدة لاختبار العقاقير؛ وتحسين الأداء في مجال تحليل العقاقير لدعم أنشطة سلطات إنفاذ القوانين والسلطات الصحية؛ وكذلك تحسين نوعية وموثوقية الأدلة التي تقدم إلى المحاكم. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: وجود مشاركة ناشطة على الصعيد العالمي في برنامج اليوندسيب الخاص بضمان النوعية والعمليات التعاونية الدولية؛ وتقدير نوعية أداء المختبرات؛ واستبانة مواطن الضعف والمشاكل؛ وتعميم وتطبيق التوصيات الخاصة باجراءات ضمان النوعية.

٦٥- الحصيلة: تحسّن سبل الوصول إلى الاختبارات واستخدامها لأجل كشف العقاقير والسلائف الميداني السريع. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد عدد الكميات المضبوطة من المواد التي يثبت أنها في عداد العقاقير غير المشروعة؛ واستحداث عدد أدوات الاختبار ونشرها واستخدامها من جانب سلطات إنفاذ القوانين والمختبرات؛ ومقدرة موظفي إنفاذ القوانين على استخدام عُدد الاختبار على نحو صحيح لأجل التمييز بين مختلف أصناف العقاقير.

٦٦- الحصيلة: ازدياد القدرة على استبانة سمات وخصائص شوائب العقاقير والسلائف. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: مواصلة تطوير شبكة المختبرات وصلات الوصل بين المختبرات وسلطات إنفاذ القوانين؛ والتحقق من طرائق استبانة السمات وتقييمها بخصوص مجموعة مختارة من المنشطات الشبيهة بالأمفيتامينات وسلائفها؛ وتدريب موظفي المختبرات الرئيسية، وتوافر الطرائق والمبادئ التوجيهية واستخدامها؛ وجمع العينات المرجعية والبيانات التحليلية وصونها.

٦٧- الحصيلة: توفر طرائق موضوعية ومقبولة دوليا لتقدير الغلال من المحاصيل (ورقة الكوكا وخشخاش الأفيون مثلا) واستخدامها نمطيا في عمليات المسح الميداني. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: توفر مبادئ توجيهية لتقدير غلال المحاصيل من المخدرات وتطبيقها على الصعيد الوطني؛ واستكمال الدراسات والمسوح الميدانية عن الغلال وتقييمها والتحقق منها؛ وجمع عيّنات العقاقير وتحليلها؛ واتاحة النتائج إلى الحكومات في البلدان.

٦٨- الحصيلة: تحسُّن المعرفة عن انتاج وصنع العقاقير والاتجار بها وتعاطيها على نحو سري، وبخاصة العقاقير الاصطناعية التركيب. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تبادل المعلومات فيما بين مختبرات العقاقير عن الكميات المضبوطة من العقاقير والسلائف وعن المختبرات غير المشروعة؛ واصدار مبادئ توجيهية بشأن جمع البيانات ذات النوعية الجيدة في قطاع المختبرات لتستخدمها المختبرات الوطنية؛ توفير البيانات الموثوقة عن الاتجاهات إلى الدول الأعضاء؛ صون ومواصلة تطوير قاعدة بيانات الكتابات العلمية الصادرة عن الموضوع.

٦٩- الحصيلة: توفير البيانات والمعلومات المفيدة والموثوقة عن السلائف إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: المعلومات المرتجعة من أعضاء الهيئة والسلطات الوطنية عن مدى فائدة قاعدة البيانات.

٧٠- الحصيلة: تعزيز القدرة على مراقبة العقاقير غير المشروعة على الصعيد الوطني. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: استخدام السلطات المختصة الوطنية نظام قواعد البيانات الوطنية لأجل تسجيل معظم العمليات الوطنية لأغراض مراقبة العقاقير المشروعة؛ وإعراب الحكومات عن رأيها بشأن فعالية نظام قواعد البيانات الوطنية في الاجتماعات التي تُعقد دوريا بشأن استخدام هذا النظام؛ ودعم الحكومات ماليا ومن خلال التعاون لمرافق الدعم الاقليمي.

٧١- الحصيلة: توحيد معايير المعلومات بشأن مراقبة العقاقير المشروعة من خلال الحوسبة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تقدير حجم البيانات والمعلومات المنقولة بنجاح باستخدام نظام قواعد البيانات الوطنية بناء على مسح تقني.

٧٢- الحصيلة: تطبيق وسائل الكترونية لجمع المعلومات والبيانات عن العرض والطلب لأغراض التحليل الاحصائي دعما لاتخاذ القرارات على الصعيد الوطني، وتقديم تقارير الابلاغ إلى لجنة المخدرات من خلال استبيانات التقارير السنوية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: كمية ونوعية المعلومات والبيانات المقدّمة في التقارير إلى اليوندسيب بالوسائل الالكترونية من خلال استخدام نظام قواعد البيانات الوطنية؛ والإعراب عن مدى رضا الحكومات باستخدام هذا النظام في الاجتماعات الخاصة بهذا النظام وفي اطار اللجنة.

(هـ) الميزانية والتمويل

٧٣- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية برنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ١ر١ مليون دولار تقريبا. ويقدم الجدول ٥ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجالات المواضيعية والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الاعداد، وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. وفي حال توافر موارد اضافية غير متوقعة حاليا في الوقت المناسب، يمكن تنفيذ أنشطة مختبرية اضافية بمبلغ قدره ٠٠٠ ٤٧١ دولار خلال فترة السنتين. وكذلك يلزم مبلغ اضافي قدره ٢ مليون دولار لمواصلة تنفيذ مشروع نظام قواعد البيانات الوطنية خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. لكن هذين المبلغين لم يدرجا في هذه الميزانية التقديرية. ويرصد أيضاً مبلغ قدره ١ر١ مليون دولار من الموارد المقدمة في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لدعم الأنشطة الوارد وصفها في البرنامج.

الجدول ٥

برنامج الدعم العلمي والتقني: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٣ر١ ٠٥٧	..	٣٠٠	٣ر٧٥٧	٣ر١ ٠٥٧
المجموع	٣ر١ ٠٥٧	..	٣٠٠	٣ر٧٥٧	٣ر١ ٠٥٧

٦- البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال

(أ) تحليل الوضع

٧٤- أُنشئ البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال في عام ١٩٩٧ استجابة إلى الولاية الرسمية المستمدة من اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ التي تُلزم بمقتضاها الدول الأعضاء بأن تجرّم غسل الأموال فيما يتعلق بعائدات الاتجار غير المشروع بالعقاقير، وأن تنشئ أطرا قانونية لتيسير استبانة عائدات الجريمة وتجميدها وضبطها ومصادرتها. ثم عُزّز هذا دور البرنامج بموجب الإعلان السياسي وتدابير مكافحة غسل الأموال (القرار د إ-٤/٢٠ دال، المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨) فيما اعتمدته الجمعية إبان دورتها الاستثنائية العشرين، وبمقتضاه طُلب إلى الدول

الأعضاء أن تعمل على اتخاذ تدابير محددة، وخصوصا بالإشارة إلى أنشطة المؤسسات المالية. وقد طُلب إلى مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع للأمانة أن يواصل على التحديد عمله ضمن اطار هذا البرنامج العالمي. وبمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٢٥/٢٣٥، المرفق الأول، المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) سوف يُوسّع تعريف غسل الأموال لكي يشمل العائدات من جميع أشكال الجرائم الخطيرة، وسوف يُعطى مفعول قانوني لعدد من المسائل التي تناولها الاعلان السياسي. وتلك المسائل تشمل مقتضى اعتماد تدابير قانونية وادارية لأجل التنظيم الرقابي للأنشطة المالية، وتيسير كشف جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها وملاحقتها قضائيا.

٧٥- ولا بد للدول الأعضاء من انشاء أطر تشريعية لتجريم غسل الأموال المستمدة من الجرائم الخطيرة ولمنع غسل الأموال وكشفه والتحقيق في جرائمه وملاحقتها قضائيا. لا بد لها أيضا من انشاء نظم رقابية ومالية فعّالة لأجل حرمان المجرمين وأموالهم غير المشروعة من سُبل الوصول إلى النظم المالية الدولية. كذلك لا بد لها من تنفيذ تدابير إنفاذ قوانين المكافحة لتوفير الأدوات لمكافحة المجرمين الضالعين في غسل الأموال، بما في ذلك تسليم المطلوبين وكذلك اقامة آليات فعالة للتشارك في المعلومات.

(ب) الهدف المنشود

٧٦- الهدف المنشود هو تعزيز مقدرة الدول الأعضاء على مكافحة غسل الأموال، وتقديم المساعدة إليها في حرمان المجرمين من عائدات نشاطهم الإجرامي.

(ج) الاستراتيجية

٧٧- يواصل البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال القيام بالولاية المسندة إليه وذلك بصفة رئيسية من خلال التعاون التقني والأبحاث. وسوف يركز التعاون التقني على تقديم المساعدة إلى السلطات القانونية والمالية وسلطات إنفاذ القوانين على استحداث البنية التحتية اللازمة لمكافحة غسل الأموال. وثمة مبادرات معيّنة تتمحور حول رفع مستوى الوعي وبناء المؤسسات والتدريب. أما النشاط البحثي فسوف يواصل التركيز على العمل لأجل زيادة مجمّع المعلومات عن المسائل المعاصرة ذات الصلة بغسل الأموال، وصون وتحسين قواعد البيانات ذات الصلة بالموضوع، وتحليل البيانات عن جوانب محددة من غسل الأموال، وتوفير الدعم الامدادي لأنشطة التعاون التقني على صعيد البلدان. كما ان هذا البرنامج العالمي سوف يسعى إلى ضمان قيام الدول الأعضاء باستحداث الأطر

القانونية والآليات الادارية اللازمة لاعطاء مفعول قانوني لأحكام غسل الأموال الواردة في اتفاقية عام ١٩٨٨، وكذلك للوفاء عموما بالمعايير الدولية المقبولة بشأن مكافحة غسل الأموال. وسوف يسعى هذا البرنامج أيضا إلى ضمان قيام الدول الأعضاء بتطبيق التدابير التي أُبرزت في الاعلان السياسي وخطة العمل وتدابير مكافحة غسل الأموال مما اعتمدته الجمعية العامة خلال الدورة الاستثنائية العشرين.

٧٨- كذلك سوف يواصل هذا البرنامج العالمي تقديم الأنواع الرئيسية التالية من المساعدة للدول الأعضاء: المبادرات الرامية إلى رفع مستوى الوعي لدى أوساط الأشخاص البارزين في الدول الأعضاء، في القطاعين الحكومي والمالي معا، بشأن غسل الأموال وتأثيره السلبي المحتمل في الاقتصاد، وبشأن التدابير اللازمة لمكافحته؛ والمساعدة في صياغة ومراجعة التشريعات بشأن غسل الأموال والتعديلات التشريعية لها؛ ووضع وتحديث عهد تشريعات نموذجية بشأن غسل الأموال وعائدات الجريمة، بالتنسيق مع برنامج المساعدة القانونية التابع لليوندسيب؛ والمساعدة في انشاء الآليات المؤسسية اللازمة لاعطاء مفعول للتشريعات، وخصوصا استحداث وحدات استخبارات مالية في سياق علاقات العمل بين هذا البرنامج وفريق ''ايغمونت''؛ وتوفير التدريب للسلطات القانونية والقضائية وسلطات إنفاذ القوانين وسلطات الرقابة التنظيمية المالية لأجل تعزيز قدراتها على الاضطلاع بالأدوار الخاصة بكل منها ضمن البنية التحتية الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وكذلك إلى المسؤولين المعنيين في القطاع الخاص؛ وانشاء قواعد البيانات واجراء الدراسات التحليلية للمعلومات التي يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء والمنظمات المعنية بمكافحة غسل الأموال؛ وإقامة وصون علاقات استراتيجية مع: صندوق النقد الدولي، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، وفرقة العمل للاجراءات المالية في منطقة الكاريبي، ولجنة الخبراء المختارة المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال، وأمانة الكومنولث، ومجلس أوروبا، وفرقة العمل للاجراءات المالية بشأن غسل الأموال، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات (سيكاد) التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، والانتربول. ومن خلال القيام بذلك سوف يوسع البرنامج العالمي مدى وتنوع الموارد التي يمكن أن يعتمد عليها للاستعانة بها في الاضطلاع بعمله واجتناب الازدواجية في تقديم المساعدة التقنية.

٧٩- وسوف يركز هذا البرنامج العالمي الانتباه أيضاً على أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وسوف يستحدث عددا من المبادرات بالتعاون مع المكاتب الإقليمية لليوندسيب/مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في بربادوس وتايلند والسنغال ونيجيريا.

٨٠- وسوف يُصدر البرنامج العالمي دراسات عن مختلف جوانب غسل الأموال، ويُعنى بانشاء وادارة موقع على الشبكة العالمية خاص بالشبكة الدولية للمعلومات عن غسل الأموال (IMoLIN) وقاعدة بيانات المعلومات عن مكافحة غسل الأموال المرتبطة بها (AMLID) بالنيابة عن عدد من المنظمات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال.

٨١- سوف يواصل البرنامج العالمي العمل بالاقتران مع المركز المعني بمنع الاجرام الدولي، وخصوصا في استنباط السبل والوسائل الكفيلة بمنع التحويلات غير القانونية والتصدي لها، وكذلك استعادة الأموال المحولة على نحو قانوني إلى بلدان المنشأ.

٨٢- علما بأن غسل الأموال ميدان متحرك، كثيرا ما يكون رهنا بتغيرات طارئة في التقنيات والتكنولوجيا والفقه القانوني والنهوج المتبعة في السياسة العامة (على الصعيد الوطني والدولي معا). ومن الطبيعي أن تستمر أنشطة هذا البرنامج العالمي في بنية منظمة على أن يجري تعديلها بحسب الضرورة، لكي تضع في الحسبان الظروف الحالية، ومن ثم تظل مستجيبة للاحتياجات المتغيرة لدى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

٨٣- أما العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر في عمل هذا البرنامج العالمي فتشمل المبادرات التي تضطلع بها منظمات أخرى متعددة الأطراف. ومن البدائل المهمة أيضا مستوى الالتزام السياسي بتنفيذ التدابير الضرورية على الصعيد الوطني ومدى فعالية القطاع العام في تنفيذ التغييرات الواجبة. وكذلك أيضا مدى استجابة القطاع الخاص، وخصوصا المؤسسات المالية والجهات المقدّمة الخدمات المهنية إلى هذا القطاع.

٨٤- هذا، وسوف يكون البرنامج خاضعا لتقييم خارجي خلال فترة السنتين لتقدير حصيلة نتائجه وتأثيره.

(د) النتائج

٨٥- الحصيلة: ارتفاع مستوى الوعي لدى الجمهور ومسؤولي القطاع الخاص بشأن القضايا والتطورات الرئيسية ذات الصلة بغسل الأموال. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: الاشارات المرجعية التي ترد في البيانات العامة والمقالات الصحفية؛ وتعليقات القراء (داخليا وخارجيا) على التقارير والدراسات وغيرها من مواد المعلومات التي يعدها هذا البرنامج العالمي.

٨٦- الحصيلة: ازدياد عدد البلدان التي يتوفر لديها أطر قانونية ومؤسسية لمكافحة غسل الأموال تلبي المعايير الدولية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: استكمال صياغة

تشريعات جديدة أو معدّلة فيما يتصل بغسل الأموال؛ وانشاء وحدات للاستخبارات المالية تلبي المقتضيات الوظيفية التي أقرها فريق ''ايغمونت''؛ مظاهر التحسّن الحاصلة في غير ذلك من البنى المؤسسية الخاصة برصد الأموال.

٨٧- الحصيلة: الارتقاء بمستوى المهارات التقنية لدى الأشخاص العاملين في القطاعات القضائية وقطاعات إنفاذ القوانين والقطاعات المالية وقطاعات الرقابة التنظيمية المالية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: الردود على استبيانات التقييم وغير ذلك من التعليقات من جانب المشاركين في حلقات العمل التدريبية والمؤتمرات، وكذلك المعلومات المرتجعة من الجهات المتلقية في دوائر الخدمات الاستشارية.

٨٨- الحصيلة: ازدياد التنسيق الاقليمي في الأنشطة المعنية بغسل الأموال. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: تطوير مبادرات بشأن مكافحة غسل الأموال مشتركة فيما بين المجموعات الاقليمية التي قدم لها هذا البرنامج العالمي المساعدة.

٨٩- الحصيلة: ازدياد كمية ونوعية المعلومات والدراسات التحليلية ذات الصلة بغسل الأموال. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد استخدام موقع (IMoLIN) على الشبكة العالمية؛ ازدياد المعلومات المرتجعة من مستعملي أوراق الدراسات البحثية وغيرها من نواتج الأبحاث.

(هـ) الميزانية والتمويل

٩٠- يقدم الجدول ٦ بياناً تفصيليا لعناصر الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بحسب المجال الموضوعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض، والموارد الخاصة الغرض بمبلغ اجمالي قدره ٣ر١ مليون دولار. علما بأن لهذا البرنامج العالمي القدرة على تنفيذ أنشطة اضافية بمبلغ اجمالي قدره ٣ ر١ مليون دولار، في حال توافر المزيد من التمويل. و لم يدرج هذا المبلغ في الميزانية التقديرية الحالية. إضافة ذلك، يُرصد مبلغ قدره ٠٠٠ ١٩٤ دولار من الموارد من الميزانية العادية للأمم المتحدة لدعم الأنشطة الوارد وصفها في البرنامج.

الجدول ٦

برنامج مكافحة غسل الأموال: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	١ ٣١٥	..	٤٠٠	٩١٥	١ ٣١٥
المجموع	١ ٣١٥	..	٤٠٠	٩١٥	١ ٣١٥

٧- برنامج المساعدة القانونية

(أ) تحليل الوضع

٩١- بحلول عام ٢٠٠٠ بعد انقضاء اثنتي عشرة سنة على بدء سريان اتفاقية ١٩٨٨، أصبحت أكثرية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطرافا في الاتفاقيات الدولية الثلاث بشأن مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات. ومع أن ذلك يعد انجازا بارزا فإنه لم يصل بعد إلى مستوى الانضمام على النطاق العالمي الشامل مما دعت إليه مرارا وتكرارا الجمعية العامة.

٩٢- وفي كثير من البلدان، لا تزال الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم العقاقير تستهدف على نحو غير متكافئ صغار المتعاطين أو المتعاطين الباعة. وعلى نحو مماثل، لا يزال في كثير من البلدان كبار مجرمي المخدرات في منجاة من الملاحقة القضائية الناجحة، وكذلك لا تزال ثرواتهم الإجرامية في منأى عن اقتفاء أثرها ومصادرتها بموجب القانون — وهما هدفان رئيسيان تتوخاهما الاتفاقيات. كما إن المساعدة القانونية المتبادلة على الصعيد الدولي في العمل بشأن القضايا لا تزال بطيئة وليست دائما مفيدة كما يمكن أن تكون. وعلى الرغم من عدد الدول الأطراف في الاتفاقيات، يظل غياب التنفيذ الفعّال هو موطن الضعف الرئيسي. وتبين التجربة أن عدم فعالية التنفيذ ناجمة بصفة رئيسية عن عدم كفاية ما هو متوفر لدى الأطراف من التشريعات المحلية والبنى التحتية والموارد (أي الموارد البشرية المدرّبة أو الموارد المالية) لكي تحقق الفعالية في تنفيذ الاتفاقيات.

(ب) الهدف المنشود

٩٣- الهدف المنشود هو تقديم المساعدة إلى البلدان ذات الأولوية على انشاء أطر قانونية تؤدي وظيفتها على نحو واف بالغرض، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن مراقبة العقاقير تنفيذا فعالا.

(ج) الاستراتيجية

٩٤- سوف يحقق برنامج المساعدة القانونية هدفه المنشود بتوجيه أهداف المساعدة إلى: (أ) البلدان الواقعة على طرق الاتجار غير المشروع الرئيسية (بخصوص العقاقير، السلائف، غسل الأموال) في الأحوال التي يطلب فيها البلد المعني المساعدة، وخصوصا حيث تبين عمليات التقييم التي يقوم بها اليوندسيب أو غيره من الهيئات المعنية وجود ثغرات أو مواطن قصور مهمة في التشريعات أو في التنفيذ؛ و(ب) البلدان الطالبة التي تحتاج إلى مساعدة تقنية لأجل بلوغ مقاصد وأهداف التعاون القضائي المنشود بحلول عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. وحيثما يمكن، سوف يُعنى بإعداد مشاريع، تعتبر جزءا من البرامج القطرية والاقليمية، لأجل تلبية الاحتياجات التي تتطلب المزيد من الدعم المكثف والمستديم.

٩٥- وسوف يعمل المستشارون القانونيون التابعون لبرنامج المساعدة القانونية المعينون في المقر الرئيسي وفي الميدان، بتعاون وثيق في العمل مع: (أ) الممارسين المهنيين في البلدان؛ و(ب) الشركاء الحكوميين الدوليين الخارجيين، مثل الانتربول واليوروبول واليوروجست، واللجنة الأوروبية، وأمانة الكومنولث، والسيكاد، والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا (الايكواس)، والجماعة الانمائية للجنوب الافريقي (سادك)، والجماعة الكاريبية (كاريكوم)؛ و(ج) الرابطات الدولية للقضاة والمدعين العامين والمهنيين ذوي الصلة؛ و(د) النظراء في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (في المقر وفي الميدان)، وخصوصا التابعين منهم للبرامج العالمية بشأن مكافحة غسل الأموال والفساد والاتجار في الأشخاص.

٩٦- وسوف يشمل برنامج المساعدة القانونية أربع فئات رئيسية من الأنشطة: (أ) المساعدة على صياغة واعتماد قوانين جديدة بشأن العقاقير أو تحديث عهد القوانين القديمة؛ و(ب) توفير التدريب للعاملين على تنفيذ القوانين الجديدة، وخصوصا القضاة والمدعين العامين، وانشاء أفرقة عاملة من الخبراء لتنقيح التشريعات النموذجية ومواد التدريب؛ و(ج) تعزيز التعاون القضائي الدولي بين الدول، وخصوصا الدول ذات التقاليد القانونية المختلفة؛ و(د) استبانة أفضل الممارسات التنفيذية المتبعة في مجالات رئيسية من تنفيذ الاتفاقيات، مثل مصادرة الموجودات المالية والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم

المطلوبين والتعاون البحري والممارسات المتبعة في اصدار الأحكام، ومن ذلك مثلاً القضايا التي تشتمل على توفير معالجة الادمان على العقاقير بأمر المحكمة.

(د) النتائج

٩٧- الحصيلة: ازدياد عدد البلدان التي تتوفر لديها بنية تحتية قانونية ومؤسسية خاصة بمراقبة العقاقير تلبي المعايير الدولية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: التصديق على الاتفاقيات من جانب الدول التي لم تصبح بعد أطرافا فيها؛ واستكمال صياغة التشريعات ذات الصلة بمراقبة العقاقير؛ وادخال تحسينات على البنية التحتية الخاصة بمراقبة العقاقير على الصعيد المحلي والدولي استنادا إلى تحليل الخبراء.

٩٨- الحصيلة: الارتقاء بمستوى المهارات التقنية لدى الأشخاص في القطاعات القانونية/القضائية والرقابية التنظيمية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: الردود على استبيانات التقييم وتقديم أي تعليقات أخرى من جانب المشاركين في حلقات العمل التدريبية والمؤتمرات، وكذلك الحصول على معلومات مرتجعة من متلقي الخدمات الاستشارية؛ وازدياد عمليات الملاحقة القضائية للجناة الرئيسيين من المتجرين بالعقاقير، والنجاح في مصادرة الأرباح المتأتية من الجريمة في القضايا المحلية والدولية في البلدان المتلقية المساعدة، بحسب ما يرد في استبيانات التقارير السنوية.

٩٩- الحصيلة: ازدياد أنشطة التعاون القضائي على الصعيدين الاقليمي والدولي. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تطور المساعدة القانونية المتبادلة فيما بين المجموعات الاقليمية التي يُقدم لها المساعدة من خلال التعاون من برنامج المساعدة القانونية؛ وانشاء سلطات مركزية معنية بالمساعدة القانونية المتبادلة؛ والحد من المشاكل المتعلقة بالعمل في القضايا المعنية على الصعيد الدولي من جراء تنوع اجراءات الدعاوى الجنائية الوطنية.

(هـ) الميزانية والتمويل

١٠٠- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار برنامج المساعدة القانونية إلى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ١ر٢ مليون دولار. ويقدم الجدول ٧ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجالات المواضيعية فيما يتعلق بالأنشطة الجارية والأنشطة في طور الاعداد، وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. إضافة إلى ذلك، يُرصد مبلغ قدره ٠٠٠ ٨٤٥ دولار تقريبا من

الموارد المقدمة في اطار الميزانية العادية للأمم المتحدة لأجل دعم الأنشطة الوارد وصفها في هذا البرنامج.

الجدول ٧

برنامج المساعدة القانونية: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة	١ ٢٢٠	..	..	١ ٢٢٠	١ ٢٢٠
المجموع	١ ٢٢٠	..	..	١ ٢٢٠	١ ٢٢٠

باء- افريقيا

١- برنامج عموم افريقيا

(أ) تحليل الوضع

١٠١- تعاني افريقيا من تزايد الاتجار غير المشروع بالعقاقير والمخدرات وسوء استعمالها. فزراعة القنب وسوء استعماله يتزايدان في شتى أنحاء افريقيا، والاتجار غير المشروع بالمؤثرات العقلية والكوكايين والهيروين واستهلاكها يشكلان تهديدات جديدة لبلدان عدة، ولا سيما في مناطق التجارة الكبرى في جنوب افريقيا وشرقيها وغربيها. وتعد معدلات انتشار تعاطي القنب في افريقيا من أعلى المعدلات في العالم. وتبلّغ بعض البلدان في تقاريرها عن معدلات انتشار لتعاطي الهيروين أو الكوكايين تداني المعدلات المقدرة عالميا. ويشكل تعاطي المخدرات بالحقن مشكلة في بلدان شمال افريقيا. ويمكن أن يصبح التعاطي بالحقن عاملا اضافيا للاصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز بالنسبة للجماعات المعرّضة للمخاطر بوجه خاص.

١٠٢- علما بأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر افريقيا تديره جماعات افريقية وأجنبية منظمة. وتتعاون هذه الجماعات على المستويين الاقليمي والدولي، وتنخرط أيضا في أشكال أخرى من الجريمة المنظمة، تشمل الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وبالمركبات المسروقة والأحجار النفيسة وغسل الأموال. كما إن انتشار الصراعات والفقر في بلدان عدة يغذي الاتجار بالبشر داخل وخارج افريقيا. فيُنقل الأطفال الى مناطق افريقية

أخرى ليعملوا فيها، وينتهي الأمر بعدد متزايد من النساء الى الدعارة، وعلى الأخص في البلدان الغربية.

(ب) الهدف المنشود

١٠٣- الهدف المنشود هو تعزيز تولي الافريقيين شؤون تطوير السياسات العامة والبرامج المتكاملة لمكافحة المخدرات، والمشاركة في هذه السياسات والبرامج، وحشد الالتزام السياسي بمزيد من العمل الافريقي.

(ج) الاستراتيجية

١٠٤- يعد نقص المعلومات والاتصالات بشأن المخدرات والقضايا المتصلة بها في افريقيا أحد العوامل الحاسمة التي تعوق وضع السياسات العامة الملائمة، وتعوق في نهاية المطاف برامج العمل التي تشكّل أجزاء مكملة لحزم برنامجية انمائية أوسع نطاقا. واستجابة لهذا الوضع، يستهدف برنامج عموم افريقيا التغلّب على مشكلة النقص الحاد في البيانات والمعرفة. فمهمته الرئيسية هي الاعداد لتدخلات برنامجية عالية النوعية على المستويين الاقليمي والقطري تعنى تماما بمختلف سيناريوهات مكافحة المخدرات واحتياجاتها في المناطق الافريقية، وكذلك بدعم هذه التدخلات. ويجري العمل بهذا البرنامج منذ ١٩٩٨، وهو حاليا أصغر البرامج حجما في افريقيا. وهو يشمل ٥ مشاريع جارية في مجالات تخفيض الطلب وقمع الاتجار غير المشروع، ووضع سياسات عامة لمكافحة المخدرات والدعوة إلى مناصرة هذه القضايا. ومن المزمع توسيع نطاق بعض هذه المشاريع عندما تتوافر الأموال. وبينما يتّبع كل مشروع استراتيجيته الخاصة وترتيباته الخاصة بالتنفيذ، تضم جميعها مزيجا من المهام الوظيفية في توفير الخبرة وإسداء المشورة الدولية بالاستعانة بخبراء محليين يعملون بتفرّغ كامل أو جزئي في أداء وظائف الخبراء ويستوعبونها في النهاية. ويجري تنفيذ هذا البرنامج في معظمه في اطار برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (يوندسيب).

١٠٥- كما إن اليوندسيب ومنظمة الوحدة الافريقية يشاركان معا في تنفيذ المشروع الذي أنشئت في اطاره وحدة تنسيق محورية لشؤون المخدرات تابعة لهذه المنظمة. ومع تحوّل منظمة الوحدة الافريقية الى الاتحاد الافريقي، واعادة تنظيم أمانتها وميزانيتها تبعا لذلك، يُنتظر أن تقوم الحكومات الافريقية باعارة خبراء وطنيين الى هذه الوحدة وكذلك استيعاب تكاليف تشغيلها. حينئذ يمكن أن يتحول دور اليوندسيب الى دعم أنشطة معينة لمنظمة الوحدة الافريقية لعموم افريقيا، وخاصة المضي في تحسين التعاون والتنسيق بين

وحدات المخدرات التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس) والجماعة الانمائية للجنوب الافريقي (سادك) والهيئات الاقليمية الأخرى.

١٠٦- وتوفر المشاريع الجارية بشأن خفض الطلب وانفاذ القانون خدمات خبراء مؤقتة في مجالات اعداد البرامج وتنفيذها، وانتاج معلومات وبيانات وتحليلات محلية محسّنة، وتنمية شبكات الخبراء الافريقية المحلية في المناطق الرئيسية. ففي مجال تخفيض الطلب، سوف توفر مبادرة جديدة مموّلة من برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الايدز (يونيدز) خطة عمل لزيادة نشاط منظومة الأمم المتحدة لمكافحة تعاطي المخدرات وفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، وتهدف الى ادخال تدابير لمراعاة المساواة بين الجنسين في المشاريع الاقليمية لتخفيض الطلب. وفي مجال انفاذ القوانين، ستُوفر الخبرة للنظراء الافريقيين بواسطة خبير ميداني جديد في انفاذ القوانين يوفد الى افريقيا، ويقوم أيضا بمهام ادارة المشاريع المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وهي تشمل المشروع المشترك بين اليوندسيب والاتحاد البريدي العالمي لعموم افريقيا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحة غسل الأموال عن طريق الرسائل والنظم البريدية، وتوسيع المشاريع الجاري العمل فيها لمراقبة الحدود البحرية والبرية ومبادرات التدريب في مجال انفاذ القوانين في اطار برامج جنوبي افريقيا وشرقيها وغربيها.

١٠٧- وتتضمن المشاريع الجارية تدابير احتياطية لاجراء تقييم واحد على الأقل للمشروع عند انتهائه. كذلك تتضمن المشاريع النموذجية الطابع، مثل مشروع منظمة الوحدة الافريقية أو تنمية شبكات الخبراء المحليين لتخفيض الطلب، اجتماعات وعمليات تقييم خاصة بالرصد في منتصف المدة. ومن المزمع اجراء عمليات تقييم لثلاثة مشاريع في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

(د) النتائج

١٠٨- الحصيلة: دعم الوحدة المحورية لشؤون المخدرات التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وبلوغ قاعدة بيانات هذه المنظمة المتعلقة بخبراء مكافحة المخدرات ومؤسسات التدريب مرحلة التشغيل. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: كمية ونوعية البيانات، ومستوى المدخلات لقاعدة البيانات ومستوى الاستفسارات، وتواتر استخدام قاعدة البيانات (٢٠٠٢)؛ ورفع مستوى صلة الوصل المحورية الى الوحدة/المكتب؛ وإعارة خبراء افريقيين للوحدة؛ رصد اعتمادات للوحدة في ميزانية منظمة الوحدة الافريقية (في عام ٢٠٠٣).

١٠٩- الحصيلة: تحسين الاتصالات بشأن خطط عمل مكافحة المخدرات على مستوى السياسات العامة ورصدها. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: وضع ترتيبات التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والجماعة الاقتصادية (ايكواس) والجماعة (الانمائية) سادك؛ حصول الحكومات على ارشادات بشأن السياسات العامة من وحدات مكافحة المخدرات الاقليمية المعنية (في عام ٢٠٠٣).

١١٠- الحصيلة: توافر الخبرة المحلية للمجموعة المتزايدة من برامج تخفيض الطلب، المرتبطة بمكافحة فيروس القصور المناعي البشري/الايدز. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تشغيل شبكتين محليتين للخبراء (تضم كل منهما ١٥ عضوا): عدد الخبراء المدربين (في عام ٢٠٠٢)؛ عدد المشاريع المعنية بخفض الطلب وفيروس القصور المناعي البشري/الايدز؛ عدد الخبراء الافريقيين العاملين في هذه المشاريع (في عام ٢٠٠٣).

١١١- الحصيلة: الدراسة التحليلية للطرق الرئيسية التي يسلكها القائمون بالاتجار غير المشروع في المخدرات والمشاكل المرتبطة بها في افريقيا من أجل المجموعة الموحدة لبرامج انفاذ القوانين في افريقيا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: نشر تقارير تحليلية بشأن الاتجاهات والأنماط الرئيسية في كل من المناطق الافريقية (في عام ٢٠٠٢)؛ مدى توافر النظم المحوسبة لدى النظراء الافريقيين (في عام ٢٠٠٣).

١١٢- الحصيلة: النهج المنسق للتدريب على انفاذ القوانين في افريقيا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: إيجاد مراكز التدريب الافريقية المخصصة للمناطق التي بحاجة الى خبرة خاصة واستخدامها من جانب الحكومات الافريقية والجهات المانحة؛ عدد الدورات التدريبية المنظمة التي نظمتها مؤسسات التدريب الافريقية؛ مستوى التعاون بين مراكز التدريب الافريقية مقدرا بعدد المبادرات المشتركة.

(هـ) الميزانية والتمويل

١١٣- يغطي برنامج عموم افريقيا الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ بميزانية اجمالية قدرها ٢ر٦ مليون دولار أمريكي. واستنادا الى تقديرات الاحتياجات والتمويل المحتمل، حددت ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ للأنشطة بمبلغ ١ر٤ مليون دولار. ويقدم الجدول ٨ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجالات المواضيعية، والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض.

الجدول ٨

برنامج عموم أفريقيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة	١٦٦	..	..	١٦٦	١٦٦
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٤٨٩	..	..	٤٨٩	٤٨٩
قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات	٦٩٦	..	١٠٠	٥٩٦	٦٩٦
المجموع	١ ٣٥١	..	١٠٠	١ ٢٥١	١ ٣٥١

٢- برنامج غربي افريقيا ونيجيريا

(أ) تحليل الوضع

١١٤- يظل الاتجار غير المشروع بالعقاقير والجريمة المنظمة المتصلة به، واللذان تقودهما أساسا جماعات نيجيرية، المشكلة الرئيسية في هذه المنطقة الفرعية. فالطرق الدولية للاتجار بالمخدرات تمتد عبر نيجيريا، بما فيها اقليمها الشمالي، ولكن جميع البلدان الساحلية ذات الموانئ الكبرى في المنطقة تُستخدم الآن كنقاط عبور للهيروين والكوكايين. ويجري الاتجار بقنب شمال افريقيا وبالمؤثرات العقلية، الواردة بشكل رئيسي من مصادر أوروبية، في كل المنطقة عبر مجموعة طرق بحرية — جوية — برية. كما ان أشكالا أخرى من الجريمة المنظمة، وغسل الأموال والاتجار بالبشر، ترتبط ارتباطا وثيقا بتجارة المخدرات وبالأحوال السياسية والاقتصادية في غربي افريقيا. ولا تزال نيجيريا المصدر الرئيسي للقنب الموجّه للاستهلاك المحلي وللاتجار غير المشروع به في المناطق الأخرى.

١١٥- وقد أدى تزايد توافر العقاقير غير المشروعة الى احداث تغييرات كمية ونوعية في تعاطي المخدرات على الصعيد المحلي. إذ إن نيجيريا، التي شهدت تزايدا في تعاطي الهيروين والكوكايين والمؤثرات العقلية في الثمانينات والتسعينات، أبلغت في تقريرها عن استقرار حالة التعاطي في عام ١٩٩٩. لكن تقارير بلدان مجاورة عدة تشير الى زيادات من معتدلة الى كبيرة في تعاطي المخدرات، بما فيها الكوكايين والهيروين. وتشير ثمانية بلدان من ١٦ بلدا غربي افريقيا الى تعاطي المخدرات بالحقن، ولكن غانا وموريتانيا ونيجيريا فقط أبلغت في تقاريرها عن الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى المتعاطين بالحقن. وفي نيجيريا خلصت دراسة أُجريت مؤخرا الى أن حقن المخدرات كطريقة للتعاطي هو حاليا أكثر

انتشارا مما كان مفترضا من قبل. ويشكل تزايد تعاطي الأطفال والشباب للمخدرات مبعث قلق في عدة بلدان هزتها الصراعات في المنطقة.

(ب) الهدف المنشود

١١٦- الهدف المنشود هو منع انتشار تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها والجريمة المنظمة المرتبطة به عن طريق حزمة إجراءات عمل منسقة في نيجيريا وحولها.

(ج) الاستراتيجية

١١٧- يجري تنفيذ برنامجين يدعم كل منهما الآخر في غربي افريقيا. وباعتبار ضخامة مشكلات مكافحة المخدرات والمشكلات المتصلة بها، ووجود خطة وطنية رئيسية، يجري اعداد برنامج وطني مع نيجيريا. ويغطي برنامج غربي افريقيا الأبعاد الاقليمية لمكافحة المخدرات.

١١٨- يدعم برنامج نيجيريا توسيع نطاق تدابير الحد من الطلب، بما في ذلك انشاء برامج للوقاية والمشورة واسعة المدى للفئات المعرّضة للمخاطر، مثل أطفال الشوارع والمتاجرات بالجنس، وكذلك مشاريع تجمع بين أنشطة الوقاية من تعاطي المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. وسيجري أيضا تحسين خدمات المعالجة واعادة التأهيل التي تقدمها المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. كما يخطط اليوندسيب للاعتماد على استثمارات حكومية ضخمة في النهوض بمستوى أكاديمية جوس التدريبية، ولدعم نشر تطوير الممارسات التدريبية بغية تحسين مستوى التدريب الوطني، وتقديم المساعدة إلى الأكاديمية لكي تصبح مرفقا تدريبيا اقليميا لغربي افريقيا. لكن الأمر يحتاج الى تمويل اضافي للشروع في هذه المبادرة. وسوف تُستكمل المساعدة على مكافحة المخدرات بمشاريع جديدة للمركز المعني بمنع الاجرام الدولي، من أجل مكافحة الفساد والاتجار بالبشر.

١١٩- وتجري التدخلات الاقليمية الرامية إلى خفض الطلب على العقاقير في غربي افريقيا على مستويين. فالبيانات الجديدة التي تُجمع عن مدى وأنماط ظاهرة تعاطي المخدرات في البلدان الرئيسية توفر الأساس لأنشطة تربوية ووقائية للشباب والفئات المعرّضة للمخاطر يُراد تنفيذها في الرأس الأخضر والسنغال وغامبيا وغانا وكوت ديفوار وغيرها. وفي اتساق مع الأولويات الوطنية التي حددتها تسعة بلدان في اطار البرنامج السابق لمكافحة المخدرات في غربي افريقيا الذي نظمته اللجنة الأوروبية، سوف يدعم يوندسيب التدابير الوطنية للحد من الطلب، الواردة في خطط العمل هذه. وسوف تتضمن المشاريع الجديدة

تدابير للمساواة بين الجنسين، وخاصة المشاريع المتعلقة بأنشطة جامعة بين الوقاية من تعاطي المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، حيث ان النساء والشابات هن من الفئات الرئيسية الشديدة التعرض للمخاطر.

١٢٠- ويجدر القول بأن أمانة الجماعة الاقتصادية (ايكواس) في أبوجا، نيجيريا، تتعاون مع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في أنشطة جديدة لمكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة، وفي مجالات أخرى أيضا. ولتحقيق تولي النظراء في غربي افريقيا ملكية البرنامج على نحو كامل، لا بد لإيكواس من أن تصبح مجمعا للمعلومات والخبرة في مكافحة المخدرات على المستوى المحلي، وأن تستوعب، بمرور الوقت، مهام تنفيذ وادارة البرنامج. ولذلك يخطط اليوندسيب للقيام، في حال توافر أموال اضافية، بدعم وحدة المخدرات الاقليمية.

١٢١- كما إن برنامج اليوندسيب للمساعدة القانونية يكمل المشاريع القطرية والاقليمية. ومن شأن تعيين موضع أمانة فرقة العمل الاقليمية التابعة لإيكواس، والمعنية بمكافحة غسل الأموال، في السنغال، وإنشاء المكوّن الاقليمي للبرنامج العالمي في منطقة غربي افريقيا، والمزمع افتتاحه في داكار في عام ٢٠٠٣ اذا أمكن تأمين الأموال الكافية، أن يضمن تكامل الأنشطة الوطنية والاقليمية والعالمية. ويتطلب عمل اليوندسيب في نيجيريا وغربي افريقيا تنسيقا وثيقا مع المساعدات المقدمة من عدد من المانحين على أساس ثنائي.

١٢٢- هنالك عوامل خارجية تؤثر على عمل اليوندسيب في غربي افريقيا ووسطيها أكثر مما تؤثر في المناطق الافريقية الأخرى. ذلك أن الصراعات في عدة بلدان وانعدام الاستقرار السياسي واستمرار هشاشة عملية تحقيق الديمقراطية في نيجيريا، تؤثر على قدرة اليوندسيب على تنفيذ المشاريع وعلى القدرات الاستيعابية لدى الحكومات على حد سواء. علاوة على ذلك، يحتاج الأمر الى زيادة كبيرة في التمويل لرفع معدل أداء البرنامج.

١٢٣- علما بأن التقدم الذي يُحرز في إطار كلا البرنامجين سوف يكون خاضعا لعمليات تقييم في منتصف المدة، في أواخر عام ٢٠٠٣، اذا كان هناك قدر كاف من المكونات البرنامجية قيد التنفيذ حينئذ. وسوف يجري تقييم للأنشطة الرئيسية، بما فيها أنشطة أكاديمية جوس التدريبية والمشروع الاقليمي لتخفيض الطلب في غربي افريقيا، في نهاية كل مرحلة. ومن المزمع اجراء تقييمين في نهاية المشروع خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

(د) النتائج

١٢٤- الحصيلة: ادخال التربية الوقائية من تعاطي المخدرات في المناهج الدراسية الوطنية في السنغال والرأس الأخضر وغامبيا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: مدى توافر النمائط التدريبية ونوعيتها؛ عدد المعلمين والعاملين في المجتمع المحلي الذين تم تدريبهم، وعدد التلاميذ والشباب غير الملتحقين بالمدارس الذين شملتهم التوعية؛ عدد المستشارين القانونيين لشؤون المخدرات في مراكز الشباب (في عام ٢٠٠٣).

١٢٥- الحصيلة: اقامة مراكز للوقاية والمشورة القانونية، في نيجيريا وفي بلدين آخرين في غربي افريقيا، لخدمة الفئات المعرّضة للأخطار، بمن فيهم مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد العاملين الاجتماعيين الذين تم تدريبهم (في عام ٢٠٠٣)؛ الزيادة في عدد إحالات الزبائن من المراجعين إلى مراكز المعالجة؛ توفير تقييم بمعرفة خبراء لنوعية الخدمات المقدّمة؛ الزيادة في عدد المتقدمين طوعا لاختبارات تعاطي المخدرات (في عام ٢٠٠٣).

١٢٦- الحصيلة: انشاء مراكز للعلاج واعادة التأهيل في المجتمعات المحلية في نيجيريا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تشغيل ستة مراكز في نيجيريا؛ عدد المترددين على المراكز؛ اجراء تقييمات بمعرفة خبراء لنوعية الخدمات (في عام ٢٠٠٣).

١٢٧- الحصيلة: اجراء تقييم للوضع فيما يتعلق بتعاطي المخدرات والاحتياجات الخاصة في أربعة بلدان غربي افريقيا على الأقل. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: مدى توافر تقارير تقييم معمّق؛ الزيادة الكمية والتحسّن النوعي في التقارير الوطنية المقدمة الى اليوندسيب (في عام ٢٠٠٣).

(هـ) الميزانية والتمويل

١٢٨- خطط البرنامجان الفرعيان كلاهما لينفذا على مدى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، بميزانية اسمية تُقدر بنحو ١٥ مليون دولار أمريكي. بيد أن الوضع في المنطقة، الى جانب حالات نقص حاد في الموارد والتمويل، أديا باليوندسيب الى ارجاء الانطلاق الكامل بهما معا. ويجري العمل فقط في مكونات إفرادية أمكن توفير التمويل وقدرات التنفيذ المحلي لها. وهناك أنشطة عدة تنتظر التنفيذ في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ويقتضى الأمر اعدادها حالما يمكن توفير التمويل. وفي هذه الظروف، واستنادا الى آفاق التمويل الحالية، روعي الاعتدال في وضع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٢٫٣ مليون دولار لغربي افريقيا و٨٦٠ ٠٠٠ دولار لنيجيريا. ويقدم الجدولان ٩ و ١٠ بيانا تفصيليا

لهاتين الميزانيتين بحسب المجالات المواضيعية، والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والخاصة الغرض. فاذا توفر تمويل اضافي في الوقت المناسب بمبلغ قدره ٥ر١ مليون دولار لنيجيريا و١ر١ مليون دولار لغربي افريقيا، يمكن لليوندسيب أن يشرع في أنشطته التدريبية الاقليمية المخطط لها مع نيجيريا وفي تقديم الدعم المطلوب لوحدة المخدرات الاقليمية التابعة لإيكواس، وكذلك في مبادرة شبه اقليمية لتعزيز الحدود البرية والبحرية الرئيسية في نيجيريا وما حولها خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وهذه الأنشطة غير مدرجة حاليا في الميزانية.

الجدول ٩

برنامج غربي أفريقيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الدعم السياساتي والتشريعات، والدعوة إلى المناصرة	١٦,٠	..	..	١٦,٠	١٦,٠
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٧٦٧,٢	١ ٣٨٧	..	٢ ١٥٤,٢	٢ ١٥٤,٢
قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات	١٦٨,٠	..	..	١٦٨,٠	١٦٨,٠
المجموع	٦٥١,٢	١ ٣٨٧	..	٢ ٣٣٨,٢	٣ ٣٣٨,٢

الجدول ١٠

برنامج نيجيريا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٤٦٠	٤٠٠	..	٨٦٠	٨٦٠
المجموع	٤٦٠	٤٠٠	..	٨٦٠	٨٦٠

٣- برنامج شرقي افريقيا

(أ) تحليل الوضع

١٢٩- اضافة الى تنامي زراعة القنب محليا وتعاطيه، يعاني شرقي افريقيا من الاتجار غير المشروع بمواد المؤثرات العقلية والهيروين. وقد أخذ يتزايد عدد مواطني شرقي افريقيا الذين يُلقى القبض عليهم بجرم الاتجار بالهيروين في مطار كراتشي بباكستان وفي المطارات الافريقية والأوروبية. ويجري الاتجار بالميثاكوالون والأمفيتامين من آسيا عبر الطرق التجارية البحرية حسبما يتضح من عدة عمليات ضبط في موانئ المنطقة. وتشكّل حالة الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى عاملا يسهم في زيادة الاتجار غير المشروع والجرائم ذات الصلة به، وفي تزايد تعاطي المخدرات بين المشردين والقوات المسلحة. ويعدّ القنب والقات أهم مواد التعاطي. وخلال منتصف التسعينات أبلغت اثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا في تقاريرها عن زيادات في تعاطي الهيروين والمواد الأفيونية. وتعاني موريشيوس أعلى معدل مبلّغ عنه في انتشار تعاطي مشتقات الأفيون في افريقيا. كما تشير بعض التقارير القطرية الى تعاطي الكوكايين في بعض الجيوب السكانية في المنطقة. وقد أبلغت تقارير بلدان شرقي افريقيا جميعها تقريبا عن تعاطي المخدرات بطريق الحقن كطريقة للتعاطي.

(ب) الهدف المنشود

١٣٠- الهدف المنشود هو تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الوقاية من تعاطي العقاقير والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، وكذلك في تحسين رصد مراقبة المخدرات وتحسين قدرات المراقبة في شرقي افريقيا.

(ج) الاستراتيجية

١٣١- يُقصد بهذا البرنامج أن يوفر الاطار للتعاون بين اليوندسيب وجماعة شرق افريقيا (إيكا) والنظراء الوطنيين في مكافحة المخدرات وفي الأمور ذات الصلة، بما في ذلك فيروس القصور المناعي البشري/الايدز، والفساد ونزاهة القضاء. ويجري القيام بتدخلات اليوندسيب الحالية بصفة أساسية على المستوى الاقليمي، بإشراك عدة بلدان من شرقي افريقيا أو جميعها. وهي تشمل مكونات تهدف الى تطوير الخبرة المحلية وتنمية الشبكات التي تعمل في مجالات متخصصة، تشمل تخفيض الطلب على المخدرات وتدابير المكافحة والتعاون القانوني.

١٣٢- وفيما يتعلق بتخفيض الطلب، فإن اليوندسيب إذ يستثمر انجازات المشاريع السابقة مع المنظمات غير الحكومية، فيقدم حاليا المساعدة إلى هذه المنظمات في توسيع مدى البرامج لتصل الى متعاطي المخدرات والفئات المعرّضة لخطره، ويهدف الى تحسين التعاون والاتصال بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني في مجال تخفيض الطلب. ويكمّل التدخلات الاقليمية مشروع عموم افريقيا الذي يُنشئ شبكات محلية للخبراء، وتقوم منطقة شرقي افريقيا بالدور الطليعي فيه، كما يعززها العمل في بحوث علم الأوبئة الذي يضطلع به برنامج التقييم العالمي لجنوبي وشرقي افريقيا. وسوف يدعم هذان التدخلان الكبيران قاعدة المعلومات والمعارف في شرقي افريقيا ويحسنان تصميم وتنفيذ التدابير الجديدة للحد من الطلب.

١٣٣- وتعد منطقة شرقي افريقيا أيضا الموقع الافريقي النموذجي لانشاء نظم وآليات تنظيمية رقابية لرصد حركة العقاقير المشروعة ومنع تسريبها الى أسواق غير مشروعة. وسوف يُوسع نطاق هذا المشروع إنطلاقا من البلدان الأربعة التي يشملها بداية، وهي اثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، ليشمل المنطقة كلها. وثمة أعمال أخرى في قطاع المراقبة تشمل اتمام المشروع الناجح الخاص بالموانئ البحرية بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك، وانشاء منتدى اقليمي للمعلومات والتقييم بشأن انفاذ القوانين يجمع بين وحدات مراقبة الموانيء ومكاتب الاتصال ووحدات التحقيقات الخاصة بالمخدرات في شرقي وجنوبي افريقيا. وتوخيا للمشاركة الاقليمية الكاملة في مبادرة المساعدة القانونية لأجل الجماعة الانمائية (ساداك) وبلدان شرقي افريقيا، سيعمل اليوندسيب على حشد التعاون مع معهد قضائي واحد على الأقل في شرقي افريقيا.

١٣٤- كما يقوم اليوندسيب بتنفيذ جميع مكونات البرنامج الرئيسية بالشراكة، حيثما يقتضى الأمر، مع وكالات متخصصة، مثل المنظمة العالمية للجمارك لأجل إنفاذ قوانين الجمارك، ومنظمة الصحة العالمية، وأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لأجل مراقبة العقاقير المشروعة. وتدعم هذا البرنامج الخبرة القانونية التي يقدمها خبراء المشاريع المقيمون في بريتوريا وكذلك خبراء تخفيض الطلب المقيمون في فيينا.

١٣٥- وتتضمن المشاريع الجارية ترتيبات بشأن اجراء تقييم واحد على الأقل في نهاية المشروع. ويخضع كل من مشروع المساعدة القانونية ومشروع مراقبة العقاقير المشروعة لتقييم في منتصف المدة يجري في عام ٢٠٠٣ ومن المزمع اجراء أربعة تقييمات للمشاريع في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

(د) النتائج

١٣٦- الحصيلة: زيادة القدرات على منع جرائم المخدرات والتحقيق بشأنها في موانئ الدخول الرئيسية (جمهورية تنزانيا المتحدة ، جيبوتي، كينيا). المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد عمليات ضبط المخدرات وكمياتها؛ عدد/مدى نجاح عمليات التحقيقات الدولية؛ ميزانيات الحكومات وترتيبات العمل؛ عمليات الوحدات المشتركة المنشأة (في عام ٢٠٠٢).

١٣٧- الحصيلة: تقييم وضع تعاطي المخدرات والاحتياجات الخاصة في خمسة بلدان من شرقي افريقيا، على الأقل. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: مدى توافر تقارير التقييم المعمّق؛ الزيادة في كمية ونوعية التقارير الوطنية المقدّمة الى اليوندسيب عن تعاطي المخدرات (في عام ٢٠٠٢).

١٣٨- الحصيلة: حشد الخبرة المحلية من أجل اتخاذ إجراءات عمل أقوى لتخفيض الطلب. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الخبراء المحليين العاملين في الشبكة؛ عدد الأفكار والمقترحات الجديدة المقدّمة بشأن المشاريع؛ الزيادة في المبادرات الوطنية لتخفيض الطلب (في عام ٢٠٠٢).

١٣٩- الحصيلة: توفير خدمات الوقاية من تعاطي المخدرات والنصح بشأنه للزبائن والفئات المعرّضة لخطره. المؤشرات التي يمكن التحقق منها موضوعيا: عدد الموجهين والعاملين الاجتماعيين الذين تم تدريبهم؛ عدد ونوعية المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الوقاية (في عام ٢٠٠٣).

١٤٠- الحصيلة: انشاء نظم مراقبة العقاقير المشروعة وآليات الرصد في خمسة بلدان على الأقل. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد ونوعية التقارير والتقديرات المقدّمة الى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات؛ تقارير بعثات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات واجتماعاتها؛ عدد الحالات المشتبه فيها التي أوقفت وقُدمت تقارير عنها (في عام ٢٠٠٣).

١٤١- الحصيلة: خطة العمل الاقليمية لمكافحة المخدرات وترتيبات التنفيذ لشرقي افريقيا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اعتماد جماعة شرق افريقيا لخطة العمل الاقليمية؛ التنسيق الاقليمي والوطني لتدابير مكافحة المخدرات؛ الهيئات المنشأة والعاملة؛ اعتمادات الميزانية المخصصة لمكافحة المخدرات في ميزانية جماعة شرق افريقيا وميزانيات الحكومات (في عام ٢٠٠٣).

(هـ) الميزانية والتمويل

١٤٢- سوف يغطي البرنامج الاقليمي لشرقي افريقيا الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. ويجري حاليا تنفيذ المكونات الرئيسية للبرنامج بمبلغ اجمالي قدره ٤ر٩ مليون دولار. أما المكونات الأخرى فيقتضي الأمر اعدادها وادماجها في وثيقة شاملة للبرنامج الاقليمي في فترة السنتين٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتبلغ التقديرات الحالية لكامل الميزانية البرنامجية حتى عام ٢٠٠٥ أكثر من ٨ ملايين دولار. وبالنظر الى تقديرات الاحتياجات ذات الأولوية والآفاق الحالية للتمويل لشرقي افريقيا، حددت ميزانية البرنامج للسنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٢ مليون دولار. ويقدم الجدول ١٠ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجالات المواضيعية، والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض.

الجدول ١١

برنامج شرقي أفريقيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات، والدعوة إلى المناصرة	١٨٢	..	١	١٨١	١٨٢
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٦٣٦	..	..	٦٣٦	٦٣٦
قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات	١ ٢٤٠	..	١٣٨	١ ١٠٢	١ ٢٤٠
المجموع	٢ ٠٥٨	..	١٣٩	١ ٩١٩	٢ ٠٥٨

٤- برنامج افريقيا الجنوبية

(أ) تحليل الوضع

١٤٣- تبددت ظاهرة الاتجار غير المشروع بالعقاقير في الجنوب الافريقي بسرعة مقلقة مع نهاية عهد الفصل العنصري (الأبارتيد) وانطلاقة التجارة الدولية. ولوحظ أن كثيرا من العصابات الاجرامية التي تضم جنسيات عدة تعمل في الاتجار غير المشروع بالمخدرات وفي أشكال أخرى من الجريمة عبر الحدود. ويلعب المقيمون النيجيريون دورا مهيمنا ويتعاونون مع جماعات محلية وعصابات من قارات أخرى. كما إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يتضافر مع أشكال أخرى من الجريمة المنظمة، تشمل التهريب الواسع النطاق

للأسلحة النارية والمركبات المسروقة وعمليات غسل الأموال المرتبطة بذلك. ويتزايد الاتجار غير المشروع بالكوكايين الوارد في معظمه من الموانئ البرازيلية. ويبلغ نصيب الجنوب الافريقي وحده نحو ٨٥ في المائة من مجموع كميات الكوكايين التي ضُبطت في افريقيا في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩. وتدل عمليات الضبط التي تمت في أنغولا وموزامبيق على تزايد استخدام بلدان ساحلية أخرى في المنطقة. ولا تزال عمليات الاتجار بالميثاكوالون وانتاجه محليا وزراعة القنب والاتجار به لأجل التعاطي المحلي مستمرة.

١٤٤- وقد أُبلغ في التقارير عن تزايد تعاطي الكوكايين في أنغولا وجنوب افريقيا وزمبابوي، بينما أبلغت جنوب افريقيا وزمبابوي عن استقرار ظاهرة تعاطي المنشطات الامفتياميينية الآخذة في التنامي منذ أوائل التسعينات. وأفادت ستة بلدان جنوب افريقيا في تقاريرها عن تعاطي المخدرات بالحقن، ولكن الظاهر أنه محصور في نطاقات ضيقة من السكان. وأبلغ كل من أنغولا وجنوب افريقيا وزامبيا عن اصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز بين المتعاطين بطريق الحقن.

(ب) الهدف المنشود

١٤٥- الهدف المنشود هو خفض مستوى الاتجار غير المشروع بالعقاقير والجريمة المنظمة المرتبطة به، والحد من تعاطي المخدرات المتزايد بسرعة عن طريق وضع سياسات متكاملة وخطط عمل وتنمية القدرات التقنية في البلدان الرئيسية.

(ج) الاستراتيجية

١٤٦- سوف يركز هذا البرنامج الاقليمي على منع الاتجار غير المشروع بالعقاقير وغيره من أشكال الجريمة المنظمة، وكذلك على تطوير القدرات على الوقاية من المخدرات والعلاج واعادة التأهيل في البلدان الرئيسية. وسوف تركز التدخلات البرنامجية بقوة على المنطقة الفرعية في جنوب افريقيا التي يمكن أيضا أن تضطلع بدور رائد ومساعد بما في ذلك تقديم المساعدة في المنطقة كلها. وقد حُددت المكوّنات الرئيسية للبرنامج بالتعاون مع الشركاء في المنطقة، وكما هو متفق عليه أيضا في مذكرة التفاهم بين مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة والجماعة الإنمائية سادك، الموقّعة في عام ١٩٩٩، فإن الأولويات المتعلقة بمكافحة المخدرات في المنطقة تشمل مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. واضافة الى البرنامج الخاص بالجماعة سادك المموّل من الاتحاد الأوروبي، يتعاون اليوندسيب على نحو وثيق مع الجهات المانحة على أساس ثنائي التي ترعى برامج مساعدة كبرى ذات صلة بالعقاقير في الجنوب الافريقي.

١٤٧- وتُنفذ عدة مكونات برنامجية على المستوى القطري، وخصوصا تلك التي ترمي الى دعم عملية وضع السياسات العامة الوطنية، والى اعتماد تشريعات وافية بالغرض لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة وغسل الأموال، وتحسين قدرات المراقبة الوطنية أو إجراءات العمل بشأن تخفيض الطلب. وهذه تكمّلها مجموعة من المشاريع الاقليمية التي تهدف الى تعزيز التعاون الاقليمي والدولي في القطاعات القانونية والمعنية بانفاذ القوانين، على سبيل المثال، وتحسين نتائج منع الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة في المناطق الرئيسية. ويوفر برنامج اليوندسيب للمساعدة القانونية والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال دعما مباشرا لهذا البرنامج الاقليمي. اذ تقدم الخبرة القانونية والخبرة في مكافحة غسل الأموال الى المكاتب الوطنية، كما تقدم اسهامات من الخبراء لحلقات العمل والتقييمات التي تجري في اطار الجماعة الإنمائية سادك.

١٤٨- كذلك فإن البرنامج العالمي لتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات لجنوبي وشرقي افريقيا لا يزال يقدم بيانات ومعلومات أساسية بشأن حالة تعاطي المخدرات والاحتياجات بدءا من عام ٢٠٠١. والمعلومات الصادرة عن برنامج التقييم العالمي الى جانب عمليات التقدير السريعة التي تجري في اطار بعض المشاريع القطرية، تشكّل الأساس لإعداد مشاريع جديدة موجهة ومركّزة لأجل الطلب في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وسوف تُستخدم أيضا في هذه العملية الدروس المستفادة من المشروع الجاري لإقامة مركز للمعالجة واعادة التأهيل في جنوب افريقيا، وهو يعد حاليا أكبر مشروع وطني للحد من الطلب على العقاقير في افريقيا.

١٤٩- ويتولى اليوندسيب تنفيذ معظم المشاريع، ولكن في المجالات التي تتطلب خبرة خاصة توجد ترتيبات للتنفيذ المشترك مع شركاء مثل المنظمة العالمية للجمارك. وقد جرى تنسيق تام بين مشروعين اقليميين، للتعاون القانوني وانشاء وحدات مراقبة في الموانئ، وأنشطة مشاريع في شرقي افريقيا. وسوف تطبق هذه الادارة المشتركة أيضا في مشروع للمراقبة على الحدود البرية لأربعة بلدان في الجنوب الافريقي وبلد في شرقي افريقيا، يبدأ في عام ٢٠٠٢.

١٥٠- وتتضمن المشاريع الجارية ترتيبات مخصصة لاجراء تقييم واحد على الأقل للمشروع في نهايته. كما تتضمن المشاريع الكبرى، مثل المساعدة القانونية ومراكز المعالجة، والمراقبة على الحدود البرية، تقييمات في منتصف المدة أيضا. ومن المزمع اجراء تقييم في منتصف المدة للبرنامج الاقليمي، ولكن لن يكون ذلك قبل عام ٢٠٠٤. وسوف يجري في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ القيام بأربع عمليات تقييم على الأقل للمشاريع.

(د) النتائج

١٥١- الحصيلة : اقامة الشبكة الاقليمية للخبراء القانونيين للجماعة الإنمائية سادك، وبناء القدرات للتدريب القانوني. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تدريب ٤٠٠ شخص من القضاة والمدعين العامين والموظفين العامين؛ وضع نمائط تدريب نموذجية في صلب المناهج في كليتي الحقوق في بريتوريا وهراري؛ توفير مجموعة من المدربين الاقليميين (في عام ٢٠٠٣).

١٥٢- الحصيلة: بناء القدرات لمنع الاتجار بالمخدرات واجراء التحقيقات في الموانئ البحرية الرئيسية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: انشاء وحدتين جديدتين للموانئ وتدريب العاملين؛ الزيادة في عدد عمليات الضبط الكبرى والحالات الملاحقة قضائيا (في عام ٢٠٠٢)؛ رصد الميزانيات الحكومية ووضع ترتيبات العمل لتشغيل الوحدات المشتركة (في عام ٢٠٠٣).

١٥٣- الحصيلة: إقامة نظم مراقبة ملائمة للحدود البرية وعمليات تيسير التعاون شبه الاقليمي في انفاذ القوانين حول جنوب افريقيا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تبادل رسالة اتفاق مع الحكومات بشأن نظم المراقبة المشتركة؛ وضع معايير وممارسات للعمليات عند ثلاثة معابر للحدود البرية؛ معدلات أعلى لعمليات منع الاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى من الجريمة عبر الحدود (في عام ٢٠٠٣).

١٥٤- الحصيلة: توافر مراكز المعالجة واعادة التأهيل للزبائن على صعيد المجتمعات المحلية، واعداد نماذج للتطبيق في المنطقة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تشغيل ثمانية مراكز في جنوب افريقيا؛ عدد زبائن المراكز وعدد فرص العمل التي تم ايجادها؛ اجراء عمليات تقييم على يد خبراء لنوعية الخدمات (في عام ٢٠٠٣).

١٥٥- الحصيلة: تقييم حالة تعاطي المخدرات والاحتياجات الخاصة في خمسة على الأقل من بلدان منطقة جنوبي افريقيا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: مدى توافر تقارير تقييم معمّق؛ الزيادة في عدد ونوعية التقارير المقدّمة الى اليوندسيب (في عام ٢٠٠٣).

١٥٦- الحصيلة: وضع التشريعات الوطنية بشأن المخدرات، وبناء القدرات التنسيقية والتقنية في سوازيلند وملاوي وموزامبيق. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اعتماد تشريع جديد في بلدين؛ تدريب ١٠٠ من موظفي انفاذ القوانين (في عام ٢٠٠٢).

(هـ) الميزانية والتمويل

١٥٧- يغطي البرنامج الاقليمي للجنوب الافريقي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وجار تنفيذ عدة مكونات برنامجية رئيسية بمبلغ اجمالي يزيد على ٨ ملايين دولار، ولكن هناك مكونات أخرى يحتاج الأمر الى اعدادها وادخالها في وثيقة شاملة للبرنامج الاقليمي، في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتبلغ التقديرات الحالية لكامل الميزانية البرنامجية حتى عام ٢٠٠٥ مقدار ١٤ مليون دولار أمريكي.

١٥٨- واستنادا الى تقدير الاحتياجات وآفاق التمويل، حُددت ميزانية السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لأنشطة هذا البرنامج الاقليمي بمبلغ قدره ٤ر٤ مليون دولار. ويقدم الجدول ١٢ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجالات المواضيعية، وبحسب الأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض.

الجدول ١٢

البرنامج الإقليمي: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات، والدعوة إلى المناصرة	١ ٠١٢	..	١٧	٩٩٥	**١ ٠١٢**
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٤٥٠	..	..	٤٥٠	**٤٥٠**
قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات	٢ ٩٠٣	..	..	٢ ٩٠٣	**٢ ٩٠٣**
المجموع	**٤ ٣٦٥**	..	**١٧**	**٤ ٣٨٤**	**٤ ٣٦٥**

٥- برنامج شمال افريقيا

(أ) تحليل الوضع

١٥٩- يعد القنب الشاغل الرئيسي بشأن المخدرات في شمال افريقيا، والمغرب هو المصدر المحلي الرئيسي له. وتشير البيانات المسجلة في الجزائر ومصر والمغرب إلى ضبط كميات هامة من حشيش وراتينج القنب منتجة محليا أو آتية من مصادر أخرى ومعدة للاستهلاك المحلي أو لارسالها الى أوروبا. وتعاني شمال افريقيا من عبور الهيروين والكوكايين المعاد توجيهه من نقاط العبور في جنوبي أو غربي افريقيا الى أوروبا، ومن تسريب العقاقير المشروعة الى قنوات غير مشروعة. ويبدو أن مقدار الهيروين والكوكايين المتّجر به في شمال افريقيا لغرض الاستهلاك المحلي آخذ في التزايد، وخاصة في الجزائر ومصر والمغرب. ويسير

الاتجار غير المشروع بالمخدرات انطلاقا من المغرب وما حولها يدا بيد مع أشكال أخرى مع الجريمة المنظمة. كما يشكل غسل الأموال والاتجار بالبشر، وهو ما يجري بالتعاون بين الشبكات الاجرامية في شمال افريقيا وأوروبا، مشكلتين آخذتين في الاستفحال.

١٦٠- كما تفيد معظم البلدان في تقاريرها عن تزايد في تعاطي العقاقير، حيث يمثل القنب والهيروين والمنشطات المواد الرئيسية التي يجري تعاطيها. وقد أبلغت جميع بلدان شمال افريقيا عن تعاطي المخدرات بطريق الحقن. وأفيد عن اصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز ترتبط بالتعاطي بالحقن في تونس والجزائر ومصر والمغرب.

(ب) الهدف المنشود

١٦١- الهدف المنشود هو وضع اطار للتعاون يشرك حكومات شمال افريقيا والحكومات المعنية الأخرى في برنامج متوازن لتخفيض العرض وتخفيض الطلب وانفاذ القوانين في شمال افريقيا.

(ج) الاستراتيجية

١٦٢- لإحداث تغييرات دائمة في مكافحة المخدرات في شمال افريقيا، يحتاج الأمر الى مواجهة لمشكلة القنب وما يتصل بذلك من الجريمة المنظمة، التي تمتد الى بلدان المنطقة والبلدان الأوروبية المجاورة، والى وضع اطار للتعاون يتيح استخداما منسقا وفعالا للموارد والخبرة المتاحة في شمال افريقيا، وكذلك من المصادر المانحة على أساس ثنائي. ولذلك فإن دور اليوندسيب في شمال افريقيا يتمثل في توفير الخبرة والأنشطة الحافزة سعيا الى احداث تغييرات في السياسات العامة والبرامج الوطنية لمكافحة المخدرات، وفي التماس مزيد من التمويل، وتقاسم التكاليف من الحكومات في المنطقة، والعمل كحافز بين حكومات شمال افريقيا والجهات المانحة على أساس ثنائي ومع منظومة الأمم المتحدة لأجل زيادة الدعم والتمويل لتدابير الحد من العرض ومن الطلب.

١٦٣- ويعد المشروع المخطط لتنفيذه في المغرب بما يتفق والتمويل المتاح، والمشروع الرئيسي الجاري تنفيذه مع حكومة الجماهيرية العربية الليبية نموذجين لنهج اليوندسيب هذا. ويرمي المشروع المغربي الى تضمين البرنامج الوطني لتنمية المنطقة الشمالية أهدافا قابلة للقياس في القضاء على القنب، والى اعداد مجموعة من تدابير المكافحة الوطنية والاقليمية القوية التي ترافق هذا البرنامج الانمائي المنقح. أما المشروع الجاري في الجماهيرية العربية الليبية، الممول كلية من الحكومة الليبية، فسيضيف مكونات جديدة سياساتية وقانونية ومكونات تتعلق بمراقبة العقاقير المشروعة والحد من الطلب على العقاقير، الى نهج

في مكافحة المخدرات كان يركز قبلا على إنفاذ القوانين فقط. ويخطط اليوندسيب لاعداد مشاريع مماثلة بتمويل مشترك من الحكومات في بلدان شمال افريقيا الأخرى ولاستثمار نتائج المشاريع الوطنية المعنية بالحد من الطلب في مصر. ودعما لذلك، ثمة مكوّن اقليمي من برنامج التقييم العالمي لشمال افريقيا، ينفذ بالاشتراك مع فريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا، سوف يوفر البيانات الأساسية اللازمة بشأن تعاطي المخدرات والاحتياجات المرتبطة بذلك في المنطقة، ويؤدي الى انشاء نظام معلومات عن تعاطي المخدرات لشمال افريقيا.

١٦٤- ويظل التنفيذ بواسطة اليوندسيب الطريقة المفضّلة لتنفيذ المكونات في اطار هذا البرنامج الناشيء. وسوف يجري التفاوض على التنفيذ الوطني في الحالات التي توفر فيها الحكومات مواردها وخبرتها للأغراض الاقليمية أو لصالح عموم افريقيا، مثل عرض مصر استخدام موارد ادارتها العامة لمكافحة المخدرات وخبرائها للتدريب في افريقيا. كما يقدم الدعم التقني لتنفيذ المشروع الوحدات القائمة في فيينا في مجال تخفيض الطلب، واعتبارا من ٢٠٠٢ سوف يقدمه مستشار في بحوث الأوبئة تابع لبرنامج التقييم العالمي يُعيّن في القاهرة. وبالنسبة للمشروع المغربي، سوف تستضيف وكالة الشمال خبيرا للمشروع تابعا لليوندسيب، وسوف تيسر إيفاد بعثات خبراء متكررة من البرنامج العالمي لرصد المحاصيل غير المشروعة والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال.

١٦٥- ورهنا بتنفيذ المشاريع في الاطار الزمني المخطط لها، سوف يجري تقييم لمشروعي المغرب والجماهيرية العربية الليبية في أواخر ٢٠٠٣.

(د) النتائج

١٦٦- الحصيلة: الاتفاق على منهجية تقدير القنب بالنسبة للمغرب، واجراء دراسات المسح الاستقصائي الأولى. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: مدى توافر التقارير والبيانات الكافية (في عام ٢٠٠٢).

١٦٧- الحصيلة: برنامج العمل الوطني لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في المغرب. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: التقدم المحرز في اجراء تغييرات في التشريعات الوطنية؛ اعتماد برنامج تنمية المنطقة الشمالية؛ النتائج الأولية للقضاء على المخدرات وتدابير انفاذ القوانين (في عام ٢٠٠٣).

١٦٨- الحصيلة: تقييم حالة تعاطي المخدرات والاحتياجات، ومدى علاقته بالاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في ثلاثة بلدان على الأقل. المؤشرات القابلة للتحقق

منها موضوعيا: مدى توافر ونوعية تقارير التقدير؛ عدد الأخصائيين في علم الأوبئة الذين تم تدريبهم؛ تحسن نوعية التقارير المقدّمة الى اليوندسيب (في عام ٢٠٠٣).

١٦٩- الحصيلة: وضع اطار قانوني ملائم وبنى ملائمة للعمل في مكافحة المخدرات والحد من الطلب في الجماهيرية العربية الليبية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اعتماد قوانين وطنية جديدة؛ اقامة نظام محوسب لمراقبة العقاقير المشروعة؛ تشغيل مركز تاجورا للعلاج؛ عدد العاملين الذين تم تدريبهم (في عام ٢٠٠٣).

(هـ) الميزانية والتمويل

١٧٠- سوف يغطي البرنامج الاقليمي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وبالنظر الى الخطط المعدّة لهذه المنطقة، والنهج المتّبع، نتيجة لذلك، نحو اقامة اطار داعم لتخصيص مزيد من الموارد من جانب حكومات شمال افريقيا ولزيادة المساعدات الثنائية، وضعت التقديرات الحالية لميزانية اليوندسيب لكامل هذا البرنامج حتى عام ٢٠٠٥ بنحو ٧ ملايين دولار. ويجري حاليا تنفيذ البرنامج الرئيسي أو البدء فيه في عام ٢٠٠٢. وقد حددت ميزانية البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٣ر٧ مليون دولار. ويقدم الجدول ١٣ بيانا تفصيليا لعناصر تلك الميزانية بحسب المجالات المواضيعية، والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض.

الجدول ١٣

برنامج شمال أفريقيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الدعم السياساتي والتشريعات، والدعوة إلى المناصرة	٢ ٤٧٦	..	..	٢ ٤٧٦	٢ ٤٧٦
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٤٨٩	٤٣١	..	٩٢٠	٩٢٠
قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات	٣٢٠	..	٣٢٠	..	٣٢٠
المجموع	٣ ٢٨٥	٤٣١	٣٢٠	٣ ٣٩٦	٣ ٧١٦

جيم- أوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا الغربية والوسطى، والشرقان الأدنى والأوسط

١- برنامج الاتحاد الروسي وبيلاروس

(أ) تحليل الوضع

١٧١- يواجه الاتحاد الروسي مشاكل واسعة النطاق فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالعقاقير. فقد ارتفع في العقد الماضي عدد متعاطي المخدرات المسجلين بما يساوي سبعة أضعاف تقريبا. وفي نهاية عام ٢٠٠٠ ارتفع مجموع عدد متعاطي العقاقير، الذي سجلته مراكز اساءة استعمال المواد، الى ٦٠٣ ٤٥١. وارتفع عدد المدمنين على الهيروين ٨ر٢ مرة في السنة الماضية، وبذا بلغت نسبتهم ٥ر٢٨ في المائة من مجموع عدد متعاطي العقاقير. وبلغت النسبة الكلية لمتعاطي العقاقير المستهلكين للأفيونيات ٦٥ في المائة. ويواجه الاتحاد الروسي تفشيا وبائيا حادا في فيروس القصور المناعي البشري (فيروس الايدز) الذي يتفاقم من جراء السلوك الذي ينتهجه متعاطو المخدرات بالحقن (استخدام حقن مشتركة) معرضين أنفسهم لخطر الاصابة. وبلغ عدد الحالات المسجلة في الاتحاد الروسي في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١ (٢٦١ ١٢٩ حالة)، وهي زيادة بمقدار اثني عشر ضعفا تقريبا منذ ١٩٩٨ (٩٧٢ ١٠ حالة).

١٧٢- وبالرغم من التطور الايجابي في زيادة الرقابة على الحدود مع دول آسيا الوسطى، فإن تقليل العرض ما زال بحاجة الى مزيد من المساعدة التقنية. وتولي الحكومة الروسية أيضا أولوية لتطوير جمع البيانات من أجل إقامة قاعدة أساسية متينة للمعلومات عن نمط واتجاهات تعاطي العقاقير.

(ب) الهدف المنشود

١٧٣- يهدف البرنامج إلى دعم الحكومة الروسية والمجتمع المدني في تعزيز القدرة على تقديم استجابات فعالة في ميداني مراقبة العقاقير والجريمة المنظمة على المستويين الوطني والاقليمي.

(ج) الاستراتيجية

١٧٤- يتوافق البرنامج مع التحضير الجاري للبرنامج الاتحادي المعنون "تدابير شاملة لمكافحة تعاطي العقاقير والاتجار بها للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤". وسيعمل اليوندسيب بالتعاون الوثيق مع الحكومة فيما تبذله من جهود في سبيل الوقاية من تعاطي العقاقير

وتقليله. ولا بد في الوقت نفسه من تحقيق انجازات ايجابية دائمة في مجال مراقبة العقاقير ومواصلة تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، وكذلك التعاون الدولي على محاربة تعاطي العقاقير والاتجار بها. ويتضمن برنامج اليوندسيب الخاص بالاتحاد الروسي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ستة تدخلات برنامجية. ويدعم العنصران الأولان من مكوّنات البرنامج قضية قمع الاتجار بالعقاقير عن طريق بناء القدرات وتحسين التدريب من أجل انفاذ القانون، وتقديم المساعدة التقنية الى هيئات انفاذ القوانين التي تعمل على مكافحة الاتجار بالعقاقير. وتدعم ثلاثة مكوّنات قضايا الوقاية من تعاطي العقاقير وتقليله عن طريق: تقديم المساعدة على تطوير نظام وطني لرصد أوضاع تعاطي العقاقير؛ وتحسين التوعية العامة بالآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المضرّة الناجمة عن تعاطي العقاقير والمشاكل الاجرامية المرتبطة به. وسيعمل المشروع باتساق مع البرنامج العالمي المعني بتقدير مدى ظاهرة المخدرات. ويؤكد البرنامج بصفة خاصة على التزايد السريع في انتشار وباء الايدز وفيروسه في الاتحاد الروسي. ويتيح البرنامج للحكومة والمجتمع المدني امكانية الوصول الى تقنيات وخدمات جديدة لوقاية متعاطي العقاقير بالحقن من الاصابة بالايدز وفيروسه.

١٧٥- هذا، وسوف يسعى اليوندسيب لإيجاد روابط استراتيجية وتنفيذية مع الكيانات الوطنية والدولية التي تعمل في مجال تقليل الفقر والوقاية من الايدز وفيروسه في روسيا، وسوف يواصل مشاركته الفعالة في استكمال اطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية والشروع في تنفيذه. وسوف يواصل البرنامج أيضا تعاونه مع الدول الموقّعة على مذكرة التفاهم بشأن التعاون بين خمس من دول آسيا الوسطى واليوندسيب في مجال مكافحة المخدرات، وسوف يعمل وفقا لخطة العمل الاقليمية التي اعتمدت في اجتماع "مجموعة ستة زائد اثنين" الذي انعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويعتزم العمل بتعاون وثيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومع عدد من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وخصوصا مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

١٧٦- وسوف يخضع برنامج اليوندسيب في الاتحاد الروسي الى الرصد الدوري في اطار رصد البرامج والمشاريع وكذلك إلى التقييم الخارجي.

(د) النتائج

١٧٧- الحصيلة: زيادة قدرات هيئات انفاذ القوانين الوطنية على انفاذ قوانين العقاقير (الاتجار الداخلي). المؤشرات القابلة للتحقق منهما موضوعيا: تدريب متخصص رفيع

المستوى لموظفي انفاذ القوانين في كومنولث الدول المستقلة؛ وزيادة مضبوطات العقاقير وتفكيك الجماعات الاجرامية المنظمة.

١٧٨- الحصيلة: زيادة القدرة على حظر العقاقير على الحدود الروسية. المؤشرات القابلة للتحقق منه موضوعيا: زيادة مضبوطات العقاقير أو المحافظة على استقرار مستواها؛ تأسيس قاعدة بيانات عن الاتجار بالعقاقير والجريمة المنظمة؛ تشكيل وحدات مشتركة بين الهيئات تعمل في مناطق محددة؛ عدد العمليات المشتركة مع هيئات انفاذ القوانين الأجنبية.

١٧٩- الحصيلة: نظام وطني لرصد وضع تعاطي العقاقير وآثاره الاجتماعية السلبية. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: إنشاء نظام وطني مؤسس لرصد تعاطي العقاقير والاتجار بها والجريمة المنظمة.

١٨٠- الحصيلة: زيادة القدرة الوطنية على وضع سياسات وخطط الوقاية من تعاطي العقاقير ومعالجته. المؤشران القابلان للتحقق منهما موضوعيا: تأسيس شبكة وطنية من مراكز أقاليمية رائدة لوضع طرق وقائية جديدة ونماذج ادارية؛ تأسيس مراكز تأهيلية لمتعاطي العقاقير من الشباب.

١٨١- الحصيلة: تحسين الوعي بالآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لمشكلة العقاقير ومشاكل الجرائم المتصلة بها. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الحملات الاعلامية التي تتضمن عنصر الوقاية من تعاطي العقاقير؛ عدد المنشورات؛ إصدار تقارير ودراسات عن الوعي العام بآثار تعاطي العقاقير المضرّة.

١٨٢- الحصيلة: ابطاء تفشي وباء الايدز وفيروسه لدى متعاطي العقاقير بالحقن في المناطق الحرجة. المؤشرات القابلة للتحقق منهما موضوعيا: زيادة اتاحة الخدمات الحديثة لمتعاطي العقاقير المصابين بفيروس الايدز؛ اتاحة خدمات ثابتة لمتعاطي العقاقير بالحقن وتزويدهم بالمعلومات وتثقيفهم واسداء المشورة لهم.

(٨) الميزانية والتمويل

١٨٣- يغطي برنامج الاتحاد الروسي وبيلاروس السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بميزانية اجمالية تبلغ ٣ر٤ مليون دولار. ويؤدي تحليل لاحتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية قدرها ٦ر١ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول ١٤ تفصيل عناصر تلك الميزانية حسب المجال الموضوعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد وبحسب الموارد العامة الغرض والخاصة الغرض. وإن توفرت في

الوقت المناسب موارد اضافية ليست متوقعة حاليا سوف يتسنى تنفيذ أنشطة اضافية بتكلفة قدرها ١ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار أثناء فترة السنتين٢٠٠٢-٢٠٠٣. بيد أن هذه المبالغ لم تدرج في تقديرات الميزانية الحالية.

الجدول ١٤

برنامج الاتحاد الروسي وبيلاروس: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	٣٤٢ر٢	٨٨٠ر٥	٥٠ر٠	١ ١٧٢ر٧	**١ ٢٢٢ر٧**
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	..	٣٧٠ر٧	..	٣٧٠ر٧	**٣٧٠ر٧**
المجموع	**٣٤٢ر٢**	**١ ٢٥١ر٢**	**٥٠ر٠**	**١ ٥٤٣ر٤**	**١ ٥٩٣ ٤**

٢- برنامج أوروبا الوسطى والشرقية

(أ) تحليل الوضع

١٨٤- تواجه بلدان أوروبا الوسطى والشرقية مشاكل متزايدة تتعلق بالاتجار بالعقاقير غير المشروعة وعبورها، وكذلك بتزايد تعاطيها محليا. وفي عقد التسعينات، شهد معظم بلدان المنطقة زيادة في عبور العقاقير (الهيروين في الغالب). كما ازداد أيضا الاجرام المتصل بالعقاقير وذلك سواء في عدد الأفعال الاجرامية المرتكبة ذات الصلة بالعقاقير أو في عدد جماعات وشبكات الاتجار بالعقاقير التي منشأها جنوب شرقي أوروبا ومنطقة البلقان. بالاضافة الى ذلك، فإن الجماعات الاجرامية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حوّلت طرق عمليات الاتجار التي تقوم بها للعبور خلال بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وفي السنوات الأخيرة، أدى تحقيق السلام في إقليم يوغوسلافيا السابقة إلى إحياء طريق البلقان التقليدي. وفي عام ١٩٩٩ انقطعت أنشطة الاتجار بالعقاقير من جديد مع نشوب الحرب في كوسوفو؛ ومع عملية التطبيع الجارية، يتوقع تجدد النشاط في هذا الطريق مرة أخرى.

١٨٥- ما زالت أوروبا الوسطى والشرقية منطقة لعبور القنب الموجه الى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتبين الدراسات أن القنب هو أوسع المخدرات استهلاكا في بلدان أوروبا الوسطى، وتشير الأدلة الى حدوث زيادة ملحوظة لا في الاتجار غير المشروع في القنب فقط وانما في زراعته في المنطقة أيضا. كما تطور أيضا في سنة ٢٠٠٠ دور المنطقة

كمعبر للاتجار بالكوكايين. ويهدد المنطقة أيضا خطر تزايد شعبية العقاقير الاصطناعية في صفوف الشباب وما يرافقه من العنف الذي أخذ ينتشر بين عدد كبير من القاصرين المتعاملين مع الجماعات الإجرامية التي تهرب المخدرات وتبيعها. وقد جرى تفكيك مختبرات غير مشروعة في جميع بلدان المنطقة تقريبا.

١٨٦- وفي أثناء اجراءات توسيع الاتحاد الأوروبي في اطار استراتيجية ما قبل الانضمام، تقوم البلدان المرشَّحة بتعديل أو اعادة توجيه أنشطتها في مجال مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات نحو اعتماد معايير الاتحاد الأوروبي في مجال العقاقير. وتبذل البلدان المعنية الآن جهوداً تستهدف تعديل تشريعاتها لكي تتطابق مع معايير الاتحاد الأوروبي.

١٨٧- لكن بالرغم من وجود النظم القانونية والمؤسسية اللازمة في معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإن القدرات الكلية والموارد المخصصة اللازمة لضمان فعالية التدابير المعتمدة ما زالت محدودة. كما ان أوجه القصور التشغيلية التي تعاني منها آليات التنسيق الوطنية يضعف فعالية تنفيذ السياسات، الى جانب ضعف التعاون الاقليمي. وفي معظم البلدان ينعكس هذا الأثر على قدرة المؤسسات المعنية على معالجة المشكلة، ويقيّد امكانيتها للمشاركة بفعالية في التدابير التعاونية الدولية.

(ب) الهدف المنشود

١٨٨- يهدف البرنامج إلى دعم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية في وضع سياسات عامة وتدابير فعالة بشأن العقاقير، ورعاية التعاون فيما بينها للتصدي لعرض العقاقير والاتجار غير المشروع بها وخفض الطلب غير المشروع عليها.

(ج) الاستراتيجية

١٨٩- سوف يواصل اليوندسيب العمل على تنظيم التعاون عبر الحدود في شتى مجالات انفاذ قوانين العقاقير، وذلك عن طريق تعزيز الشبكات المهنية المتخصصة، وتوطيد الثقة والتعاون المتبادلين فيما بين المؤسسات. ويجري تصميم برامج اليوندسيب بالاتصال الوثيق مع البلدان المتلقية والجهات المانحة المعنية على السواء، مع تركيز البرامج على معالجة المسائل الرئيسية المتصلة بمراقبة العقاقير. وسوف يركز البرنامج على بناء المؤسسات على نحو مستدام يستند الى أفضل الممارسات الادارية والتنظيمية والجوانب التشغيلية. كما يعالج أيضا عناصر الدعم التقني بما فيها: نظم التحليل الجنائي الاستخباري المحوسبة؛ وأفرقة المراقبة؛ ونظم التسجيل الوطنية والاستفادة من المخبرين؛ وتوفير التدريب القائم على

الحاسوب لموظفي انفاذ القانون والجمارك؛ وتعزيز الجهود الدولية لمراقبة السلائف؛ وتعزيز القدرات الوطنية على تقليل الطلب؛ وتحسين التوعية العامة.

(د) النتائج

١٩٠- الحصيلة: تأسيس شبكات الاستخبارات الجنائية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: قاعدة بيانات عن الاتجار بالعقاقير والجريمة المنظمة؛ زيادة مضبوطات العقاقير؛ تحديد الجماعات الاجرامية وأنشطتها؛ عمليات مشتركة مع هيئات انفاذ القوانين في بلدان أخرى.

١٩١- الحصيلة: نظم وطنية لرصد تعاطي العقاقير. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: توافر تقييمات للتقارير عن تعاطي العقاقير؛ تأسيس شبكات خاصة بالأوبئة؛ استحداث دورات تدريبية؛ اقامة روابط مع مركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والادمان عليها.

١٩٢- الحصيلة: زيادة القدرات الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الوقاية من تعاطي العقاقير ومعالجته. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تأسيس شبكات ومراكز وطنية لوضع واستحداث طرائق وقائية جديدة ونماذج تنظيمية؛ توفير مراكز تأهيلية عاملة لمتعاطي العقاقير من الشباب.

١٩٣- الحصيلة: تحسين الوعي العام بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لمشاكل العقاقير والجرائم المتصلة بها. المؤشران القابلان للتحقق منهما موضوعيا: عدد حملات وسائط الاعلام التي تتضمن عناصر الوقاية من تعاطي العقاقير؛ توفير عدد من المراجع في وسائط الاعلام.

١٩٤- الحصيلة: وقاية متعاطي العقاقير بالحقن من الاصابة بالايدز وفيروسه. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اطلاق حملات عن طريق وسائط الاعلام تتضمن عناصر خاصة بالوقاية من تعاطي العقاقير؛ تأمين خدمات لمتعاطي العقاقير المصابين بعدوى فيروس الايدز؛ توافر خدمات ثابتة واتاحة المعلومات والتثقيف واسداء المشورة لمتعاطي العقاقير بالحقن.

(هـ) الميزانية والتمويل

١٩٥- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية اجمالية تبلغ ١ر٧ مليون دولار أمريكي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم

الجدول ١٥ تفصيل عناصر تلك الميزانية حسب المجال الموضوعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وبحسب الموارد العامة الغرض والخاصة الغرض. وإن توفرت في الوقت المناسب موارد اضافية ليست متوقعة حاليا، سوف يتسنى تنفيذ أنشطة اضافية بقيمة قدرها ٠٠٠ ٤٠٠ دولار أثناء فترة السنتين. بيد أن المبالغ لم تدرج في تقديرات الميزانية الحالية.

الجدول ١٥

برنامج أوروبا الوسطى والشرقية: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال الموضوعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الدعم السياساتي والتشريعات، والدعوة الى المناصرة	٢٢ر٥	٩٢ر٩	..	١١٥ر٤	**١١٥ر٤**
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	٩٩ر٦	٢٤٠ر٠	..	٣٣٩ر٦	**٣٣٩ر٦**
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٢٥٠ر٠	٩٧٤ر٨	..	١ ٢٢٤ر٨	**١ ٢٢٤ر٨**
المجموع	**٣٧٢ر١**	**١ ٣٠٧ر٧**	..	**١ ٦٧٩ر٨**	**١ ٦٧٩ر٨**

٣- برنامج أفغانستان

(أ) تحليل الوضع

١٩٦- تشير النتائج الأولية لدراسة اليوندسيب الاستقصائية السنوية عن خشخاش الأفيون في أفغانستان، وكذلك نتائج تقديرات بعثة المانحين الى أفغانستان في الربع الثاني من عام ٢٠٠١ إلى تنفيذ حظر زراعة خشخاش الأفيون الذي أصدرته سلطات طالبان في تموز/يوليه ٢٠٠٠ تنفيذا فعالا في عام ٢٠٠١. وأشار فريق دعم أفغانستان في استعراضه المتوسط الأجل في إسلام آباد المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الى أن تنفيذ الحظر الذي فرضته سلطات طالبان على زراعة خشخاش الأفيون ما زال جاريا الآن، وخلص الى أن هذا التدبير يشكل تطورا رئيسيا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير لا في أفغانستان فقط وانما في العالم أجمع، ولكنه أعرب في الوقت نفسه عن قلقه بشأن المسائل المتعلقة بكميات الأفيون المكدّسة الآن في الأراضي الأفغانية وبالاتجار غير المشروع بالعقاقير. وقد أدى حظر زراعة خشخاش أفيون الى صعوبة اضافية أمام صغار المزارعين ولا سيما المزارعين المحاصصين والعمال الزراعيين الجوالين. كما ارتفعت نسبة الديون حيث يعجز

العديد منهم عن تسديد ديونهم لحرمانهم من مصدر دخلهم الرئيسي. كذلك تشرد الكثير منهم داخليا وأخذوا بالبحث عن ملاذ لهم في بلدان أخرى أو بالانضمام الى النزاع الدائر في أفغانستان أو في أماكن أخرى.

(ب) الهدف المنشود

١٩٧- يهدف البرنامج إلى مواصلة حظر خشخاش الأفيون في أفغانستان، وفي الوقت نفسه إلى مساعدة السكان المتضررين على ايجاد وسائل بديلة لكسب عيشهم.

(ج) الاستراتيجية

١٩٨- يلزم اتخاذ اجراء سريع وحاسم لضمان تجنب ارتكاس التطور الشديد الايجابية للانخفاض الكبير الظاهر في زراعة خشخاش الأفيون. ويلزم اتخاذ التدابير في وقت مبكر جدا قبل الموسم الزراعي المقبل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، كما أشار أعضاء فريق دعم أفغانستان الى انه ربما يلزم تأمين تمويل اضافي لهذا الغرض. وقد عرض مكتب منسق الأمم المتحدة في إسلام آباد على الفريق في تموز/يوليه ٢٠٠١ مجموعة من المشاريع الممكنة لتلبية الاحتياجات العاجلة للمزارعين والعاملين سابقا في زراعة خشخاش الأفيون.

١٩٩- وتتضح من محصلة تجارب اليوندسيب في العمل في أفغانستان الأهمية الأساسية لدور اليوندسيب في الدعوة إلى المناصرة والرصد. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتوافر لوكالات تقديم المساعدة خبرة اليوندسيب في المقاطعات التي كانت تجري فيها سابقا زراعة خشخاش الأفيون. وبناء على ذلك سوف يكون الهدف الرئيسي لليوندسيب في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الاسهام في المحافظة على حظر خشخاش الأفيون عن طريق الرصد المتواصل لمدى زراعة خشخاش الأفيون في البلد، واسداء المشورة والتوجيه لوكالات تقديم المساعدة في المناطق المتضررة. ومن أجل أداء هذه المهام وضع اليوندسيب ثلاثة مشاريع: (أ) دراسة مسح استقصائية سنوية لخشخاش الأفيون؛ و(ب) ادراج مراقبة العقاقير في برامج المعونة المقدمة الى أفغانستان؛ و(ج) مشروع مساعدة قصير الأمد لدعم حظر خشخاش الأفيون في اقليم نانغارهار. ويستهدف المشروع الأخير صغار مالكي الأراضي والمزارعين من غير مالكي الأراضي الذين تأثروا بصفة خاصة من حظر خشخاش الأفيون. ويجري تنفيذ المشروع بالتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وهناك عدد من المشاريع المماثلة الأخرى التي يُقترح تخطيطها اعتمادا على التمويل المتاح ولأجل تنفيذها في المناطق الأخرى من أفغانستان التي كان خشخاش الأفيون يزرع فيها سابقا. ويجدر توجيه اهتمام خاص لاقليم هلماند الذي كان

يستوعب ما نسبته ٥٠ في المائة تقريبا من مجموع مساحة الأراضي المزروعة بخشخاش الأفيون عام ٢٠٠٠. وتساهم جميع عمليات التدخل في الهدف المنشود في مواصلة حظر خشخاش الأفيون الشامل، كما انها سوف تعنى أيضا بتشجيع الأهداف الانسانية وأهداف حقوق الانسان.

٢٠٠- ولا بد من مواصلة حظر سلطات طالبان على خشخاش الأفيون شرط لازم لنجاح برنامج اليوندسيب في أفغانستان، الى جانب تحقيق وضع أمني مناسب ووضع سياسي مستقر في البلد، الذي أصبح مهددا بخطر كبير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(د) النتائج

٢٠١- الحصيلة: آلية لدعم المسار الرئيسي لمراقبة العقاقير والتعاون لأجل تقديم المساعدة الانمائية الى أفغانستان. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تعيين خبير في التنمية البديلة؛ وإطلاق الوكالات الأخرى لعدد من المشاريع التي تستهدف استدامة حظر خشخاش الأفيون؛ وتأسيس قاعدة للبيانات عن وضع مراقبة العقاقير في أفغانستان؛ واجراء دراسات ونشرها عن المسائل المتعلقة بالعقاقير في أفغانستان.

٢٠٢- الحصيلة: دراسة مسح استقصائية سنوية عن انتاج خشخاش الأفيون في أفغانستان. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تقرير عن المسح السنوي لزراعة خشخاش الأفيون ينشر سنويا؛ تعيين وتدريب عدد من منفذي ومنسقي دراسات المسح الاستقصائية من أجل تنفيذ الدراسة؛ نشر دراسة المسح الاستقصائية في التقارير الحكومية الصحافية.

٢٠٣- الحصيلة: تحسين الأمن الغذائي للأسر في عشر من مقاطعات زراعة خشخاش الأفيون السابقة في اقليم نانغارهار. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تزويد المزارعين في المقاطعات المستهدفة بكمية من البذور المحسّنة والأسمدة؛ اشراك عدد من الأشخاص في مخطط الغذاء مقابل العمل؛ تقارير الرصد عن الأمن الغذائي.

(هـ) الميزانية والتمويل

٢٠٤- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية اجمالية تبلغ ٣ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول ١٦ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال الموضوعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وبحسب الموارد العامة الغرض والخاصة الغرض. وإن توفرت في الوقت المناسب

موارد اضافية ليست متوقعة حاليا، سوف يتسنى تنفيذ أنشطة اضافية بقيمة مليون دولار أثناء فترة السنتين. بيد أن هذه المبالغ لم تدرج في تقديرات الميزانية الحالية.

الجدول ١٦

برنامج أفغانستان: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات، والدعوة الى المناصرة	..	٣٢٠	..	٣٢٠	**٣٢٠**
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	٢٢٦	..	..	٢٢٦	**٢٢٦**
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٧٥٠	١ ٧٥٠	..	٢ ٥٠٠	**٢ ٥٠٠**
المجموع	**٩٧٦**	**٢ ٠٧٠**	..	**٣ ٠٤٦**	**٣ ٠٤٦**

٤- برنامج آسيا الوسطى

(أ) تحليل الوضع

٢٠٥- المرحلة الانتقالية التي تمر فيها دول آسيا الوسطى الخمس التي حصلت على استقلالها عام ١٩٩١، وهي أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، جلبت تحديات خطيرة الشأن، منها مثلا ازدياد الفقر والحرمان، والبطالة، وازدياد تعاطي العقاقير، وازدياد الفساد والجريمة (بما في ذلك الاتجار بالعقاقير)، ومنها أيضا في الحالات القصوى، النزاع المدني كما في طاجيكستان. ومع أن زراعة خشخاش الأفيون تكاد تكون معدومة في آسيا الوسطى، فإن مصدر القلق الرئيسي في مجال زراعة نباتات المخدرات وانتاجها هو احتمال أن يؤدي الانخفاض الشديد المتوقع في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان أثناء عام ٢٠٠١ الى إحداث زيادة هامة في زراعته في آسيا الوسطى (أي ما يسمى بالأثر النزوحي). وتواجه آسيا الوسطى زيادة رهيبة في الاتجار بالمخدرات (الهيروين والأفيون) مصدرها أفغانستان المجاورة، كما انها أصبحت في الوقت ذاته هدفا للاتجار بالسلائف المستعملة في صناعة العقاقير غير المشروعة. ويوجه معظم العقاقير الى الاتحاد الروسي، وبعض بلدان كومنولث الدول المستقلة الأخرى وأوروبا الغربية، وبقدر أقل إلى الولايات المتحدة. وقد أدى التوافر المتزايد للعقاقير الى تصاعد سريع في الطلب عليها في آسيا الوسطى - مع ما يعتبر أخطر اتجاه فيما يخص

تعاطي العقاقير في المنطقة أثناء السنوات الأخيرة – وزيادة سريعة في تعاطي عقاقير الحقن وما لذلك من تبعات مخيفة لانتشار مرض الايدز وفيروسه. وتعاطي العقاقير التي تُؤخذ بالحقن هو بالفعل أكثر سبل العدوى بالايدز وفيروسه انتشارا في آسيا الوسطى. ويجدر رصد وضع مراقبة العقاقير رصدا مستمرا داخل المنطقة وخارجها، وخصوصا في أفغانستان وحواليها.

(ب) الهدف المنشود

٢٠٦- يهدف البرنامج الى تعزيز قدرات المنطقة على تقديم استجابات فعالة في مجال مراقبة العقاقير على المستوى الوطني والاقليمي.

(ج) الاستراتيجية

٢٠٧- المقصود بالبرنامج أن يعود بالنفع على الوضع الأمني الوطني والاسهام عموما في تحقيق تنمية سليمة وصحية في المنطقة. ويُتوقع أيضا أن يسهم البرنامج في احتواء انتشار الايدز وفيروسه وتقليل ذلك الانتشار. ويطابق هدف البرنامج واستراتيجيته السياسات العامة والأولويات والخطط والاحتياجات الوطنية؛ وكذلك السياسات العامة والأولويات التي توضحها شتى الاتفاقات الاقليمية والدولية بشأن مراقبة العقاقير التي تشمل قسما من دول آسيا الوسطى أو جميعها، ومن بينها مذكرة التفاهم الموقّعة في ١ أيار/مايو ١٩٩٦. كما يطابق هدف البرنامج أيضا قرار لجنة المخدرات ١٢/٤٤ المعنون "التعاون الدولي على التصدي للعقاقير غير المشروعة في آسيا الوسطى".

٢٠٨- ويوفر البرنامج دعما لعملية بناء القدرات على معالجة قضايا الاتجار بالعقاقير ومراقبة السلائف وتقليل الطلب على العقاقير. ويركّز البرنامج أولا على بناء القدرات على المستوى القطري، مما من شأنه أن يكون لبنة في تحسين التعاون الاقليمي والدولي. وسوف تعنى جميع مجالات البرنامج الثلاثة بالمسائل المشتركة وهي استمداد البيانات وتقديم الدعم من أجل اقامة نظم لجمع البيانات وتحليلها وتوزيعها. وهو أمر حاسم فيما يخص اعداد الاستراتيجيات على المستوى الوطني والاقليمي. وتشمل مجالات التدخل الأخرى: (أ) المشاركة والتعاون فيما بين الوكالات والكيانات المعنية داخل كل دولة، أي الهيئات ذات الولايات المتصلة بمراقبة العقاقير؛ (ب) تأسيس أو تحسين النظم والاجراءات على المستوى الوطني، وذلك على سبيل المثال في مجالات التعاون بين الوكالات، ومراقبة السلائف، والمساعدة القضائية والقانونية المتبادلة؛ ومن المتوخى، إن لزم الأمر، ربط هذه النظم الوطنية على المستوى الاقليمي واعدادها بأسلوب متسق مع أخذ ذلك الارتباط

بعين الاعتبار؛ (ج) تحسين القدرات والمهارات في مجالات مثل التحقيقات ومراقبة السلائف والمجال القضائي والمساعدة المتبادلة وتسليم المتهمين واختبار العقاقير (المختبرات الشرعية) والتدريب؛ (د) تقديم الدعم من أجل تحسين التشريعات والأنظمة الادارية ذات الصلة والتوفيق بينها طبقا للأقيسة والمعايير الدولية. وسوف يضع البرنامج استراتيجية شاملة لتقليل الطلب على العقاقير بالاستناد الى الجهود الجارية في اعداد بيانات يمكن التعويل عليها بشأن مدى انتشار تعاطي العقاقير في آسيا الوسطى وبشأن القدرات المتاحة الآن لمعالجة المسائل ذات الصلة. ومن المتوخى أيضا أن يتضمن البرنامج دعما اضافيا في هذا المجال، وذلك حالما تتوفر الاستراتيجية المعنية بتقليل الطلب. ومن الأمثلة الرئيسية على التعاون الاقليمي الذي تحرص عليه استراتيجية البرنامج في مجالات الاتجار بالعقاقير ومراقبة السلائف: عمليات التسليم الخاضع للمراقبة؛ والتعاون عبر الحدود بين هيئات انفاذ القوانين؛ وتبادل المعلومات وتنسيق الاجراءات بين بلدان المنطقة؛ والمواءمة بين التشريعات؛ والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المتهمين.

٢٠٩- ويتضمن جوهر استراتيجية البرنامج مواصلة تأسيس علاقات الشراكة وتأمين مشاركة وتعاون فعالين مع سائر الوكالات المتعددة الأطراف الأخرى، والكيانات الثنائية (بما في ذلك المانحون)، والمجتمع المدني وغيرها، وذلك في اعداد المشاريع وتنفيذها في اطار البرنامج، من خلال عدة وسائل ومنها اطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية. ويشمل ذلك أيضا التآزر بين أنشطة اليوندسيب وأنشطة المركز المعني بمنع الاجرام الدولي، وخصوصا في مجال الجريمة المنظمة، وكذلك مع الكيانات الأخرى العاملة في مجالات ذات صلة مباشرة بالبرنامج، كالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال. علاوة على ذلك، سوف يجري تنفيذ البرنامج بالتنسيق التام مع الأنشطة الوطنية والاقليمية ذات الصلة، ومع البرامج العالمية الأخرى لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة المنفذة في مجالات مثل تقليل الطلب على العقاقير ورصد المحاصيل والمساعدة القانونية وغسل الأموال. وسوف يواصل الحرص على مبدأ المساواة بين الجنسين في المسار الرئيسي للأنشطة كمسألة أساسية مشتركة في اعداد المشاريع وتنفيذها في اطار البرنامج.

٢١٠- لكن نجاح البرنامج يعتمد على عدد من العوامل الخارجية التي لا تدخل في نطاق صلاحية ادارة البرنامج وانما في نطاق صلاحية الحكومات مثل: اعتماد التشريعات اللازمة واصدار الأنظمة الادارية ذات الصلة؛ وتعيين سلطات متخصصة عند اللزوم (فيما يتعلق بمراقبة السلائف والمساعدة القانونية المتبادلة على سبيل المثال)؛ واعتماد النظم والاجراءات

اللازمة لتحليل المعلومات وتقاسمها وتبادلها في المجالات التي يتناولها البرنامج كمجال مراقبة السلائف على سبيل المثال.

٢١١- هذا، وإن البرنامج سوف يخضع إلى التقييم الخارجي وفقا للسياسة التي وضعها اليوندسيب. وسوف يشمل ذلك التقييم تقييمات خارجية للمشاريع كل على حدة بموجب المعايير المحددة. وسوف يشمل أيضا تقييما دوريا لعملية تصميم البرنامج وتنفيذه ونتائجه وأثره إجمالا.

(د) النتائج

٢١٢- الحصيلة: إعداد مشروع استراتيجية شاملة وخطة لتقليل الطلب في آسيا الوسطى. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: إعداد مشروع استراتيجية شاملة وخطة لتقليل الطلب في آسيا الوسطى وتقديمها الى الحكومات الخمس للموافقة عليهما.

٢١٣- الحصيلة: تعزيز القدرات التحقيقية لدى هيئات مختارة من هيئات مراقبة العقاقير. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: زيادة كمية مضبوطات العقاقير؛ زيادة عدد حالات إلقاء القبض على المتهمين في قضايا الاتجار بالعقاقير؛ زيادة عدد تنظيمات الاتجار بالعقاقير التي يجري تفكيكها.

٢١٤- الحصيلة: تدابير محسّنة لانفاذ القوانين في المناطق التي يكثر فيها الاتجار بالعقاقير على المستوى الوطني. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: زيادة كمية مضبوطات العقاقير في المناطق التي يكثر فيها الاتجار بالعقاقير؛ تنسيق الجهود الوطنية في عمليات الاعتراض عند المناطق الحدودية التي يكثر الاتجار فيها والجهود في مجال التحريات.

٢١٥- الحصيلة: قدرات محسّنة لمراقبة السلائف. المؤشران القابلان للتحقق منهما موضوعيا: تحديد آليات مراقبة السلائف؛ زيادة عدد مضبوطات السلائف الكيميائية.

٢١٦- الحصيلة: تحسين التعاون والتنسيق بين هيئات انفاذ القوانين على المستوى المحلي. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ابرام اتفاقات تعاون وطنية مشتركة بين الوكالات بشأن مراقبة العقاقير؛ اقامة نظم واجراءات لتقاسم المعلومات وتبادلها؛ زيادة عدد العمليات المشتركة لمراقبة العقاقير؛ زيادة عدد تنظيمات الاتجار بالعقاقير التي يجري تفكيكها.

٢١٧- الحصيلة: تعاون اقليمي معزز بين هيئات مراقبة العقاقير. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ابرام اتفاقات تعاون اقليمية مشتركة بين وكالات مراقبة العقاقير فيما

يخص تنفيذ العمليات المشتركة. وتبادل المعلومات وما الى ذلك؛ زيادة عدد العمليات المشتركة لمراقبة العقاقير؛ زيادة عدد عمليات التسليم الخاضع للمراقبة في المنطقة وخارجها؛ زيادة عدد تنظيمات الاتجار بالعقاقير التي يجري تفكيكها.

(هـ) الميزانية والتمويل

٢١٨- يغطي برنامج آسيا الوسطى السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بميزانية اجمالية تبلغ ١٩ مليون دولار. وينتج عن تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج وضع ميزانية تبلغ ٣ر٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول ١٧ بيانا تفصيليا لعناصر تلك الميزانية حسب المجال الموضوعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وبحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. وإن توفرت في الوقت المناسب موارد اضافية ليست متوقعة حاليا سوف يتسنى تنفيذ أنشطة اضافية بقيمة ٢ر٤ مليون دولار أثناء فترة السنتين، بيد أن هذه المبالغ لم تدرج في تقديرات الميزانية الحالية.

الجدول ١٧

برنامج آسيا الوسطى: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات، والدعوة الى المناصرة	٥٧٤ر٠	..	..	٥٧٤ر٠	**٥٧٤ر٠**
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	٢٠٥ر٨	..	..	٢٠٥ر٨	**٢٠٥ر٨**
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٣ ٤٥٩ر٢	١ ٠٠٩ر٤	٧٥٦ر٦	٣ ٢١٧ر٠	**٤ ٤٦٨ر٦**
المجموع	**٤ ٢٣٩ر٠**	**١ ٠٠٩ر٤**	**٧٥٦ر٦**	**٤ ٤٩١ر٨**	**٥ ٢٤٨ر٤**

٥- برنامج جمهورية إيران الإسلامية

(أ) تحليل الوضع

٢١٩- أدى ظهور أفغانستان في أوائل الثمانينات باعتبارها المنتج الرئيسي لخشخاش الأفيون في العالم الى تحول أراضي جمهورية ايران الاسلامية الى ممر مفضل لعبور المخدرات من أفغانستان الى الأسواق الأوروبية. وبالرغم من ضبط هيئات انفاذ القانون الايرانية

لكميات كبيرة من مخدرات الأفيون والمورفين والهيروين الأفغانية المنشأ، ما زال المتجرون يحكمون قبضتهم على حدود البلد الشرقية، حيث قُتل ما يزيد عن ١٠٠ ٣ من أفراد الشرطة في مجابهات مسلحة مع عصابات الاتجار. كما أن تفاقم الظروف المعيشية في أفغانستان وآثاره فيما يتعلق بالاتجار الأفغاني أدى الى تدهور الوضع الأمني في المناطق الحدودية مرغما المجتمعات المحلية على هجر قراها.

٢٢٠- كما تعاني جمهورية إيران الإسلامية أيضا من مشكلة تعاطي العقاقير الى حد ينذر بالخطر، وهي تؤثر مباشرة على ٢ في المائة تقريبا من سكان البلد — أي ٢ر١ مليون فرد منهم. وقد تفاقمت عادة استهلاك الأفيون كممارسة ثقافية تقليدية بظهور الهيروين في الأسواق الداخلية، حيث أخذ يحل شيئا فشيئا محل الأفيون كعقار التعاطي الرئيسي. ويعد استهلاك الهيروين بالحقن العامل المسؤول عن التسبب فيما نسبته ٧٠ في المائة من جميع حالات الاصابة بالايدز وفيروسه المسجلة في البلد.

(ب) الهدف المنشود

٢٢١- يهدف البرنامج إلى تيسير دمج الجهد الإيراني المتعدد التخصصات في الجهد الشامل لمكافحة المخدرات على المستوى الاقليمي والدولي وتحسين فعاليته.

(ج) الاستراتيجية

٢٢٢- تشمل استراتيجية البرنامج عنصرين متكاملين. أولا، سوف يساعد البرنامج على استدامة دينامية سياسة مراقبة العقاقير في إيران بتقديم الدعم الى المبادرات الجديدة التي تُستهل على المستوى الوطني والاقليمي والدولي، وبتيسير التفاعل بين هيئات مراقبة العقاقير الايرانية ونظيراتها من هيئات مؤسساتية وغير مؤسساتية من المجتمع الدولي. وسوف يوجه في هذا السياق اهتمام خاص الى مسألة أفغانستان، والقوقاز، والى توطيد التعاون في مجال مراقبة العقاقير في منطقة الخليج.

٢٢٣- ثانيا، سوف يهدف البرنامج إلى تحسين استجابة استراتيجيات مراقبة العقاقير الايرانية لتحديات المشاكل الداخلية والدولية المتزايدة التي يفرضها الاتجار بالعقاقير واساءة استعمالها. وفي هذا السياق سوف يقدم البرنامج مدخلات التعاون التقني عن طريق البرنامج المتعدد الوحدات لتقليل المخدرات (برنامج نوروز)، وبتيسير مشاركة المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والجامعات والأفرقة الطوعية، في جهود مراقبة العقاقير. وبرنامج نوروز، الذي جرى التوقيع عليه في ١٩٩٩ ويستغرق أربعة أعوام،

جهد متعدد التخصصات ويشمل أربعة مشاريع مختلفة ولكنها متكاملة فيما بينها وتهدف الى تقليل العرض؛ ومعالجة تعاطي العقاقير والتأهيل؛ والوقاية من استهلاك العقاقير والتعبئة الاجتماعية؛ والمساعدة القانونية.

٢٢٤- والى جانب ذلك، وكجزء من استراتيجية اليوندسيب الاقليمية لمراقبة العقاقير، سيواصل البرنامج مساعدة أمانة منظمة التعاون الاقتصادي على تنفيذ خطتها الاقليمية لمراقبة العقاقير عن طريق تزويدها بالتعاون التقني واسداء المشورة الى وحدة تنسيق مكافحة المخدرات التابعة لأمانة المنظمة. وقد أنشئت الوحدة في ١٩٩٩ بمشاركة أمانة المنظمة واليوندسيب كجزء أساسي من الخطة التشغيلية التي تهدف الى تنفيذ خطة العمل في مجال مكافحة المخدرات لمنظمة التعاون الاقتصادي التي اعتمدها مجلس الوزراء لدول المنظمة يوم ١١ أيار/مايو ١٩٩٦.

٢٢٥- وسوف يواصل برنامج اليوندسيب الخاص بجمهورية إيران الإسلامية أداء دوره الفعال في تحقيق التقييم القطري المشترك واطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية، والمشاركة مع الفريق الموضوعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز وفيروسه في تقديم المدخلات اللازمة لإعداد مسودة واستكمال تقرير عام ٢٠٠١ عن التنمية البشرية في جمهورية إيران الإسلامية. ومن الناحية التشغيلية سيعمل البرنامج على ضمان عدم تداخل بين مشاريع المساعدة التقنية لليوندسيب والمشاريع الثنائية الأطراف الأخرى. وفي مجال تقليل الطلب، سيعمل البرنامج على تحقيق التداؤب والتكامل عن طريق المشاريع الثنائية الأطراف كتلك التي تستهدف تحسين قدرات الكشف على حدود البلد الغربية.

٢٢٦- ومن بين العوامل الخارجية المهمة عامل التطور السياسي في جمهورية إيران الإسلامية الذي يؤثر في السياسة الشاملة لمراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات وأولويات تمويلها، وكذلك في فعالية المحافظة على الحظر المفروض في أفغانستان على خشخاش الأفيون.

(د) النتائج

٢٢٧- الحصيلة: زيادة قدرة الشرطة الايرانية على اعتراض وضبط الشحنات غير المشروعة من العقاقير المخدرة والسلائف الكيميائية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تقارير عن مضبوطات العقاقير؛ أسعار العقاقير غير المشروعة في جمهورية إيران الإسلامية؛ تطوير تقنيات التنفيذ وخدماته في جمهورية إيران الإسلامية؛ التعاون التنفيذي مع هيئات مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات في المنطقة والعالم أجمع.

٢٢٨- الحصيلة: تحسين التفاعل بين شرطة مكافحة المخدرات الايرانية ونظيراتها الاقليمية والدولية. المؤشران القابلان للتحقق منهما موضوعيا: تدفق المعلومات التقنية من شرطة مكافحة المخدرات الإيرانية وإليها؛ تنظيم شرطة مكافحة المخدرات الايرانية ومشاركتها في أحداث تدريبية دولية وغيرها من المبادرات الخاصة بخفض الطلب.

٢٢٩- الحصيلة: تحسين التعاون على تقليل الطلب بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اطلاق وحدة تنسيق مكافحة المخدرات وتنفيذها للأنشطة والمبادرات؛ تدفق وتحليل المعلومات عن المسائل المتعلقة بمراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي؛ دعم أنشطة أمانة منظمة التعاون الاقتصادي للمراقبة الإقليمية للعقاقير.

٢٣٠- الحصيلة: تحسين القدرات العلاجية والتأهيلية الايرانية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: جودة الخدمات التي تقدمها المرافق الحكومية وغير الحكومية؛ توافر الخدمات التي تقدمها المرافق الحكومية وغير الحكومية؛ مرافق جرى تأسيسها؛ منهجيات جديدة جرى اختبارها في البلد؛ توافر موارد بشرية متخصصة ومدرّبة.

٢٣١- الحصيلة: تحسين رصد وتحليل وتوقع الاتجاهات الرئيسية لاستهلاك العقاقير في البلد. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: وضع نظام لجمع المعلومات على الصعيد القطري؛ التحليل والتوقع؛ توافر موارد بشرية متخصصة.

٢٣٢- الحصيلة: تحسين التفاعل بين المؤسسات الإيرانية الحكومية وغير الحكومية المعنية بتقليل الطلب على العقاقير وبين نظيراتها الاقليمية والدولية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: زيادة المعلومات التقنية المتدفقة؛ جودة التقارير التقنية؛ تنظيم الهيئات الايرانية المعنية بتقليل الطلب على العقاقير ومشاركتها في أحداث تدريبية اقليمية ودولية وغيرها من مبادرات تقليل الطلب على العقاقير.

٢٣٣- الحصيلة: المبادرة بالتعاون على تقليل الطلب في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: مبادرة تنفذها أمانة منظمة التعاون الاقتصادي؛ بيانات متاحة عن استهلاك العقاقير واتجاهاته؛ تأسيس شبكة في المنطقة تتألف من أخصائيي تقليل الطلب.

٢٣٤- الحصيلة: صكوك قانونية وقدرات قضائية محسّنة لمعالجة مشكلة العقاقير والمسائل المتعلقة بالجريمة الدولية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: قانون واجراءات قضائية منقحة؛ مشاركة الهيئات الجامعية ومخططي السياسات في المناقشات المعنية بمراقبة العقاقير

ومكافحة المخدرات. تحقيق مواءمة اصدار الأحكام القضائية في القضايا المتعلقة بالعقاقير على المستوى القطري؛ موارد بشرية مدرّبة؛ تأسيس شبكة من موظفي القضاء الايرانيين ونظرائهم على المستوى الاقليمي والدولي.

٢٣٥- الحصيلة: زيادة وعي المجتمع الدولي بالجهود التي تبذلها جمهورية ايران الاسلامية في مجال مراقبة العقاقير. المؤشران القابلان للتحقق منهما موضوعيا: تغطية وسائط الاعلام الوطنية والدولية للتطورات الحاصلة في الجهود الايرانية الرامية الى مكافحة المخدرات؛ مشاركة الايرانيين في الأحداث الدولية التي تركز على تحديات ظاهرة تعاطي العقاقير على الصعيد العالمي.

٢٣٦- الحصيلة: مشاركة المجتمع الإيراني الناشطة في مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: بدء تنفيذ المبادرات المحلية؛ اشتراك المنظمات غير الحكومية والأفرقة الطوعية والشخصيات المعروفة في الجهود الحكومية لمراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات؛ وضع خطط لمراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات على مستوى الأقاليم باتباع منهجيات التخطيط التشاركي.

(هـ) الميزانية والتمويل

٢٣٧- يغطي برنامج جمهورية إيران الإسلامية السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بميزانية اجمالية تبلغ ٦ر٨ مليون دولار تقريبا. وينتج عن تحليل لاحتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج وضع ميزانية تبلغ ٦ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول ١٨ بيانا تفصيليا لعناصر تلك الميزانية بحسب المجال الموضوعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض.

الجدول ١٨

برنامج جمهورية إيران الإسلامية: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الدعم السياساتي والتشريعات، والدعوة الى المناصرة	١ ٣٢٧ر٠	..	..	١ ٣٢٧ر٠	**١ ٣٢٧ر٠**
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	٢ ٢٥٥ر٠	..	..	٢ ٢٥٥ر٠	**٢ ٢٥٥ر٠**
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٢ ٤٥١ر٦	..	..	٢ ٤٥١ر٦	**٢ ٤٥١ر٦**
المجموع	**٦ ٠٣٣ر٦**	..	..	**٦ ٠٣٣ر٦**	**٦ ٠٣٣ر٦**

٦- برنامج باكستان

(أ) تحليل الوضع

٢٣٨- انخفضت زراعة خشخاش الأفيون في باكستان انخفاضا كبيرا أثناء العقد الماضي، حيث قاربت مستوى الصفر في عام ١٩٩٩. وبقي هذا الانجاز على وضعه في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. كما بقيت مقاطعة دير في اقليم الحدود الشمالية الغربية، وهي المنطقة التي استهدفها اليوندسيب، خالية من خشخاش الأفيون للعام الثالث على التوالي في عام ٢٠٠١. بيد أن موقع باكستان الجغرافي المجاور لأفغانستان، التي كانت منتجا رئيسيا للأفيون حتى عام ٢٠٠٠، يجعلها في موضع غير حصين من حيث تعاطي العقاقير والاتجار بها. وبموجب تقدير وطني عن تعاطي العقاقير أعد مؤخرا بدعم اليوندسيب، هناك ٠٠٠ ٥٠٠ فرد تقريبا من مدمني تعاطي الهيروين. وهذا الرقم يقل عن التقديرات السابقة ولكنه ما زال يمثل مشكلة خطيرة في تعاطي الهيروين في البلد. وما زالت باكستان واحدة من القنوات الرئيسية لمرور الهيروين والمورفين وقاعدة الأفيون والحشيشة الأفغانية المنشأ. ويمر طريق الاتجار بالعقاقير الرئيسي عبر الحدود من أفغانستان الى اقليم بالوشستان قبل عبور الحدود بين باكستان وجمهورية إيران الإسلامية الى اقليم سيستان — بالوشستان الايراني لمواصلة النقل نحو تركيا وأوروبا. وتشمل المناطق غير الحصينة الأخرى اقليم الحدود الشمالية الغربية مع أفغانستان، وموانئ الحاويات في كراتشي وميناء قاسم والمطارات الدولية.

(ب) الهدف المنشود

٢٣٩- يهدف البرنامج إلى دعم حكومة باكستان في تنفيذ سياساتها الخاصة بمراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات عن طريق المساعدة التقنية الموجهة والدعوة إلى المناصرة.

(ج) الاستراتيجية

٢٤٠- بالنظر الى التطورات الأخيرة، حوّلت استراتيجية اليوندسيب الخاصة بباكستان في السنوات الأخيرة تركيزها من تقليل العرض الى انفاذ القانون وتقليل الطلب معا. وقد وضع البرنامج الحالي الخاص بباكستان بالاستناد الى استراتيجية تعزيز قدرات المنع في البلدان المجاورة لأفغانستان، الذي اعتمدته مجموعة "٦+٢"، مع الأخذ في الاعتبار للرقم الذي سجله انتاج الأفيون في أفغانستان أثناء عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. لكن الوضع تغيّر مع حظر زراعة خشخاش الأفيون، الذي أصدرته سلطات طالبان في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وتقدر دراسة المسح الاستقصائي التي أصدرها اليوندسيب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١

عن خشخاش الأفيون في أفغانستان، بأن انتاج الأفيون في أفغانستان في سنة ٢٠٠١ لم يتجاوز ١٨٥ طن من الأفيون الخام وهذا الرقم نتيجة هامة لذلك الحظر. بيد أن البيانات المتعلقة بمضبوطات الأفيونيات في البلدان المجاورة ما زالت مرتفعة بسبب الكميات الكبيرة من مخزون الأفيون والهيروين المتوافرة في أفغانستان. وفي حال مواصلة التشدد في تنفيذ الحظر في السنوات المقبلة بعد نفاد المخزونات المتوافرة، سوف ينشأ خطر يهدد بانتقال زراعة خشخاش الأفيون الى بلدان أخرى في المنطقة، خصوصا في آسيا الوسطى، مما من شأنه أن يقتضي اعادة النظر في استراتيجيات مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا. ولا بد لليوندسيب والحكومات من القيام برصد الأوضاع وتأسيس نظام للانذار المبكر من أجل استبانة حدوث أي انتقال. وفي حال مواصلة الحظر، مع عدم حدوث أي انتقال في الزراعة، سوف ينشأ احتمال دخول عقاقير غير مشروعة أخرى الى المنطقة كالمنبّهات من أنواع الأمفتيامين، ومن ثم سوف يستلزم ذلك وجود استراتيجية ملائمة لمواجهة هذا الاحتمال.

٢٤١- وترتبط استراتيجية اليوندسيب الخاصة بباكستان ارتباطا متينا بخطة باكستان الوطنية الرئيسية لمراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات للسنوات ١٩٩٨-٢٠٠٣، التي أُعدت بدعم اليوندسيب واعتمدتها الحكومة في شباط/فبراير ١٩٩٩. وسوف يواصل اليوندسيب في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ دعم الحكومة في تنفيذ الخطة، وذلك باسداء المشورة اللازمة بشأن السياسات العامة وتقديم المساعدة في مجالي انفاذ قوانين العقاقير وتقليل الطلب. وتهدف أنشطة اليوندسيب المتعلقة بانفاذ القوانين، التي بدأت في عام ١٩٩٩، الى تقليل الاتجار بالعقاقير في باكستان والمنطقة عن طريق الاستمرار في تعزيز التعاون القائم بين باكستان وجمهورية إيران الإسلامية والبحث عن فرص التعاون مع دول الخليج، علاوة على تقديم الدعم الى هيئات انفاذ القوانين الوطنية. ويُعتزم، بعد انتهاء هذا البرنامج، وضع مشاريع جديدة تركّز على تعزيز هيئات انفاذ القوانين في المناطق التي تسودها تقاليد عشائرية وتشجيع التعاون مع سائر بلدان المنطقة. وفي مجال تقليل الطلب على العقاقير، تهدف مشاريع اليوندسيب الى ما يلي: (أ) تقديم الدعم لتأسيس شبكة من مراكز معالجة تعاطي العقاقير التي تقدم خدمات علاجية وتأهيلية رفيعة الجودة الى مدمني العقاقير؛ (ب) تقديم الدعم لأنشطة المجتمعات المحلية في مجال الوقاية من تعاطي العقاقير، والتي تشمل منظمات الشباب الوطنية أيضا؛ (ج) مساعدة الحكومة على وقاية متعاطي العقاقير بالحقن في كراتشي من الاصابة بالايدز وفيروسه، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز.

(د) النتائج

٢٤٢- الحصيلة: قدرات تنفيذية محسنة لدى هيئات انفاذ القوانين الوطنية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: زيادة المضبوطات التي تقوم بها هيئات انفاذ القوانين في مناطق رئيسية؛ تدريب عدد من مسؤولي انفاذ القوانين؛ تسليم معدات انفاذ القوانين؛ توافر تقارير لتقدير وضع انفاذ القوانين في المناطق القبلية الخاضعة للادارة الاتحادية والاقليمية.

٢٤٣- الحصيلة: قدرات محسّنة في مجال اختبار العقاقير لاتاحة دعم فعال لاجراءات القبض على المتجرين وادانتهم. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: الحصول على المعدات؛ تدريب عدد من موظفي المختبرات؛ زيادة عدد الدعاوى القضائية الناجحة في مجال العقاقير.

٢٤٤- الحصيلة: تشجيع التعاون على المستوى دون الاقليمي. المؤشران القابلان للتحقق منهما موضوعيا: اتاحة عدد من تقارير الاجتماعات عبر الحدودية التي تنعقد بين باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛ اعداد تقييم للتعاون بين باكستان ودول الخليج واتاحة التقرير عنه.

٢٤٥- الحصيلة: تأسيس شبكة من ١٧ مركز للعلاج والتأهيل في باكستان. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اجراء تحليل لوضع معالجة تعاطي العقاقير؛ تشغيل شبكة مراكز العلاج؛ تدريب عدد من موظفي المراكز؛ زيادة عدد الزبائن الذين ينشدون العلاج؛ انخفاض قابل للقياس في معدلات الانتكاس لدى زبائن شبكة مراكز العلاج.

٢٤٦- الحصيلة: تعميم مبادرات الوقاية من تعاطي العقاقير كاتجاه سائد. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تأسيس لجان على مستوى المقاطعات للوقاية من تعاطي العقاقير وتشغيلها في ١٦ مقاطعة؛ انتاج مواد للوقاية من تعاطي العقاقير؛ ادراج أنشطة الوقاية من تعاطي العقاقير في المبادرات الجارية لمنظمات الشباب الوطنية؛ اصدار دراسات عن شتى جوانب تعاطي العقاقير في باكستان.

٢٤٧- الحصيلة: تقليل النتائج الصحية والاجتماعية المضرّة لحقن العقاقير الى أدنى حد في كراتشي. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اجراء تقييم عاجل للوضع واتاحة التقرير عنه؛ تأسيس فرقة عمل على مستوى الاقليم معنية بالعقاقير والايدز وفيروسه؛ تدريب عدد من موظفي المنظمات غير الحكومية لتنفيذ عمليات التدخل؛ تأسيس مركزين

لـلمراجعات الطارئـة لمـتعاطي العقـاقير بـالحقن، وتـنفيذ أنشـطة الوصـول؛ تـنفيذ حمـلات اعلامية؛ اجراء تقييم لاحق لعمليات التدخل واتاحة التقرير عنه.

(هـ) الميزانية والتمويل

٢٤٨- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية تبلغ ٢ر٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول ١٩ بيانا تفصيليا لعناصر تلك الميزانية بحسب المجال الموضوعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وبحسب تفاصيل الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض.

الجدول ١٩

برنامج باكستان: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	٦٢٩ر٢	..	..	٦٢٩ر٢	**٦٢٩ر٢**
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٢ ٠٦٨ر٧	..	..	٢ ٠٦٨ر٧	**٢ ٠٦٨ر٧**
المجموع	**٢ ٦٩٧ر٩**	..	..	**٢ ٦٩٧ر٩**	**٢ ٦٩٧ر٩**

٧- برنامج تركيا

(أ) تحليل الوضع

٢٤٩- تشكّل تركيا، بالنظر الى موقعها الجغرافي، وصلة رئيسية بين أفغانستان، التي كانت حتى عام ٢٠٠٠ بلدا منتجا رئيسيا للأفيون، وبين البلدان المستهلكة للهيروين في أوروبا الغربية. ومع ان حظر طالبان لزراعة خشخاش الأفيون كان بالفعل ساريا منذ عام ٢٠٠١ فالبيانات المتعلقة بمضبوطات الأفيون في البلدان المجاورة لأفغانستان ما زالت مرتفعة بسبب توافر مخزون كبير من الأفيون والهيروين في أفغانستان. ويجري الاتجار بالعقاقير الأفغانية في تركيا عبر الحدود البرية مع ايران وجورجيا ومع الجمهورية العربية السورية بدرجة أقل، وكذلك عن طريق العديد من الموانئ البحرية للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر مرمرة. ومن تركيا يجري الاتجار بالعقاقير عبر طريق البلقان الى أسواق أوروبا الغربية. وتفيد التقارير الواردة بأن قسما من الأفيون وقاعدة المورفين اللذين

يدخلان الى تركيا يُحوّلان الى هيروين في بعض المختبرات السرية الموجودة في البلد. والى جانب الاتجار بالعقاقير غير المشروعة وخاصة الأفيونيات، التي تدخل تركيا من البلدان المنتجة في الشرق، فإن البلد يواجه مشكلة متزايدة من الاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية، وذلك علاوة على ظهور مشكلة أخرى هي الاتجار بالكوكايين والعقاقير الاصطناعية التي تأتي الى تركيا من البلدان الغربية.

٢٥٠- وما زال تعاطي العقاقير يعتبر مشكلة صغيرة في تركيا، ولكن المسؤولين الصحيين يقرون بالتزايد المستمر للادمان على الهيروين والكوكايين مع احتمال مواصلة هذا الاتجاه. ومع غياب البيانات والاحصاءات الوبائية، تتباين تقديرات الهيئات المحلية لمراقبة العقاقير والخبراء الصحيين للعدد الحقيقي بين بضعة آلاف متعاطٍ للعقاقير في البلد ككل ونصف مليون منهم من بين سكان اسطمبول وحدها.

٢٥١- كما ان تركيا منتج رئيسي للأفيون المشروع. ويخضع انتاج قش الخشخاش الى المراقبة الفعالة لنظام الترخيص والعقوبات الجزائية مما يقيّد تحويل قش الخشخاش واساءة استعماله. و لم تسجل أية مضبوطات للأفيون المستمد من الخشخاش التركي لا في البلد نفسه ولا في بلد آخر خارجه، وذلك منذ تأسيس النظام في ١٩٧٤ وحتى الآن.

(ب) الهدف المنشود

٢٥٢- يهدف البرنامج إلى دعم الحكومة التركية في تحقيق أقصى فعالية ممكنة لقدرات البلد الوطنية في مجال مراقبة العقاقير، وفي تشجيع التعاون الاقليمي.

(ج) الاستراتيجية

٢٥٣- تم وضع البرنامج الخاص بتركيا بالاستناد الى استراتيجية تعزيز قدرات المنع، التي اعتمدتها مجموعة "الستة زائد اثنان" مع الأخذ في الاعتبار للرقم الذي سجله انتاج الأفيون في أفغانستان في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. ولكن الوضع تغيّر مع حظر زراعة خشخاش الأفيون الذي أصدرته سلطات طالبان في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وفي حالة مواصلة التشدد في تنفيذ الحظر في السنوات المقبلة بعد نفاذ المخزونات المتوافرة سينشأ خطر يهدد بانتقال زراعة خشخاش الأفيون الى بلدان أخرى في المنطقة، لا سيما في آسيا الوسطى، مما سوف يستلزم اعادة النظر في استراتيجيات مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا. كما سيلزم اليوندسيب والحكومات برصد الوضع وتأسيس نظام للانذار المبكر من أجل تحديد حدوث أي انتقال. وفي حالة مواصلة الحظر،

مع عدم حدوث أي انتقال في الزراعة، سينشأ احتمال دخول عقاقير غير مشروعة أخرى الى المنطقة كالمنبهات من أنواع الأمفيتامين، ومن ثم سيلزم وجود استراتيجية ملائمة لمواجهة هذا الاحتمال.

٢٥٤- ولقد جمعت تركيا بمرور السنوات خبرات واسعة في مواجهة مشكلة العقاقير غير المشروعة مما جعلها أحد أكثر بلدان المنطقة تقدما في مجال مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات. كما يوجد، وبصفة خاصة، توثيق جيد لدور تركيا القوي وخبراته في قطاعي انفاذ قوانين المخدرات ومراقبة العقاقير المشروعة وقدرته التدريبية.

٢٥٥- وتستهدف استراتيجية اليوندسيب الخاصة بتركيا لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في المقام الأول مواصلة تعزيز القدرات الموجودة حاليا وتشجيع دور تركيا الرائد في المنطقة، وخصوصا في مجال التدريب على انفاذ القوانين. ولتحقيق هذه الغاية سيواصل دعم الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة الكائنة في أنقرة والتي افتتحت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وسوف تركز الأنشطة بصورة رئيسية على التطوير التدريجي لجودة وعدد الدورات التدريبية المتاحة داخل المنطقة، وعلى بناء الخبرات اللازمة وآليات التعاون الاقليمي. وسوف يجري فضلا عن ذلك استحداث التدريب القائم على الحاسوب في الأكاديمية ومن ثم نشره في بلدان المنطقة.

٢٥٦- هذا، وتندرج تركيا أيضا ضمن البلدان التي ستتعاون مع اليوندسيب في اطار البرنامج العالمي لتقدير مدى ظاهرة تعاطي العقاقير، الذي أُعد نتيجة للاعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الخاصة بالعقاقير في عام ١٩٨٩. وسيجري تعيين استشاري اقليمي متخصص في الوبائيات في أنقرة حيث سيتولى الاشراف على الأنشطة المنفذة في بلدان آسيا الغربية والوسطى، الى جانب الاشراف على تنفيذ تقدير لظاهرة تعاطي المخدرات يزمع اجراؤه في تركيا ويتوقع، بالاستناد الى نتائج هذا التقدير ووفقا لتوافر التمويل، تصميم عمليات للتدخل الموجه لأهداف خاصة في مجال تقليل الطلب على العقاقير في تركيا.

(د) النتائج

٢٥٧- الحصيلة: قدرات تدريبية وطنية واقليمية محسّنة في الأكاديمية الدولية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تعيين استشاري تدريبي دولي؛ تدريب عدد من مسؤولي انفاذ القوانين من شتى الهيئات الوطنية المسؤولة عن انفاذ القوانين ومن بلدان المنطقة؛ اجراء تقييم لاحتياجات بلدان المنطقة؛ تقييم الدورات التدريبية.

٢٥٨- الحصيلة: تعزيز آليات التعاون والتنسيق الوطنية والاقليمية في مجالي العقاقير والجرائم المتصلة بها. المؤشران القابلان للتحقق منهما موضوعيا: انعقاد اجتماعات اللجنة الاستشارية الاقليمية واجتماعات تنفيذية على نحو منتظم؛ عقد اجتماعات المجلس الاستشاري الوطني التي تشمل جميع الهيئات ذات الصلة على نحو منتظم.

٢٥٩- الحصيلة: بناء قدرة التدريب بواسطة الحاسوب في الأكاديمية الدولية وفي مراكز موارد التعلم في شتى أنحاء تركيا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: توافر قرص القراءة (سي دي روم) التدريبي باللغة التركية؛ انعقاد حلقات عمل لاستحداث التدريب بواسطة الحاسوب في الأكاديمية الدولية وغيرها من هيئات انفاذ القوانين؛ تدريب عدد من الأشخاص بواسطة الحاسوب في الأكاديمية الاقليمية ومراكز موارد التعلّم.

٢٦٠- الحصيلة: تقييم وضع تعاطي العقاقير في تركيا: المؤشران القابلان للتحقق منهما موضوعيا: اتاحة تقارير التقييم؛ تأسيس وتشغيل شبكة خاصة بالوبائيات في تركيا تضم جميع الهيئات ذات الصلة.

(هـ) الميزانية والتمويل

٢٦١- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية تبلغ ١ر٢ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ويقدم الجدول ٢٠ بيانا تفصيليا لعناصر تلك الميزانية بحسب المجال الموضوعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد، وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض.

الجدول ٢٠

برنامج تركيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	..	١٠٠	..	١٠٠	**١٠٠**
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	..	١ ٠٦٠	..	١ ٠٦٠	**١ ٠٦٠**
المجموع	..	**١ ١٦٠**	..	**١ ١٦٠**	**١ ١٦٠**

٨- برنامج الشرق الأوسط

(أ) تحليل الوضع

٢٦٢- مع تحسين المنع عن طريق البلقان ووجود مزيد من الطرق المتجهة شرقا من مناطق الزراعة والانتاج في جنوب غربي آسيا الى أوروبا، يمكن أن تنتقل طرق الاتجار الى غربي البحر الأبيض المتوسط ومصر، حيث ما زالت الرقابة ضعيفة. وقد بدأت بوادر المؤشرات على هذا التطور بالظهور مع زيادة الاتجار بالعقاقير غير المشروعة على امتداد الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. كما تواجه بلدان شبه الجزيرة العربية أيضا مشاكل في مجال مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات ولا سيما المشاكل المتعلقة بالاتجار بالعقاقير غير المشروعة وتعاطيها. ويلاحظ أن أحد طرق العبور الرئيسية عن طريق تركيا والجمهورية العربية السورية يزوّد الأسواق في دول الخليج بالهيروين والمنبهات، وذلك بالاضافة الى العقاقير غير المشروعة التي تُهرّب الى شبه الجزيرة العربية من جنوب غربي آسيا عن طريق عمان والامارات العربية المتحدة. أما الانتاج الحالي للعقاقير الاصطناعية فيقتصر على بضع حالات في الامارات العربية المتحدة.

٢٦٣- وفي الوقت نفسه يبلّغ العديد من بلدان الشرق الأوسط ببيانات تشير الى زيادة التعاطي، خاصة في صفوف الشباب، وأهم العقاقير التي يجري تعاطيها هي القنب والهيروين والمنبهات. ويهدد هذه البلدان خطر متزايد بأن يصبح تعاطي العقاقير والاتجار بها قاعدة لعدد متكاثر من الشباب المهمّشين في المنطقة نتيجة للفروق الاجتماعية والاقتصادية الواسعة في مجتمعاتها. ويشير العديد من المراقبين الى أن القيود الثقافية والاجتماعية يمكن أن تمنع المدمنين من الاعتراف بتعاطيهم للعقاقير، ولذا فقد تكون هناك كمية كبيرة من التعاطي "الخفي". كما ان استمرار الاتجار الواسع النطاق بالفنيتيلين في منطقة الخليج يدعم أيضا الافتراض بتعاطي هذا العقار بدرجة كبيرة في بلدان المنطقة. بيد أن المعلومات عن تعاطي العقاقير في بلدان الخليج قليلة جدا.

٢٦٤- والنظم الرقابية ضعيفة عموما في دول الخليج وذلك فيما يتعلق بالانتاج والتوزيع المشروعين للمنتجات الصيدلانية.

(ب) الهدف المنشود

٢٦٥- يهدف البرنامج إلى ما يلي:

(أ) مساعدة حكومات الأردن واسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية ومناطق الحكم الذاتي الفلسطينية على عكس اتجاهات ازدياد انتاج العقاقير والاتجار بها وتعاطيها؛

(ب) اقامة أنشطة منسقة لمراقبة العقاقير في الإمارات العربية المتحدة تشمل أيضا الدول العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

(ج) الاستراتيجية

٢٦٦- علما بأن برنامج التعاون دون الاقليمي لمراقبة العقاقير في الشرق الأوسط والخليج، كما اتفقت عليه البلدان المشاركة، يتألف من خمسة عناصر: التنسيق والتخطيط؛ واطار للتعاون القانوني ومراقبة العقاقير؛ وحظر الاتجار؛ والقضاء على الزراعة غير المشروعة؛ وخفض الطلب. وهناك ثلاث مراحل يتبعها تنظيم البرامج الفرعية في أنموطات برنامجية وطنية أو اقليمية للتعاون التقني وتنفيذ الأنشطة اللاحق لذلك، وهذه المراحل الثلاث هي: ايجاد التزام سياسي واطار تقني (١٩٩٨-١٩٩٩)؛ ومرحلة اعداد الأنموطات البرنامجية (٢٠٠٠-٢٠٠١)؛ ومرحلة تنفيذ الأنموطات البرنامجية (٢٠٠١-٢٠٠٥). وسيقدم اليوندسيب مدخلات يجري تصميمها أثناء مرحلة الاعداد ويرد تفصيلها في المشاريع. وسيركز في المقام الأول على وضع برنامج دون اقليمي للتوعية والوقاية تكمله مشاريع وطنية للوقاية والعلاج والتأهيل يجري تخطيطها وفقا للظروف والاحتياجات المحلية. وسوف تطبق استراتيجية ذات فرعين لمعالجة مشكلة تزايد تعاطي العقاقير، خصوصا في صفوف الشباب. وسوف يجري تعزيز المعلومات العامة بشأن الوقاية من تعاطي العقاقير عن طريق جهد إعلامي واسع في المدارس وفي وسائط الاعلام ويكمله جهد موجه للفئات المعرضة للخطر، بمن فيهم أطفال الشوارع، وحالات السلوك المعرّض للخطر، وذلك بتعزيز قدرات الوقاية لدى منظمات حكومية وغير حكومية مختارة.

٢٦٧- كما ان اليوندسيب سوف يساعد البلدان على كبح الاتجار بالعقاقير غير المشروعة في المنطقة بتعزيز القدرات الوطنية والاقليمية على انفاذ القوانين والمراقبة الحدودية، الى جانب تحسين التنسيق والتعاون بين البلدان المعنية. ولاستكمال هذا الجهد سوف يعمل اليوندسيب أيضا بالتعاون المتين مع الحكومات من أجل تحسين نظام المراقبة للعقاقير المشروعة في المنطقة ولمعالجة مشاكل ضعف النظم الرقابية على انتاج المستحضرات الصيدلانية وتوزيعها بصورة مشروعة.

٢٦٨- أخيرا، سوف يساعد اليوندسيب حكومتي لبنان ومصر، وسيقدم الدعم من أجل القضاء تدريجيا على الزراعة غير المشروعة للعقاقير في شمال وجنوب سيناء وفي وادي البقاع. وستركز الاستراتيجية على التنمية الريفية المتكاملة في مناطق زراعة الأفيون — القنب بادراج ادارة مستدامة للموارد الطبيعية في برامج تحسين الانتاج الزراعي والتنمية السياحية وتنمية الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

٢٦٩- وسوف يواصل اليوندسيب تعاونه المتين مع سائر المنظمات الوطنية والدولية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي في تطبيق البرنامج الخاص بالشرق الأوسط وفي تنسيق ومواءمة أنشطته في مجال مراقبة العقاقير ومكافحة المخدرات مع أنشطة المركز المعني بالإجرام الدولي في مجال منع الجريمة، وذلك لتحقيق مزيد من التداؤب بين أنشطتهما.

٢٧٠- هذا، وسوف يخضع البرنامج ككل وعناصره الى استعراضات رصد وتقييمات منتظمة. وستجرى اجتماعات تقييمية وثلاثية الأطراف كما حددته وثائق المشروع، منها على سبيل المثال الاجتماعات العادية في منتصف مدة المشروع وعند انتهائه. وستجرى تقييمات مشتركة للمشاريع المتعددة الوكالات.

(د) النتائج

٢٧١- الحصيلة: تأسيس وحدة عاملة لتنسيق البرامج دون الاقليمية: المؤشر القابل للتحقق منه: تنفيذ أنموطات برنامجية وطنية ودون اقليمية.

٢٧٢- الحصيلة: تأسيس آلية تنسيق وطنية خاصة بالعقاقير في الامارات العربية المتحدة. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: عدد من أحداث التدريب المشتركة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

٢٧٣- الحصيلة: تأسيس نظم عاملة لمراقبة العقاقير المشروعة من مخدرات ومؤثرات عقلية وسلائف كيميائية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: استحداث تشريعات بخصوص مراقبة السلائف على المستوى الوطني والدولي؛ استحداث وتشغيل نظام وطني لقواعد البيانات عن الرقابة الوطنية والدولية؛ اجراء عدد من عمليات التفتيش.

٢٧٤- الحصيلة: تعزيز التعاون الاقليمي والرقابة على الحدود الوطنية ودون الاقليمية وقدرات انفاذ قوانين العقاقير. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تجهيز واستخدام معدات تشغيلية للرقابة الحدودية وانفاذ القوانين؛ تدريب عدد من موظفي الجمارك والشرطة الحدودية لتمكينهم من استخدام المعدات التشغيلية؛ تنفيذ عدد من الأحداث

التدريبية المشتركة في مجال انفاذ القوانين؛ زيادة عدد العمليات الناجحة لمراقبة التسليم؛ زيادة عدد وحجم المضبوطات.

٢٧٥- الحصيلة: ايجاد ظروف قابلة للاستدامة من أجل القضاء تدريجيا على زراعة العقاقير غير المشروعة في سيناء ووادي البقاع عن طريق التنمية الريفية المتكاملة في مناطق زراعة خشخاش الأفيون والقنب. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد من الأشخاص يتلقون المساعدة في امدادات المياه المستدامة لأغراض الشرب والزراعة؛ اتاحة خطة وتطبيقها في مجال مكافحة التحات واستغلال الأراضي؛ توفير عدد من خدمات الاستجابة الزراعية للمجتمعات المحلية؛ عدد من أنشطة التنمية المجتمعية بما فيها الخدمات الاجتماعية التي يبادر بها المجتمع المحلي؛ اعداد خطة رئيسية للسياحة الايكولوجية في سيناء.

٢٧٦- الحصيلة: تحسين القدرات على تقديم خدمات الوقاية من تعاطي العقاقير والخدمات العلاجية والتأهيلية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اتاحة وتطبيق برامج لتدريب المعلّمين في مجال الوقاية من تعاطي العقاقير؛ عدد من الأنشطة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية؛ زيادة عدد أطفال الشوارع الذين يتلقون الخدمات؛ اقامة دورات للتدريب الأكاديمي في الجامعات للتدريب على تقليل الطلب؛ اتاحة الخطة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تقليل الطلب؛ اتاحة واعتماد عدد من المستشفيات والمنظمات غير الحكومية المختارة بروتوكولا لمعالجة تعاطي العقاقير؛ وضع نظام لجمع البيانات ومعالجتها؛ تطوير نظام مستدام لمرحلة ما بعد الرعاية والتأهيل؛ ادارة القطاع الصحي لمركز التأهيل.

(هـ) الميزانية والتمويل

٢٧٧- يغطي برنامج الشرق الأوسط السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥ بميزانية اجمالية تبلغ ٣٫٧ مليون دولار تقريبا. ويؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية تبلغ ٣٠٠ ٦٥٣ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول ٢١ بيانا تفصيليا لعناصر تلك الميزانية بحسب المجال الموضوعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. وإن توفرت في الوقت المناسب موارد اضافية ليست متوقعة حاليا سيتاح تنفيذ أنشطة بقيمة ٠٠٠ ٧٢٠ دولار أثناء فترة السنتين، بيد أن هذه المبالغ لم تُدرج في تقديرات الميزانية الحالية.

الجدول ٢١

برنامج الشرق الأوسط: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات، والدعوة الى المناصرة	١٢٥ر٤	..	٤٩ر٦	٧٥ر٨	**١٢٥ر٤**
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	١٩٥ر٣	..	٥٠ر٠	١٩٥ر٣	**١٩٥ر٣**
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	..	٣٣٢ر٦	..	٢٨٢ر٦	**٣٣٢ر٦**
المجموع	**٣٢٠ر٧**	**٣٣٢ر٦**	**٩٩ر٦**	**٥٥٣ر٧**	**٦٥٣ر٣**

دال- جنوبي آسيا وشرقي آسيا والمحيط الهادئ

١- برنامج جنوبي آسيا

(أ) تحليل الوضع

٢٧٨- تقع منطقة جنوبي آسيا الفرعية التي تشمل بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا بين أكبر منطقتين في العالم للانتاج غير المشروع للأفيون، وهما منطقتا الهلال الذهبي والمثلث الذهبي. ويجري في هذه المنطقة الفرعية ذاتها زراعة الأفيون والقنب وانتاج الهيروين والحشيش والاتجار وتسريب السلائف الكيميائية والمخدرات على نحو غير مشروع. وأخذ التعاطي التقليدي للأفيون والقنب يتحول الى عادات أخطر تتمثل في تعاطي الهيروين وتناول المخدرات بالحقن، مع ما يصاحب ذلك من انتشار العدوى بفيروس القصور المناعي البشري. وتجري أيضا إساءة استعمال طائفة من المستحضرات الصيدلانية التي تنتجها صناعة صيدلانية مزدهرة. ويقدّر عدد متعاطي العقاقير في هذه المنطقة الفرعية بما يربو على ٤ ملايين، وأخذ انتشار تعاطيها يتزايد بين الشباب. والاحتمال كبير في أن تشهد المنطقة الفرعية ازديادا سريعا في تعاطي العقاقير والاتجار بها وانتاجها.

٢٧٩- وتؤدي التحركات الجماعية العابرة للحدود من اللاجئين وغيرهم من المقيمين في المناطق الحدودية الى تفاقم انتشار تعاطي المخدرات والاتجار بها. وجاء في أعقاب الاضطراب السياسي القائم وما يصاحبه من عنف، تهريب المخدرات والأسلحة أيضا. وتقطع دروب تهريب المخدرات المنطقة الفرعية طولا وعرضا بالبر والجو والبحر، مختلفة

باختلاف نوع المخدرات ومتغيرة أحيانا كثيرة، إذ يحاول المهربون الحيلولة دون اقتفاء أثرهم. ويستخدم مهربو المخدرات بلدان المنطقة الفرعية كمعابر للوصول الى وجهات في مناطق فرعية وقارات أخرى. وقد تمكّن بعض مهربي المخدرات من خارج المنطقة أيضا من تثبيت أقدامهم فيها ونظموا شبكة من المورّدين المحليين والمهرّبين الدوليين.

٢٨٠- ويدخل الهيروين الآتي من أفغانستان وباكستان، الى الهند من الشمال الغربي ومن ميانمار عن طريق بنغلاديش والولايات الشمالية الغربية من الهند. وبلغت كميات الهيروين المضبوطة في الهند ٢٤٠ ١ كيلوغراما في عام ٢٠٠٠ (وهو ما يساوي كميات الهيروين المضبوطة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٩). ويهرّب الأفيون والهيروين والقنب والحشيش والمؤثرات العقلية كالميثاكوالون والمستحضرات الصيدلانية كأشربة السعال التي يشكل الكودايين مادة أساسية فيها، وكذلك البيوبرينورفين، عبر الحدود البرية المشتركة بين الهند وبنغلاديش وبين الهند ونيبال وعبر الطرق البحرية بين الهند وسري لانكا وملديف. وأخذ مهربو المخدرات والمتمردون السيريلانكيون يستخدمون الموانئ الجنوبية في الهند بقدر متزايد لشحن امدادات الهيروين والقنب الى ملديف وسري لانكا. وتصنع في الهند السلائف الكيميائية التي تُستخدم في صنع المخدرات غير المشروع (مثل أنهيدريد الخل المستخدم في صنع الهيروين). وقد أتاح توافر هذه الكيماويات، الى جانب انتاج الأفيون، العناصر الأساسية لصنع الهيروين غير المشروع. وتزرع الهند الأفيون بصورة مشروعة ويتراوح ما تنتجه من الأفيون سنويا ما بين ٢٠٠ ١ و٥٠٠ ١ طن. ويقدّر المسؤولون الحكوميون أن تتراوح نسبة ما يتسرب منه ما بين ١٠ و٢٠ في المائة.

٢٨١- وقد أطبق على جنوبي آسيا وباء من فيروس القصور المناعي البشري/الايدز، وبلغت التكاليف البشرية والمالية في بعض الأماكن أرقاما هائلة. وتناول المخدرات بالحقن سبيل عام لانتقال العدوى التي يزيد انتشارها بانتقالها عن طريق الاتصال الجنسي من متناولي المخدرات بالحقن الى غير متعاطي المخدرات. ويشير انتشار فيروس القصور المناعي البشري بين متناولي المخدرات في هذه المنطقة الى وجود فوارق في وطأة الوباء: إذ يبلغ انتشار فيروس القصور المناعي البشري ٨٠ في المائة لدى متناولي المخدرات بالحقن في ولايات الهند الشمالية الشرقية التي فيها، مجتمعة، ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ شخص من متناولي المخدرات بالحقن. ولكن حدث في غضون العام الماضي تصاعد سريع في الاصابة بعدوى فيروس القصور المناعي البشري، فقفز انتشارها بين متناولي المخدرات بالحقن في بعض أنحاء المنطقة من صفر الى ٥٠ في المائة. ومن بين العواقب الصحية الأولية لتناول المخدرات بالحقن انتقال عدوى التهاب الكبد الوبائي بنوعيه باء وجيم وفيروس القصور

المناعي البشري وغيرهما من الأمراض المنقولة عن طريق الدم. ولا يزال فهم الصلة بين تناول المخدرات وفيروس القصور المناعي البشري/الايدز ضعيفا في معظم بلدان المنطقة.

(ب) الهدف المنشود

٢٨٢- الهدف المنشود هو تعزيز قدرات الحكومات في المنطقة على الحد بقدر كبير من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف الكيميائية ومن الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية.

(ج) الاستراتيجية

٢٨٣- يركّز اليوندسيب معظم مساعدته على الهند وبنغلاديش وسري لانكا. وقد توجّه الاهتمام في التعاون على الصعيد القطري نحو تعزيز القدرة التقنية في إنفاذ قوانين المخدرات، ونحو صياغة المنهجيات اللازمة لتقييم حالة مراقبة المخدرات. ويدخل في عداد الأولويات أيضا تقديم المساعدة القانونية، خصوصا إلى بنغلاديش ونيبال، لمراجعة القوانين ذات الصلة واعادة صياغتها.

٢٨٤- وسوف يستمر توجيه المساعدة نحو تشجيع وتيسير وضع استراتيجيات وطنية، وتوفير المدخلات الضرورية لوضع خطط رئيسية حيث لا يوجد مثلها، خصوصا في ملديف. ويكفل البرنامج الأخذ بنهج يوازن بقدر أكبر بين خفض الطلب على المخدرات وإنفاذ القوانين، ويهدف في هذا السياق إلى تعزيز القدرات الوطنية على انفاذ القوانين في الهند وبنغلاديش والى تعزيز التعاون دون الاقليمي وعبر الحدود بين الهند وبنغلاديش وميانمار.

٢٨٥- وسوف يواصل اليوندسيب تعزيز صلاته ببرنامج الأمم المتحدة المعني بالايدز وبالوكالات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والاقليمي. وبالاضافة إلى التركيز الحالي في مشاريع وطنية مختارة على الوقاية من تعاطي المخدرات وانتقال عدوى فيروس القصور المناعي البشري، سوف توضع مبادرة اقليمية محددة بشأن تعاطي المخدرات وفيروس القصور المناعي البشري/الايدز. وسوف يواصل اليوندسيب تشجيعه ودعمه للجولات الدراسية لموظفي الحكومات والمنظمات غير الحكومية بين بلدان المنطقة. وقد استحدثت الحكومات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة طائفة عريضة من خدمات العلاج من المخدرات في أوضاع مختلفة. ويلزم دراسة جدوى هذه الخدمات والمنهجيات، والنظر في أوجه القصور في كفاءة النظم، وارساء مبادئ توجيهية للمعايير الدنيا في الرعاية، وتحسين

القدرة التقنية لدى مقدمي الرعاية. وقد صيغت طرائق محددة لتيسير ذلك في مسودة مشروع خفض الطلب من خلال التواصل بين المنظمات غير الحكومية وتبادل الخبرات على الصعيد دون الاقليمي.

٢٨٦- وأصبح تسريب السلائف الكيميائية من القنوات المشروعة إلى غير المشروعة، وتهريبها من المنطقة إلى الخارج، من السمات الاعتيادية في المنطقة. وسوف يواصل المشروع الاقليمي لمراقبة السلائف الخاص ببلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي الذي استأنف أنشطته في نهاية عام ٢٠٠٠ تعزيز آليات المراقبة في البلدان المعنية وتحسين قدراتها الانفاذية.

٢٨٧- وسوف يتوقف نجاح البرنامج إلى حد بعيد على مقدار الدعم المقدّم من النظراء على كلا الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي وعلى اتجاهات مراقبة المخدرات المؤثرة في المنطقة الفرعية. وتجدر الاشارة بوجه خاص إلى التغيرات التي يمكن أن تطرأ على دروب تهريب السلائف اذا استمر الحظر المفروض على الأفيون في أفغانستان.

٢٨٨- وقد أُدخلت الدراسات التقييمية في بنية كل مشروع. وسوف تُستعرض هذه أيضا في سياق الدراسات التقييمية التي قد تُستهل بشأن مواضيع توجد لها مشاريع جارية في المنطقة الفرعية.

(د) النتائج

٢٨٩- الحصيلة: زيادة تعزيز عملية تقرير سياسات مراقبة المخدرات والقدرة المؤسسية في بلدان جنوبي آسيا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اعتماد تشريعات لمراقبة المخدرات وخطط رئيسية في بلدان مختارة.

٢٩٠- الحصيلة: خفض كمية السلائف الكيميائية التي تُسرّب إما إلى انتاج المخدرات غير المشروعة في المنطقة وإما للتصدير من أجل تيسير صنع المخدرات في أماكن أخرى. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد مضبوطات المخدرات غير المشروعة، والقبض على المهربين المشتبه بهم، وانخفاض تسريب السلائف الكيميائية إلى انتاج المخدرات غير المشروعة.

٢٩١- الحصيلة: ازدياد قدرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية في المنطقة على احتواء وباء فيروس القصور المناعي البشري/الايدز، وخصوصا ما يتصل منه بتعاطي المخدرات. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اعداد وتعميم قاعدة بيانات

شاملة بخصوص تعاطي المخدرات، كالتقارير الدورية عن اتجاهات تعاطي المخدرات في المنطقة على سبيل المثال.

٢٩٢- الحصيلة: انخفاض عدد متعاطي المخدرات في المناطق المشمولة بالمشاريع، اضافة إلى انخفاض عدد حالات انتقال العدوى بفيروس القصور المناعي البشري عن طريق تناول المخدرات بين متناولي المخدرات بالحقن أو بين غير متعاطي المخدرات. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: إعداد وتعميم قاعدة بيانات شاملة بخصوص تعاطي المخدرات، كالتقارير الدورية عن اتجاهات تعاطي المخدرات في المنطقة على سبيل المثال؛ وانخفاض معدلات انتقال العدوى بفيروس القصور المناعي البشري عن طريق تناول المخدرات وانخفاض وطأة العدوى بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز ومدى انتشارها؛ وهبوط الطلب على المخدرات، وخصوصا أشباه الأفيون والأمفيتامينات في المناطق المشمولة بالمشاريع.

٢٩٣- الحصيلة: ازدياد القدرة على اعتراض طريق مهربي المخدرات، وازدياد مضبوطات المخدرات غير المشروعة، وانخفاض تسريب الأفيون المشروع إلى قنوات غير مشروعة، وانخفاض تسريب السلائف الكيميائية إلى انتاج المخدرات غير المشروعة، وتحسن الأطر التشريعية والخطط الرئيسية في بلدان مختارة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد مضبوطات المخدرات غير المشروعة، والقبض على المهربين المشتبه بهم، وانخفاض تسريب السلائف الكيميائية إلى انتاج المخدرات غير المشروعة.

(هـ) الميزانية والتمويل

٢٩٤- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار هذا البرنامج إلى وضع ميزانية قدرها ١ر٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول ٢١ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الاعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. واذا أتيحت في الوقت المناسب موارد اضافية غير متوقعة حاليا، أمكن تنفيذ أنشطة اضافية بقيمة ٠٠٠ ٣٥٠ دولار خلال فترة السنتين. ولم يُدرج ذلك المبلغ في التقدير الحالي للميزانية.

الجدول ٢٢

برنامج جنوبي آسيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الاعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٦٢٥ر٠	٦٢٧ر٠	٢٥٠ر٠	١ ٠٠٢ر٠	**١ ٢٥٢ر٠**
قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات	٤٥٨ر٣	..	..	٤٥٨ر٣	**٤٥٨ر٣**
المجموع	**١ ٠٨٣ر٣**	**٦٢٧ر٠**	**٢٥٠ر٠**	**١ ٤٦٠ر٣**	**١ ٧١٠ر٣**

٢- برنامج شرقي آسيا والمحيط الهادئ

(أ) تحليل الوضع

٢٩٥- لا تزال منطقة شرقي آسيا والمحيط الهادئ مهدا رئيسيا لزراعة الأفيون والقنب وانتاج الهيروين والمخدرات الاصطناعية. ولا يزال الاتجاه الصعودي في انتاج المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها واستهلاكها يزداد سرعة في كل أنحاء المنطقة. وقد انخفض تعاطي الأفيون والهيروين في بعض البلدان (كتايلند مثلا)، ولكنه آخذ في الازدياد في بلدان أخرى (أستراليا والصين واندونيسيا وميانمار وفييت نام). وأخذت تلك الزيادات تعمل على تفاقم وباء فيروس القصور المناعي البشري الآخذ في التوسع بسرعة في البلدان التي غالبا ما يؤخذ فيها الهيروين عن طريق الحقن مع المشاركة في الحقن الملوثة، وحيث تساعد ممارسة الجنس دون وقاية، تحت تأثير المخدرات، على انتشار العدوى.

٢٩٦- وقد تقلّصت المساحة المزروعة بالأفيون في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار خلال السنوات الخمس الماضية. ولكن بعد الحظر الذي فُرض على زراعة الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠٠١، أصبحت ميانمار أكبر منتج للأفيون غير المشروع في العالم تليها جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية. وفي حين لم تعد أمريكا الشمالية وأوروبا أكبر وجهتين للهيروين المنتج في شرقي آسيا، أصبحت الصين الوجهة الرئيسية ومعبرا للكثير من الهيروين المنتج في المثلث الذهبي. وأصبحت أستراليا أيضا وجهة جديدة هامة ولا تزال تايلند معبرا هاما.

٢٩٧- وفي إنتاج الميثامفيتامين، تُهرّب معظم السلائف الأساسية، كالايفيدرين وشبيهه، من الصين والهند وتايلند إلى مواقع الانتاج. ونظرا لبساطة عملية الانتاج نسبيا، توجد

أيضا أعداد متزايدة من المعامل الصغيرة غير المشروعة المختبئة في المدن الكبرى في المنطقة. وبدأت المنطقة تصبح أيضا مصدر انتاج عقاقير اصطناعية جديدة أخرى على رأسها "اكستاسي". وعلى الرغم من الزيادة في تعاطي العقاقير المخدرة، يلاحظ أن الزيادة في تعاطي المنشّطات الأمفيتامينية، وخصوصا بين النشء، هي التي أخذت تحتل بسرعة مكان الصدارة في جداول الأعمال السياسية بشأن هذه المسألة في المنطقة.

٢٩٨- ولا تزال كمبوديا مهدا هاما لزراعة القنب في المنطقة. ويُزرع القنب أيضا في أماكن متفرقة في شمال شرق تايلند، كما يزرع في بلدان المحيط الهادئ الجزرية، وخصوصا في بابوا غينيا الجديدة تليها من حيث الكمية المزروعة ساموا وفيجي.

(ب) الهدف المنشود

٢٩٩- الهدف المنشود هو مواصلة زيادة التعاون دون الاقليمي على مراقبة المخدرات في اطار مذكرة التفاهم المنشئة لخطة العمل دون الاقليمية المتعلقة بمراقبة المخدرات (التي وقّعت عليها ستة بلدان هي كمبوديا والصين وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلند وفييت نام)، وفي سياق عمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين ردا على العقاقير الخطرة (أكورد) المعروفة بخطة عمل أكورد.

(ج) الاستراتيجية

٣٠٠- ان اليوندسيب مهيأ خير تهيئة لمساعدة الحكومات في اعداد رد دون اقليمي اضافي سبّاق ومنسق على تحديات مراقبة العقاقير. وتشمل مجالات التركيز بوجه خاص مراقبة السلائف، ومراقبة المنشطات الأمفيتامينية، والمساعدة الانمائية القانونية، وتعاطي المخدرات وانتقال العدوى بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز عن طريق تناول المخدرات، وبناء القدرات اللازمة لانفاذ القوانين، والتعاون عبر الحدود.

٣٠١- وسوف يحقق اليوندسيب أهدافه بتعزيز قدرة الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني في التغلب على المشاكل الاقليمية في مراقبة العقاقير بالاستناد إلى أفضل ممارسات الوقاية، وتنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية في عدد من المجالات. واجراء رصد فعال لاتجاهات مراقبة المخدرات في محاولة متواصلة لتحسين ردود الفعل على تلك الاتجاهات. وبالاضافة إلى ذلك سوف ييسر اليوندسيب التعاون فيما بين بلدان المنطقة على تحسين مراقبة زراعة المخدرات غير المشروعة وانتاجها والاتجار بها وتعاطيها. وتحقيقا لهذه الغاية سوف تُعزز آلية مذكرة التفاهم القائمة في جنوب شرقي آسيا وتُوسع، وسوف تقام روابط تنفيذية بين خطة عمل أكور وخطة العمل دون الاقليمية، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية في وضع

وتنفيذ سياسات واستراتيجيات ومشاريع مشتركة لمراقبة المخدرات. وسوف يواصل اليوندسيب أيضا القيام بدور الداعية إلى المناصرة في سبيل تحقيق مقاومة منطقة شرقي آسيا والمحيط الهادئ للمخدرات، بتعزيز الوعي العام والسياسي عن طريق وسائط الاعلام والمجتمع المدني بوجه عام.

٣٠٢- وسوف تواصل تنمية الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة واللجان الاقليمية كاللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اسكاب) والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وسوف يواصل اليوندسيب مشاركته الفعلية في الأعمال التحضيرية للتقييم القطري المشترك واطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية وفي أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية التي تعالج مواضيع يُذكر منها مراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، والحكم الرشيد، والتعليم، وفيروس القصور المناعي البشري/الايدز، والجنسانية. وسوف يظل اليوندسيب يعمل أيضا مع اسكاب على تطوير شبكة ترويج الميثاق العالمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وغيرها من المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص. وسوف يدعم أيضا زيادة تنمية التعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، لا سيما في اطار التنمية الاجتماعية — الاقتصادية للمجتمعات المحلية، بما فيها الفئات المعرّضة للمخاطر المتضررة من تعاطي المخدرات في المثلث الذهبي.

٣٠٣- وسوف يظل فريق اليونيدز (UNAIDS) المشترك بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ الأداة الرئيسية لتعاون اليوندسيب في المسائل المتعلقة بتعاطي المخدرات وفيروس القصور المناعي البشري/الايدز. وسوف يواصل اليوندسيب والأعضاء الآخرون في هذا الفريق تبادل البيانات والخبرات والعمل على وضع استراتيجية إقليمية لادماج السياسات الوطنية في جداول أعمال أجهزة الصحة ومراقبة المخدرات سعيا وراء الوقاية الموحدة من فيروس القصور المناعي البشري/الايدز وتعاطي المخدرات. وسوف يواصل اليوندسيب مشاركته في فرقة عمل اليونيدز المعنية بتناول المخدرات والتعرض لفيروس القصور المناعي البشري/الايدز.

٣٠٤- علما بأن نجاح هذه الاستراتيجية يتوقف على استمرار التزام الدول الست الموقّعة على مذكرة التفاهم المتعلقة بخطة العمل دون الاقليمية، وغيرها من بلدان المنطقة، بمواصلة تعزيز تعاونها في مراقبة المخدرات.

٣٠٥- وقد أُدخلت الدراسات التقييمية في بنية كل مشروع وطني، وسوف تُستعرض هذه الدراسات أيضا في سياق تقييم المشاريع دون الاقليمية الذي سوف يجري كجزء من استعراض خطة العمل دون الاقليمية.

(د) النتائج

٣٠٦- الحصيلة: اضطلاع البلدان المعنية بقسط أكبر من المسؤولية المترتبة على مذكرة التفاهم. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ترتيبات تقاسم التكاليف مع الحكومات؛ التوسع في مذكرة التفاهم لتشمل بلدان أخرى تابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)؛ ازدياد التعاون مع البلدان غير المنتمية إلى مجموعة الدول الموقّعة على مذكرة التفاهم.

٣٠٧- الحصيلة: ازدياد التعاون عبر الحدود في انفاذ قوانين المخدرات ومراقبة السلائف. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد مضبوطات العقاقير غير المشروعة.

٣٠٨- الحصيلة: ازدياد القدرة على الكشف عن غسل الأموال ومنعه. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد عدد الملاحقات القضائية الناجحة التي تشترك فيها أكثر من ولاية قضائية واحدة.

٣٠٩- الحصيلة: تعزّز التعاون القضائي. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد عدد الملاحقات القضائية الناجحة التي تشترك فيها أكثر من ولاية قضائية واحدة.

٣١٠- الحصيلة: ازدياد قدرة الحكومات في المنطقة على احتواء وباء فيروس القصور المناعي البشري/الايدز، وخصوصا ما تعلق منه بتعاطي المخدرات. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: انشاء قاعدة بيانات شاملة بشأن تعاطي المخدرات وتحديثها باستمرار؛ ازدياد عدد برامج خفض الطلب في البلدان المشاركة؛ انخفاض معدلات انتقال العدوى بفيروس القصور المناعي البشري عن طريق تناول المخدرات وانخفاض وطأة وانتشار فيروس القصور المناعي البشري/الايدز.

٣١١- الحصيلة: تحسّن قدرة أجهزة انفاذ القوانين (الشرطة والجمارك) على اعتراض طريق تهريب المخدرات داخل البلد وبالتعاون مع البلدان المجاورة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد مضبوطات المخدرات غير المشروعة.

٣١٢- الحصيلة: ازدياد قدرة النظام القضائي على المحاكمة في قضايا المخدرات؛ المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: الزيادة في عدد المحاكمات الناجحة.

(هـ) الميزانية والتمويل

٣١٣- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار هذا البرنامج إلى وضع ميزانية قدرها ٧ر٩ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول

٢٢ تفاصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الاعداد والموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. واذا أتيحت في الوقت المناسب موارد اضافية غير متوقعة حاليا، أمكن تنفيذ أنشطة اضافية بقيمة ٦ر٢ مليون دولار خلال فترة السنتين. ولم يُدرج ذلك المبلغ في التقدير الحالي للميزانية.

الجدول ٢٣

برنامج شرقي آسيا والمحيط الهادئ: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الاعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة	٢ر١٠٩ ١	٠ر١٢٠٠	٠ر١٠٠	٢ر٢٠٩ ٢	**٢ر٣٠٩ ٢**
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٦ر٦٦٨	٠ر١٧٥٠	٠ر١٢٧	٦ر٢٩١ ٢	**٦ر٤١٨ ٢**
قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات	٠ر٤٥٩ ٢	٠ر٦٠٠	٣ر٣٧٧	٧ر٦٨١ ٢	**٠ر٠٥٩ ٣**
القضاء على المحاصيل غير المشروعة	٠ر١١٣	..	..	٠ر١١٣	**٠ر١١٣**
المجموع	**٨ر٣٤٩ ٤**	**٠ر٥٥٠ ٣**	**٣ر٦٠٤**	**٥ر٢٩٥ ٧**	**٨ر٨٩٩ ٧**

٣- برنامج جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية

(أ) تحليل الوضع

٣١٤- جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية واحدة من أهم ثلاثة بلدان في العالم في انتاج الأفيون غير المشروع، ولديها ثاني أعلى معدلات ادمان الأفيون في العالم. وفي عام ١٩٩٩، التزمت الحكومة بأن تنفذ بمساعدة اليوندسيب استراتيجية متوازنة لمراقبة المخدرات تتألف من تدابير لخفض كلا العرض والطلب تهدف إلى القضاء على كل الأفيون غير المشروع بحلول عام ٢٠٠٦. وقرّبت مؤخرا الموعد المستهدف إلى عام ٢٠٠٥.

٣١٥- وقدّرت الدراسة الاستقصائية الوطنية للأفيون التي أجريت عام ٢٠٠١ في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية أن تكون المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون ٢٥٥ ١٧ هكتارا (منخفضة بنسبة ٣٦ في المائة منذ عام ١٩٩٨) مع احتمال بلوغ انتاج الأفيون الخام نحو ١٣٤ طنا. وتنتج الأفيون ٠٠٠ ٧٠ أسرة معيشية ريفية في نحو ٠٠٠ ٢ قرية تقع في الأراضي الجبلية الفقيرة والنائية في ١٠ مقاطعات شمالية. ويعاني سكان تلك

المنطقة من نقص غذائي موسمي وصعوبة الوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية وانعدام الفرص المشروعة المدرّة للدخل. وقد أثبتت التنمية البديلة أنها خيار مجد يعود بنتائج ملموسة. فالحجم المتوسط الصغير لرقع الأفيون، مع الغلة (المتوسطة) المنخفضة نسبيا للهكتار الواحد، يعود على الأسرة المعيشية بنحو ١٠٠ دولار من الدخل في السنة بالأسعار الحالية وتسليم المزرعة. واذا أضيف إلى ذلك أن نصف الغلة تقريبا يُستهلك داخل هذه الأسر المعيشية (التي يوجد في معظمها مدمن أفيون واحد على الأقل) أصبح من الواضح أن خشخاش الأفيون ليس عملا مربحا. وهذا ما أدى إلى نجاح الترويج الحالي للمحاصيل البديلة. والواقع أن معظم ما تحقق من تقلص في المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون انما تحقق في المقاطعات التي توجد فيها أنشطة للتنمية البديلة.

٣١٦- ومن المحصول الكلي للأفيون، يذهب ٧٠ طنا، كما هو مذكور أعلاه، إلى الاستهلاك المنزلي. ويُستهلك ما بين ١٥ و٢٠ طنا لأغراض طبية واجتماعية ويستهلك ما تبقى مدمنو المخدرات في لاوس، الذين يزيد عددهم على ٠٠٠ ٦٠ (معظمهم في الأجزاء الشمالية من البلد، و٨٠ في المائة منهم رجال). ويفيض عن ذلك نحو ٦٠ طنا (يمكن أن تعطي نحو ستة أطنان من الهيروين) للأسواق العالمية غير المشروعة. ولا توجد أية أدلة على انتاج الهيروين بكميات كبيرة في هذا البلد.

٣١٧- وليس أقل من ذلك أهمية أن جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية درب متزايد الأهمية لتهريب المخدرات، بسبب حدودها المشتركة مع ميانمار، أكبر منتج للأفيون في العالم، وغيرها من البلدان (كمبوديا والصين وتايلند وفييت نام) التي إما أن تكون وجهات مقصودة أو نقاط عبور على الطريق إلى أسواق الأفيون والهيروين في أوروبا والولايات المتحدة واليابان وأستراليا وآسيا.

٣١٨- وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية بلد موقّع على مذكرة التفاهم المدعومة من اليوندسيب بشأن مراقبة المخدرات، إلى جانب الصين وميانمار وفييت نام وتايلند وكمبوديا. وتشترك جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية أيضا في أعمال مراقبة المخدرات في اطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تحت شعار "تطهير منطقة 'آسيان' من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥".

(ب) الهدف المنشود

٣١٩- الهدف المنشود هو تعزيز الأنشطة الجارية في التنمية البديلة وخفض الطلب وانفاذ القوانين وزيادة التوسع في هذه الأنشطة بغية تحقيق انخفاض متواصل في زراعة خشخاش الأفيون وانتاج الأفيون والادمان في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية.

(ج) الاستراتيجية

٣٢٠- تركز استراتيجية لاوس للقضاء على الأفيون على اتباع نهج متوازن بين خفض العرض والطلب، ويقوم اليوندسيب في هذا الاطار بمساعدة الحكومة على تنفيذ أنشطة أساسية مختارة. وتوفر حاليا مساعدة تقنية، من ضمنها الارشاد السياساتي، للجنة لاوس الوطنية لمراقبة المخدرات والاشراف عليها، وهي النظير الوطني لكل مساعدات اليوندسيب في هذا البلد. والمهم بالمثل أن استراتيجية القضاء على الأفيون مقترنة أيضا بالتخفيف من وطأة الفقر.

٣٢١- وبوجه خاص، سوف يركّز اليوندسيب مساعدته التقنية لحكومة جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية على تنفيذ ما يصل إلى ١٥ مشروعا وطنيا وعدد من الأنشطة المنفّذة في اطار مشاريع دون اقليمية وعالمية في مجالات استراتيجية مثل تعزيز أنشطة التنمية البديلة في القرى في عدد محدود من المقاطعات الشمالية المتضررة من انتاج الأفيون واستهلاكه، والتوسع في هذه الأنشطة. وتعالج هذه المشاريع مشكلة الفقر من خلال التنمية المجتمعية، موفرة العمالة والدخل على نحو مستدام (في كلا القطاعين الزراعي وغير الزراعي)، بما في ذلك توفير خطط للقروض الائتمانية ومساعدة تسويقية وتحسين الطرق وغيرها من البنى التحتية الانتاجية؛ والمسوح الأرضية لرصد المحاصيل غير المشروعة؛ والمخططات المجتمعية النموذجية للوقاية من المخدرات وعلاج المدمنين؛ تحسين بعض الخدمات الصحية والتعليمية وخصوصا في المناطق المتضررة من انتاج الأفيون واستهلاكه، للحد من الاعتماد على استعمال الأفيون في الطب التقليدي؛ والمساعدة في التعاون عبر الحدود على انفاذ القوانين، بما في ذلك مراقبة السلائف والاصلاح القضائي، التي سوف تزداد في سياق خطة العمل دون الاقليمية الجارية.

٣٢٢- وسوف تُقام علاقات تعاونية استراتيجية وتنفيذية، وتعزز، مع الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية والوطنية ذات الصلة، ومنها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ومصرف التنمية الآسيوي والوكالة الألمانية للتعاون التقني ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. وبالاضافة إلى ذلك، سوف تدمج في مختلف

الأنشطة، حسب الاقتضاء، المسائل الهامة المشتركة بين القطاعات كمسألة مراعاة المنظور الجنساني ومسألة فيروس القصور المناعي البشري/الايدز. وسوف يزيد تعزيز المشاركة المجتمعية الكاملة في جميع الأنشطة الجارية والمعتزمة. ومن المتوخى أيضا زيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية المناسبة.

٣٢٣- وسوف يُعزز دور الدعم التقني الذي تضطلع به وحدة تيسير المشاريع، التي أُنشئت في عام ١٩٩٩ ويتولى ادارتها مدير وطني وواحد من كبار مستشاري اليوندسيب التقنيين. وتؤدي هذه الوحدة دورا حاسم الأهمية في مساعدة الحكومة ومكتب اليوندسيب الميداني في تنفيذ مختلف عناصر برنامج لاوس وفي عملية تخطيطها ورصدها وتقييمها القائمة على المشاركة.

٣٢٤- ويعتمد تنفيذ هذه الاستراتيجية وما يُتوقّع أن تسفر عنه من نواتج على ثلاثة عوامل خارجية هي: استعداد المجتمع الدولي لتوفير التمويل المطلوب على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف لحكومة لاوس؛ استمرار حكومة لاوس في تحسين قدراتها على الخطط والتنسيق والرصد والتقييم في مجال مراقبة المخدرات؛ وقيام الوكالات الانمائية بزيادة ادماج تخفيف وطأة الفقر في مشاريع التنمية البديلة الجارية والمزمع الاضطلاع بها في المقاطعات الشمالية.

٣٢٥- وقد أُدخلت الدراسات التقييمية في بنية كل مشروع وطني. وسوف تُستعرض هذه الدراسات أيضا في سياق تقييم المشاريع دون الاقليمية الذي سوف يجرى كجزء من استعراض خطة العمل دون الاقليمية.

(د) النتائج

٣٢٦- الحصيلة: انخفاض كبير في اعتماد الفلاحين اقتصاديا على خشخاش الأفيون في المناطق المشمولة بمشاريع التنمية البديلة الجارية (مقاطعات بنغ وهوافان وبونغسالي الشمالية ولونغ) والمزمع الاضطلاع بها (مقاطعة خواي ماي وغيرها من المقاطعات). والاسهام في تقليص المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تقلّص مساحات خشخاش الأفيون في المناطق المشمولة بالمشاريع؛ ازدياد مساحات المحاصيل المشروعة؛ ازدياد دخل الفلاحين في المناطق المشمولة بالمشاريع من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية البديلة المشروعة.

٣٢٧- الحصيلة: انخفاض كبير في استهلاك خشخاش الأفيون في المجتمعات المحلية المشمولة بمشاريع التنمية البديلة، بما فيها عنصرا الصحة والتعليم. المؤشرات القابلة للتحقق منها

موضوعيا: تقلص انتشار تعاطي المخدرات في المجتمعات المتضررة من انتاج خشخاش الأفيون، وانخفاض استعمال الأفيون محليا في الطب التقليدي؛ وازدياد عدد المجموعة والأنشطة اللاوسية المعنية بتوفير العلاج لمدمني المخدرات.

٣٢٨- الحصيلة: تحسّن كبير في نظام مراقبة المخدرات غير المشروعة (لا سيما الهيروين والمنشطات الأمفيتامينية) والسلائف الكيميائية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد مضبوطات السلائف والهيروين والمنشطات الأمفيتامينية.

٣٢٩- الحصيلة: تعزز القدرة على تخطيط ورصد وتقييم عملية مراقبة المخدرات وعلى جمع الأموال ووضع التشريعات. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: النجاح في الجمع المشترك للأموال اللازمة لتنفيذ استراتيجية القضاء على الأفيون، المؤدي إلى زيادة كبيرة في توافر التمويل من طائفة أعرض من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف ومن الحكومات؛ اعتماد تشريعات جديدة متفقة مع المعايير الدولية المقبولة.

(هـ) الميزانية والتمويل

٣٣٠- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار هذا البرنامج إلى وضع ميزانية قدرها ٩ر٩ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول ٢٣ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الاعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. واذا أتيحت في الوقت المناسب موارد اضافية غير متوقعة حاليا، أمكن تنفيذ أنشطة اضافية بقيمة ٣ر٢ مليون دولار خلال فترة السنتين. ولم يُدرج هذا المبلغ في التقدير الحالي للميزانية.

الجدول ٢٤

برنامج جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الاعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة	..	٢٠٠ر٠	..	٢٠٠ر٠	**٢٠٠ر٠**
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	..	٤٠٠ر٠	..	٤٠٠ر٠	**٤٠٠ر٠**
القضاء على المحاصيل غير المشروعة	٤ ٣٦٧ر٦	٤ ٩٤٠ر٠	..	٩ ٣٠٧ر٦	**٩ ٣٠٧ر٦**
المجموع	**٤ ٣٦٧ر٦**	**٥ ٥٤٠ر٠**	**..**	**٩ ٩٠٧ر٦**	**٩ ٩٠٧ر٦**

٤- برنامج ميانمار

(أ) تحليل الوضع

٣٣١- أصبحت ميانمار بسبب التخفيضات التي شهدتها زراعة الأفيون في أفغانستان مؤخرا أكبر منتج للأفيون غير المشروع في العالم. وعلى الرغم من انخفاض انتاج الأفيون بنسبة ٣٨ في المائة، وذلك من ٧٦٠ ١ طنا في عام ١٩٩٦ إلى ٠٨٧ ١ طنا في عام ٢٠٠٠، يقدّر أن هناك ٠٠٠ ٣٠٠ شخص لا يزالون معتمدين على زراعة خشخاش الأفيون. ويزرع معظم خشخاش الأفيون في المناطق الجبلية من هضبة شان التي تكاد تمتد على كل طول ولاية شان في شمال شرق ميانمار، وفي منطقة وا. وتعمل في زراعة المخدرات وانتاجها والاتجار بها وتتعاطاها أيضا في تلك المناطق عدة من الأقليات العرقية كقبائل الكوكانغ والشان والوا. ويُحوّل معظم الأفيون الذي لا يُستهلك محليا إلى هيروين في معامل تكرير تعمل في أعماق المناطق الحرجية تحت حماية مجموعات مسلحة. والوجهات الرئيسية لمستحضرات ميانمار الأفيونية هي البلدان المجاورة، وخصوصا الصين، فضلا عن البلدان المطلة على المحيط الهادئ، كأستراليا.

٣٣٢- وظل أيضا انتاج المنشّطات الأمفيتامينية (الميثافيتامين على الأكثر) وتهريبها يتزايد بشدة، مؤديا إلى تفاقم حالات التوتر في البلدان المجاورة، لا سيما تايلند. وتهرّب السلائف الكيميائية اللازمة لصنع المنشّطات الأمفيتامينية، وخصوصا الايفيدرين، إلى ميانمار من الصين وفي الآونة الأخيرة من الهند. ولا يزال تعاطي العقاقير منتشرا في أنحاء عديدة من البلد، ولكن البيانات عن تناول المخدرات حاليا في ميانمار محدودة لعدم وجود استقصاءات وبائية شاملة. وقد سجلت السلطات في عام ١٩٩٩ رسميا ٠٠٠ ٨٦ مدمن للمخدرات، ولكن العدد الاجمالي لمتعاطي المستحضرات الأفيونية قد يكون أكبر من ذلك بكثير. وأخذ تفشي تناول المخدرات غير المشروعة بالحقن يشعل وباء من فيروس القصور المناعي البشري/الايدز لدى الفئات الشديدة التعرض لخطر هذه المخدرات ولدى السكان بوجه عام. وقدر العدد الاجمالي للمصابين بعدوى فيروس القصور المناعي البشري/الايدز بـ ٠٠٠ ٥٣٠ شخص في نهاية عام ١٩٩٩. وأصبحت ميانمار الآن من البلدان التي لديها أعلى معدلات انتشار العدوى بفيروس القصور المناعي البشري في آسيا.

٣٣٣- وأكد فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار، في رده على هذه الاتجاهات المخيفة، على الكفاح ضد المخدرات غير المشروعة بوصفه من أولوياته الثلاث الرئيسية للعمل الموحّد. وللأولويتين الأخريين أيضا، وهما فيروس القصور المناعي البشري/الايدز والأمن الغذائي، صلة وثيقة بأنشطة اليوندسيب في هذا البلد وقد روعيتا فيها. ويشكل برنامج

فريق الأمم المتحدة القطري جزءا من عملية أكبر تشمل رصد الأمم المتحدة المتواصل للحالة الانسانية في هذا البلد كما تشمل الحوار.

٣٣٤- وميانمار بلد موقّع على مذكرة التفاهم المدعومة من اليوندسيب بشأن مراقبة المخدرات، إلى جانب الصين وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام وتايلند وكمبوديا. وتشترك ميانمار فضلا عن ذلك في العمل المتعلق بمراقبة المخدرات ضمن اطار 'آسيان' تحت شعار "تطهير منقطة 'آسيان' من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥".

٣٣٥- ويظل لميانمار، حتى مع ما تشكله من تحد لا يُستهان به في مراقبة المخدرات، وضع خاص إزاء المجتمع الدولي. وتشمل العقوبات المفروضة من عدة من الحكومات المانحة الهامة ومنظمة العمل الدولية تقييد المساعدة الخارجية المقدّمة لتلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية، ومقاطعة التجارة والاستثمار، وحظر سفر كبار المسؤولين الحكوميين. بالاضافة إلى ذلك، وخلافا لما ينطبق على العديد من البلدان النامية الأخرى، تمثل منظومة الأمم المتحدة، وإن كانت تعمل في حدود ولاية مقيّدة، المصدر الرئيسي للمساعدة الانمائية الرسمية الموفرة لهذا البلد. ويمكن أن تؤدي أي زيادة ممكنة في زراعة خشخاش الأفيون وانتاج الأفيون والهيروين بصورة غير مشروعة للتعويض عن الانخفاض الذي حدث في أفغانستان إلى زيادة اتساع الفجوة بين حكومة ميانمار والمجتمع الدولي والى تردي الحالة الانسانية الحرجة من الأصل في هذا البلد.

(ب) الهدف المنشود

٣٣٦- الهدف المنشود هو مواصلة التعاون على مراقبة المخدرات في ميانمار والتوسع فيه بقدر الامكان، وخصوصا في مجالي التنمية البديلة واحتواء العدوى بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز المتصلة بالمخدرات والوقاية من هذه العدوى.

(ج) الاستراتيجية

٣٣٧- سوف يركّز برنامج اليوندسيب في ميانمار على أربعة مجالات استراتيجية. أولا، سوف يواصل اليوندسيب المداخلات الهامة الداعمة لخطة الـ ١٥ عاما للقضاء على الأفيون باتمام مشروع وا للتنمية البديلة بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ وبدء المرحلة الثانية من مشروع للتنمية البديلة في مقاطعة لوكاي ومنطقة كوكانغ وولاية شان. وثانيا، سوف يستمر اليوندسيب، على نطاق محدود، في اجراء مسوحات سنوية لمحاصيل خشخاش الأفيون في ولاية شان، مع تدريب الموظفين النظراء، مما يسمح باجراء رصد دقيق لزراعة

خشخاش الأفيون لا سيما في المناطق التي يعمل فيها مشروع وا للتنمية البديلة. وثالثا، سوف يواصل اليوندسيب الاضطلاع بدور هام في مبادرات منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة وباء فيروس القصور المناعي البشري/الايدز في ميانمار. ونظرا لدوره القيادي في الفريق الاستراتيجي الفرعي المعني بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز التابع لفريق الأمم المتحدة القطري، سوف يركز اليوندسيب على وضع برنامج هام، في سياق خطة عمل مشتركة للأمم المتحدة، يستهدف الوقاية من فيروس القصور المناعي البشري ومن تناول المخدرات بالحقن، من أجل الحد من معدل انتقال العدوى بفيروس القصور المناعي عن طريق تناول المخدرات. وسوف يشترك عن كثب في تصميم هذا البرنامج وتنفيذه ذوو الصلة من النظراء والوكالات والمنظمات غير الحكومية. وأخيرا، يشترك اليوندسيب من الآن في حوار منظم مع المجتمع الدولي، واحدى نقاط التركيز في هذا الحوار هي تحديد أفضل طريقة لمعالجة مشاكل المخدرات ضمن سياق أوسع يشمل أزمتي الفقر والحالة الانسانية الخطيرتين المطبِقتين على السكان بوجه عام.

٣٣٨- ويتوقف مقدار نجاح هذه الاستراتيجية على مقدار التزام النظراء. ولا يقل عن ذلك أهمية أن النجاح سيتوقف على استمرار التزام البلدان الستة التي وقّعت على مذكرة التفاهم بزيادة تعاونها في مراقبة المخدرات. وهذا أمر حساس بوجه خاص في حالة ميانمار نظرا للسياق السياسي المشار اليه أعلاه.

٣٣٩- وقد أُدخلت الدراسات التقييمية في بنية كل مشروع وطني، وسوف تُستعرض هذه الدراسات أيضا في سياق تقييم المشاريع دون الاقليمية الذي سوف يجري كجزء من استعراض خطة العمل دون الاقليمية.

(د) النتائج

٣٤٠- الحصيلة: تنمية مجتمعية مستدامة في منطقة وا تؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الأفيون. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تحسّن مستويات المعيشة في المناطق المشمولة بالمشاريع نتيجة الزيادة الكبيرة في الأمن الغذائي والدخل من أنشطة مشروعة؛ تحسّن فرص الوصول إلى الرعاية الصحية في القرى؛ تحسّن امكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية؛ وازدياد بناء الطرق وما يتصل بها من صيانة.

٣٤١- الحصيلة: تنمية مجتمعية مستدامة في مقاطعات لوكاي تؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الأفيون. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تحسّن مستويات المعيشة في المناطق المشمولة بالمشاريع نتيجة الزيادة الكبيرة في الأمن الغذائي والدخل من أنشطة

مشروعة؛ تحسّن فرص الوصول إلى الرعاية الصحية في القرى؛ تحسّن امكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية؛ وازدياد بناء الطرق وما يتصل بها من صيانة.

٣٤٢- الحصيلة: انحسار انتشار العدوى بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز ووطأتها، لا سيما بين متناولي المخدرات بالحقن. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد عدد التحالفات الاستراتيجية المعقودة مع الشركاء الآخرين في الكفاح ضد المخدرات؛ اجراء استقصاءات لمدى تعاطي المخدرات وانتقال العدوى بفيروس القصور المناعي البشري مع تحليل النتائج ونشرها.

٣٤٣- الحصيلة: توافر معلومات موضوعية وموثوقة عن حالة مراقبة المخدرات في البلد. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: نشر الحكومة تقارير واحصائيات؛ التعليقات والتقييمات من شركاء الحكومة بشأن دقة هذه التقارير وقيمتها.

٣٤٤- الحصيلة: حوار منظم حول أنشطة مراقبة المخدرات الحالية والمزمع الاضطلاع بها في هذا البلد يؤدي إلى زيادة الدعم. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد التمويل المتاح من المجتمع الدولي لمكافحة المخدرات في ميانمار.

(هـ) الميزانية والتمويل

٣٤٥- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار هذا البرنامج إلى وضع ميزانية قدرها ٣ر٢ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول ٢٤ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الاعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض.

الجدول ٢٥

برنامج ميانمار: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٧٢ر١	٢٥٤ر٣	..	٣٢٦ر٤	**٣٢٦ر٤**
القضاء على المحاصيل غير المشروعة	٣٩٠ر٠ ٢	٤٥٢ر٠	..	٨٤٢ر٠ ٢	**٨٤٢ر٠ ٢**
المجموع	**٤٦٢ر١ ٢**	**٧٠٦ر٣**	**..**	**١٦٨ر٤ ٣**	**١٦٨ر٤ ٣**

٥- برنامج فييت نام

(أ) تحليل الوضع

٣٤٦- أصبحت فييت نام، بعد أن حققت نجاحا كبيرا في القضاء على زراعة خشخاش الأفيون، بلدا ثانوي الأهمية نسبيا في انتاج الأفيون (تبلغ المساحة المزروعة به نحو ٤٠٠ هكتار). ولا يزال القنّب يُنتج إلى حد ما في المقاطعات الجنوبية وتوجد أدلة روائية على انتاج سلائف معينة وربما منشّطات أمفيتامينية في هذا البلد. ومع ذلك، تواجه فييت نام مشاكل متزايدة من تعاطي العقاقير، بما فيها الهيروين والأفيون والمنشّطات الأمفيتامينية، ومن الاتجار غير المشروع بها. وتواجه سلطات انفاذ القوانين في فييت نام صعوبات تعزى جزئيا إلى طول خطيها الحدودي والساحلي مما يسهّل تسلل المهربين. وقد زاد كلا عدد الضبطيات وعدد المشتركين في تجارة العقاقير نتيجة قرب فييت نام من المثلث الذهبي وارتفاع الأرباح التي تعود بها هذه التجارة. وبالتالي، أصبحت المنشّطات الأمفيتامينية متاحة بكميات كبيرة في المدن الرئيسية وفي بعض المقاطعات. وأخذ ازدياد تناول المخدرات بالحقن في الوريد مع استمرار عادة المشاركة في الحُقن يشعل انفجارا في فيروس القصور المناعي البشري/الايدز. ويوجد حاليا ما يزيد قليلا على ١٠٠ ٠٠٠ مدمن في فييت نام، منهم نحو ١١ ٠٠٠ سجين. وتقل أعمار نحو ٨٠ في المائة من هؤلاء المدمنين عن ٣٥ سنة، وتقل نسبة المدمنات من المجموع عن ٦ في المائة. وتظهر الجرائم المتصلة بالمخدرات اتجاها صعوديا في جميع أنحاء البلد. ويقدّر أن ٤٠ في المائة من الجرائم الخطرة ترتكب من مدمني المخدرات وأن ٨٥ر٥ في المائة من المدمنين هم من أصحاب السوابق.

٣٤٧- وفييت نام بلد موقّع على مذكرة التفاهم المدعومة من اليوندسيب المنشئة لخطة العمل دون الاقليمية المتعلقة بمراقبة المخدرات، إلى جانب تايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية والصين وكمبوديا وميانمار. وتشترك فييت نام أيضا في أعمال مراقبة العقاقير ضمن اطار 'آسيان' تحت شعار "تطهير منطقة 'آسيان' من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥". وأصدر المجلس الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أول قانون له بشأن مراقبة المخدرات. وقد بدأ نفاذ هذا القانون في حزيران/يونيه ٢٠٠١، ويعترف بأن انتشار المخدرات مشكلة اجتماعية وبأن المدمنين ليسوا جناة أو مجرمين. وتعد فييت نام الآن، بمساعدة اليوندسيب، الصيغة النهائية لخطتها الوطنية الرئيسية لمراقبة المخدرات التي ستشمل السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠.

(ب) الهدف المنشود

٣٤٨- الهدف المنشود هو تعزيز قدرة حكومة فييت نام على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية فعالة لمراقبة المخدرات.

(ج) الاستراتيجية

٣٤٩- سوف يواصل اليوندسيب دعمه المقدم إلى فييت نام، مركّزا على تعزيز الاستراتيجية والسياسات وخطة العمل الوطنية لمراقبة المخدرات من خلال وضع خطة رئيسية جديدة لمراقبة المخدرات تغطي السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠. وسوف يؤكد بوجه خاص على اتباع النهج المتوازن في مراقبة المخدرات لوضع برنامج يشمل بناء القدرات في أجهزة انفاذ القوانين وفي الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج منه وفي التنمية الريفية للمناطق النائية التي لا تزال تعمل في الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون. وسوف يدمج الدعم المقدم للقضاء على الأفيون في برامج التنمية الاجتماعية — الاقتصادية الأوسع نطاقا التي تنفذها وكالات أخرى في المناطق الجبلية، كبرنامج التخفيف من وطأة الفقر الذي تنفذه الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي ومبادرتي الفاو والجماعة الأوروبية للتنمية الريفية. ومن شأن ذلك أن يضع التنمية البديلة في اطار أوسع يشمل التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر، بغية حشد الموارد اللازمة وتأمين بنية تحتية اجتماعية كافية تشمل الطرق والكهرباء والامداد بالمياه والمدارس والرعاية الصحية. وسوف يكون جمع البيانات داخلا في كل المشاريع لضمان تكوين صورة واقعية عن حالة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستهلاكها ولأغراض الرصد أيضا. وسوف يواصل اليوندسيب اشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، لا سيما في مجال الوقاية، لضمان أوسع مشاركة وتعبئة للموارد البشرية. ولا تزال مساعدة اليوندسيب مطلوبة في جميع المجالات، ومن ضمنها بناء القدرات الوطنية والبحث وجمع البيانات وتبادل المعلومات والتثقيف الوقائي والحد من المخاطر المتصلة بالمخدرات، لا سيما فيما يتعلق بنشوء المنشطات الأمفيتامينية والعلاقة بين تناول المخدرات بالحقن والعدوى بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز. ويتعين بذل المزيد من الجهود في بناء القدرات الوطنية على انفاذ القوانين وفي إعمال القوانين الجديدة للمخدرات وفي إتمام النظام التشريعي الخاص بمراقبة المخدرات.

٣٥٠- ويدخل برنامج فييت نام الآن مرحلة جديدة. فقد انتهى عدد من المشاريع الوطنية بنجاح خلال ٢٠٠٠-٢٠٠١ وبدأت منذ قليل عدة مشاريع جديدة. وفي الوقت نفسه،

ما زالت الأنشطة الاقليمية التي تشمل فييت نام مستمرة ضمن سلسلة من المشاريع الجاري تنفيذها في اطار خطة العمل دون الاقليمية. ولاستكمال تلك الأنشطة والتوسع فيها توضع الآن مشاريع اضافية في مختلف مجالات مراقبة المخدرات.

٣٥١- وسوف يتوقف نجاح هذا البرنامج بدرجة كبيرة على مقدار الدعم من النظراء، بما في ذلك ما يقدمونه من مساهمات على كلا الصعيدين الوطني ودون الاقليمي، وعلى اتجاهات مراقبة المخدرات المؤثرة في المنطقة الفرعية.

٣٥٢- وقد أُدخلت الدراسات التقييمية في بنية كل مشروع وطني. وسوف تُستعرض هذه الدراسات أيضا في سياق تقييم المشاريع دون الاقليمية التي سوف تجرى كجزء من استعراض خطة العمل دون الاقليمية.

(د) النتائج

٣٥٣- الحصيلة: بدء مشروعين كبيرين للتنمية البديلة هما المرحلة الثانية من مشروع كي سون (في وقت مبكر من عام ٢٠٠٢)، المتابع للمشروع النموذجي الناجح VIE/B09، وسونغ ما وهو مشروع آخر يعالج مشكلة العودة إلى زراعة الأفيون ومشكلة تعاطي المخدرات في المناطق الجبلية الشديدة الفقر. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: استمرار الانخفاض في زراعة خشخاش الأفيون فضلا عن منع العود إلى زراعته في المناطق التي سبق القضاء فيها على هذه الزراعة.

٣٥٤- الحصيلة: تحسّن اطار التخطيط لمراقبة المخدرات في البلد. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: الانتهاء من وضع الخطة الرئيسية الوطنية لفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ وموافقة الحكومة عليها.

٣٥٥- الحصيلة: تحسّن قدرة الحكومة على تصميم وتنفيذ سياسة شاملة بشأن العدوى بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز المتصلة بالمخدرات وعلى وقاية النشء من تعاطي المخدرات. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: انخفاض الطلب على المخدرات، لا سيما المستحضرات الأفيونية والأمفيتامينات، وانخفاض معدلات انتقال العدوى بفيروس القصور المناعي البشري عن طريق تناول المخدرات.

٣٥٦- الحصيلة: تحسّن قدرة أجهزة انفاذ القوانين (الشرطة والجمارك) على اعتراض طريق تهريب المخدرات داخل البلد واتخاذ الاجراءات اللازمة بالتعاون مع البلدان المجاورة.

المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد مضبوطات المخدرات غير المشروعة والقبض على مهربي المخدرات المشتبه بهم.

٣٥٧- الحصيلة: ازدياد قدرة النظام القضائي على المحاكمة في قضايا المخدرات. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد عدد القضايا التي نجحت المحاكمة فيها.

(هـ) الميزانية والتمويل

٣٥٨- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار هذا البرنامج إلى وضع ميزانية قدرها ٣ر٣ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويقدم الجدول ٢٥ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الاعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. وإذا أُتيحت في الوقت المناسب موارد اضافية غير متوقعة حاليا، أمكن تنفيذ أنشطة اضافية بقيمة ٠٠٠ ٦٠٠ دولار خلال فترة السنتين. ولم يدرج ذلك المبلغ في التقدير الحالي للميزانية.

الجدول ٢٦

برنامج فيينا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة	٥٣ر٤	..	..	٥٣ر٤	**٥٣ر٤**
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٤٣٢ر٣	٥٤٤ر٦	..	٩٧٦ر٩	**٩٧٦ر٩**
القضاء على المحاصيل غير المشروعة	..	٢ ٣١٠ر٠	..	٢ ٣١٠ر٠	**٢ ٣١٠ر٠**
المجموع	**٤٨٥ر٧**	**٢ ٨٥٤ر٦**	..	**٣ ٣٤٠ر٣**	**٣ ٣٤٠ر٣**

هاء- أمريكا اللاتينية والكاريبي

١- برنامج بوليفيا

(أ) تحليل الوضع

٣٥٩- بدّدت بوليفيا الشكوك الدولية السابقة وخفضت مساحة زراعة الكوكا غير المشروعة من ٨٠٠ ٣٣ هكتار إلى ١٠٠ ٣ هكتار خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١. وكانت أكثر النتائج بروزا هي تلك التي تحققت في منطقة شابار، حيث قُضي تماما على

زراعة المحاصيل غير المشروعة. وكنتيجة لذلك انخفضت امكانيات بوليفيا على انتاج الكوكايين بنسبة ٨٨ في المائة. وانخفض اسهام اجمالي الدخل المتأتي عن صناعة الكوكايين من الكوكا على نحو غير مشروع، في الناتج المحلي الاجمالي، إلى ٠ر٧٤ في المائة فقط. ودب النشاط مجددا في البرنامج البوليفي للتنمية البديلة الذي يصل حاليا إلى ما يقدر بـ ٤٠ في المائة من مزارعي الكوكا السابقين وغيرهم من القرويين في منطقة شابار. ومن الأمور التي لا تقل أهمية عن ذلك، ما حققته الحكومة البوليفية من نتائج ملموسة في مجال انفاذ قوانين المخدرات، بما في ذلك اعتماد نظام معزّز لمراقبة السلائف. وعلى الرغم من أن تعاطي المخدرات لا يزال يمثل مشكلة خطيرة في عدد من المدن، فإن معدلات نموه قد استقرت بل وانخفضت أيضا في أعقاب ما تحقق من معدلات نمو كبيرة في أواسط التسعينات. وتحسّن العمل الفرقي والتنسيقي فيما بين الوزارات دعما للاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ بصورة كبيرة مثلما هو الحال بالنسبة للعملية التشاورية التي تربط الحكومة والأوساط المانحة والمحلية لأغراض تحسّن عملية تنسيق السياسات والأنشطة الانمائية ككل. وستكون هناك مستقبلا حاجة لضمان استدامة النتائج الرئيسية المتحققة من خلال مواصلة انفاذ التشريعات الوطنية لمكافحة المخدرات وكذلك عن طريق توسيع وتعميق الخطة الوطنية للتنمية البديلة التي ستستلزم موارد دولية اضافية.

(ب) الأهداف المنشودة

٣٦٠- تتمثل الأهداف المنشودة في دعم الحكومة البوليفية في التنفيذ الكامل لاستراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات عن طريق اعتماد توجيه سياساتي سليم وتقديم المساعدة التقنية الحافزة.

(ج) الاستراتيجية

٣٦١- وُضع البرنامج الخاص ببوليفيا لدى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) بالاشتراك مع حكومتها من أجل المساعدة على تنفيذ الاستراتيجية البوليفية لمكافحة الاتجار بالمخدرات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى اخراج البلد من الحلقة الدولية للاتجار بالمخدرات بحلول عام ٢٠٠٢، وتستلزم وضع برامج توطيدية لتأمين الاستدامة الطويلة الأجل للنتائج الرئيسية المتحققة في مجال مكافحة المخدرات خلال السنوات الأخيرة. وبما أن الانتخابات الرئاسية ستُعقد في منتصف عام ٢٠٠٢، فإن البرنامج البوليفي الحالي لليوندسيب لفترة السنتين ٢٠٠٢-

٢٠٠٣ يستند إلى استراتيجية ١٩٩٨-٢٠٠٢ المعمول بها حاليا، ولكنه سيخضع لاستعراض مشترك بعد تولي الحكومة البوليفية الجديدة مهامها بفترة وجيزة.

٣٦٢- وتتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه اليوندسيب خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في العمل الوثيق مع الحكومة في جهودها الرامية إلى زيادة الرقعة الجغرافية لأنشطة التنمية البديلة وخصوصا في منطقة شاباز. وهذا أمر ضروري من أجل ديمومة المنجزات التي حققتها مكافحة المخدرات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. وهناك أيضا حاجة لزيادة تعزيز القدرات الوطنية في مجالي مراقبة السلائف والوقاية من تعاطي المخدرات، وكذلك في صوغ السياسات والتخطيط والرصد فيما بين الوزارات والوكالات ذات الصلة في الحكومة البوليفية على الأصعدة الوطنية والاقليمية والبلدية.

٣٦٣- وسوف يضم البرنامج الخاص ببوليفيا للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ستة تدخلات مشاريعية، ثلاثة منها مخصصة لدعم خطة العمل البوليفية للقضاء على المحاصيل غير المشروعية من خلال التنمية البديلة مما سيساعد اليوندسيب على انجاز وظيفته التحفيزية في مجال الأحراج الزراعية والتدريب المهني في منطقة شاباز. أما الأهداف الرئيسية فتتمثل في دعم جهود الحكومة الرامية إلى زيادة تطوير وتعزيز الأسس الكفيلة بإقامة اقتصاد مشروع في شاباز وإرساء القدرات اللازمة لرصد المحاصيل غير المشروعة في منطقة يونغاس. وسيواصل أحد المشاريع دعم عملية الاصلاح التربوي وتشجيع برامج الوقاية من تعاطي المخدرات في المدارس الابتدائية والثانوية والمدارس البديلة، من خلال تدريب المعلمين ودمج الوقاية من تعاطي المخدرات فيه باعتبارها موضوعا يدخل في صميم المناهج الدراسية. أما المشروع الآخر الذي يربط بوليفيا وبلدان المنطقة الأخرى، في اطار مذكرة التفاهم بشأن التعاون دون الاقليمي لمكافحة المخدرات فيما بين دول المخروط الجنوبي ومن ضمنها الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي بدعم من اليوندسيب، فسوف يواصل أيضا الاشراف على مختلف الدراسات الاستقصائية المتعلقة بتعاطي المخدرات. وأما فيما يتعلق بالقطاع البوليفي لانفاذ القوانين، فسوف يواصل اليوندسيب البرنامج الجاري الهادف إلى تحسين تخطيط وتنسيق وظائف الوكالات الحكومية المكلفة بمكافحة المواد الخاضعة للمراقبة والتحري عنها واجراء البحوث المالية وادارة البضائع المضبوطة، وذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية واجراءات واضحة، وكذلك توفير التدريب وتطوير النظم والمعدات الحاسوبية المتخصصة.

٣٦٤- وسوف يسعى اليوندسيب لاقامة روابط استراتيجية وتنفيذية مع الهيئات الوطنية والدولية التي تتولى معالجة الحد من الفقر في بوليفيا وسوف يواصل المشاركة بنشاط في

وضع الصيغة النهائية لاطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية (يونداف) واستهلال العمل به. وبالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات (سيكاد)، سوف يواصل البرنامج تعاونه مع الدول الموقّعة على مذكرة التفاهم للمخروط الجنوبي بشأن التعاون دون الاقليمي. ومن المرتقب أيضا العمل بتفاعل وثيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ومع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (يوسايد) وعدد من الوكالات العاملة داخل منظومة الأمم المتحدة كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعية (الفاو).

٣٦٥- ونظرا للانتخابات الرئاسية المقبلة في بوليفيا في عام ٢٠٠٢، فان البرنامج الحالي لليوندسيب سوف يخضع لمراجعة تتم بالاشتراك مع الحكومة بما يتفق مع الأولويات المستجدة.

٣٦٦- ودعما للتدابير التي اتُخذت مؤخرا لضمان التنفيذ الفعال للبرنامج وتوجيهه نحو تحقيق النتائج المرجوة، فإن برنامج اليوندسيب في بوليفيا سوف يخضع لممارسات تصل برصد البرامج والمشاريع وتقييمها خارجيا. ومن المقرر أن تنفّذ خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ عمليات تقييم للمشاريع التالية في بوليفيا: ادارة الموارد الحرجية في مناطق كوشابامبا المدارية والمحافظة عليها واستغلالها، والتدريب المهني وتشجيع المنشآت الصغيرة دعما لاستراتيجية الحد من زراعة الكوكا في المناطق المذكورة، والنظام الخاص بادارة ورصد استخدام الأراضي في اقليم يونغاس التابع لمنطقة لاباز، وتقديم الدعم للمجلس الوطني لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات؛ والتعليم الوقائي والتنمية الصحية في المدارس؛ ودعم التدابير المتعلقة بمراقبة السلائف وغيرها من التدابير الأخرى الخاصة بإنفاذ القوانين.

(د) النتائج

٣٦٧- الحصيلة: تهيئة الظروف الأساسية اللازمة لضمان استدامة طويلة الأجل للحد من زراعة الكوكا في منطقة شابار (منطقة المشروع) من خلال برامج تستند إلى الأحراج الزراعية والاستخدام الرشيد لموارد الأخشاب والحفاظ على التربة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الأسر التي تتلقى المساعدة في مجالي الأحراج الزراعية وإدارة الأحراج؛ عدد الهكتارات المزروعة بالمحاصيل المشروعة في اطار النظم الخاصة بالأحراج الزراعية؛ عدد الخطط المنفذة في مجال إدارة الأحراج، الهكتارات والأسر المشمولة؛ عدد

الشركات الخاصة التي تقوم بشراء منتجات الأخشاب من الأسر/المنظمات التي يدعمها المشروع؛ وعدد ونوع المنظمات المتلقية للمساعدة بحسب نوع الدعم ومستواه.

٣٦٨- الحصيلة: توفير الدعم لضمان استدامة الحد من زراعة الكوكا في منطقة شابار عن طريق توفير التدريب المهني للشباب وإقامة منشآت صغيرة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الشباب المدربين بحسب المواد، عدد المنشآت الصغيرة التي تمت إقامتها، عدد الدورات التدريبية ومددها وحجم المشاركة فيها بالنسبة لكل موضوع من المواضيع.

٣٦٩- الحصيلة: إرساء القدرات الوطنية لرصد المحاصيل غير المشروعة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اعتماد نظام رصدي يستند إلى الصورة الساتلية واستخدام نظم المعلومات الجغرافية — وهو نظام قيد التشغيل؛ المعلومات المتوفرة عن زراعة الكوكا في منطقة يونغاس، وعدد الفنيين المدربين.

٣٧٠- الحصيلة: دمج المفاهيم الخاصة بالوقاية الشاملة من تعاطي المخدرات في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية والبديلة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد المدارس الابتدائية والثانوية والبديلة التي اعتمدت مناهج الوقاية من تعاطي المخدرات؛ عدد معلمي ومديري المؤسسات التربوية المشمولين بالتدريب.

٣٧١- الحصيلة: تنسيق أنشطة مكافحة المخدرات التي تديرها الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات بصورة فعالة. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: اعتماد نظام اعلامي وطني لكافة قطاعات مكافحة المخدرات المنشأة والعاملة.

٣٧٢- الحصيلة: تحسين القدرات التخطيطية والتشغيلية والتنسيقية داخل الوحدات ذات الصلة من نيابة وزارة الدفاع الاجتماعي. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: اعتماد تخصصات واجراءات مؤسسية محددة بوضوح للوحدات المعنية بالبضائع المضبوطة والبحوث المالية؛ عدد الموظفين المدربين بحسب المواد؛ اعتماد نظام حاسوبي عملي يربط جميع الوحدات ذات الصلة في نيابة وزارة الدفاع الاجتماعي.

(ه) الميزانية والتمويل

٣٧٣- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ ١,٩ مليون دولار. ويقدم الجدول ٢٧ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. وإن توفر مبلغ

اضافي مقداره ١,٤ مليون دولار فسوف يتسنى توسيع برنامج التدريب المهني إلى حد كبير واجراء الدراسة الاستقصائية المنزلية الوطنية المقررة بشأن انتشار تعاطي المخدرات. و لم يدرج هذا المبلغ في التقدير الخاص بالميزانية.

الجدول ٢٧

برنامج بوليفيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة	٣٠,٧	..	..	٣٠,٧	**٣٠,٧**
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٧٠٠,٨	..	..	٧٠٠,٨	**٧٠٠,٨**
قمع الاتجار غير مشروع بالعقاقير	٥٠٠ر٠	..	..	٥٠٠ر٠	**٥٠٠ر٠**
القضاء على المحاصيل غير المشروعة	٧ ٨٥٣,٤	..	١ ٠٠٠ر٠	٦ ٨٥٣,٤	**٧ ٨٥٣,٤**
المجموع	**٩ ٠٨٤,٩**	..	**١ ٠٠٠ر٠**	**٨ ٠٨٤,٩**	**٩ ٠٨٤,٩**

٢- برنامج كولومبيا

(أ) تحليل الوضع

٣٧٤- على الرغم من الجهود المضنية التي تبذلها الحكومة والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لانهاء النزاع المسلح في كولومبيا الذي مضى عليه سنوات طويلة بين الدولة وجماعات الثوار والميليشيات المسلحة، فلا يزال البلد يعاني من ارتفاع مستويات العنف والنزوح الداخلي وعمليات القتل والاختطاف. وأصبحت المشاركة الدولية ضرورية الآن في دعم جهود الحكومة الكولومبية الرامية الى تعزيز مكانة الدولة والعدالة الاجتماعية وحكم القانون. ومع أن الاتجار بالمخدرات الذي يجري في كولومبيا لا يعتبر السبب الجذري لمشاكل البلد الاجتماعية، فانه لا يزال واضحا أن انتاج المخدرات والاتجار بها يذكيان نار النزاع المسلح ويهددان أمن البلد والديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وتتم زراعة معظم المحاصيل غير المشروعة (البالغة مساحتها ١٦٣ ٠٠٠ هكتار) والجزء الأكبر من انتاج المخدرات (الذي يقدّر بنحو ٦٩٥ طنا من الكوكايين و٩ أطنان من الهيروين سنويا) في المناطق التي يدور فيها النزاع المسلح، ومثلما هو معروف فإن جماعات الثوار والميليشيات تميمن سوية على هذه الأنشطة غير المشروعة وتجني أرباحا طائلة من ورائها.

٣٧٥- وكولومبيا هي منشأ لما يزيد على ٧٠ في المائة من الانتاج العالمي من الكوكايين. ولا يزال الطلب العالمي على المخدرات غير المشروعة على أشده، وتقدّر القيمة المحلية للمخدرات المنتجة في كولومبيا بطريقة غير مشروعة بحوالي ٥٠ بليون دولار سنويا. ويُنظر الى التطورات الجارية في كولومبيا بعين القلق في المنطقة، وتعتبر اكوادور وفنزويلا من البلدان المعرّضة بصفة خاصة لانتقال النزاع المسلح وشريعة الغاب والفساد الناشيء عن الاتجار بالمخدرات بطريقة غير مشروعة الى داخل مناطقهما الحدودية. أما فيما يخص تعاطي المخدرات، فان معظم أنواع المخدرات متوفرة وجاهزة للاستهلاك المحلي في كولومبيا، بما فيها الهيروين والكوكايين وعقاقير النشوة. وقد تزايد تعاطي المخدرات بوتائر بطيئة ولكن باطراد خلال السنوات الخمس الماضية. كما تواجه كولومبيا تحديات خطيرة في مجالات مراقبة السلائف وغسل الأموال والعنف والفساد المتصلين بالمخدرات.

٣٧٦- ويلقي النزاع المسلح الدائر داخل البلد ومشكلة المخدرات على النطاق العالمي بثقله الشديد على كولومبيا. ومع ذلك فان الحكومة تعكف بهمة على تنفيذ سياسة واضحة المعالم لمكافحة المخدرات، وخصوصا في مجال انفاذ قوانين المخدرات والتعاون الدولي. وفيما يتعلق بالقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة، تستخدم عمليات الرش بالطائرات لحقول الكوكا التي تزيد مساحتها على ثلاثة هكتارات. وتتلقى الأسر الفلاحية الصغيرة التي تقوم بزراعة قطع الأراضي التي تقل مساحتها عن ٣ هكتارات مساعدة انمائية بديلة نظير قيامها طواعية بالقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة. وهناك ٠٠٠ ٣٥ أسرة تقريبا بحاجة الى تلقي مساعدة منتظمة في اطار التنمية البديلة.

(ب) الهدف المنشود

٣٧٧- يتمثل الهدف المنشود في دعم الحكومة الكولومبية في التنفيذ الشامل لاستراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات عن طريق توجيه سياساتي سليم وتقديم المساعدة التقنية.

(ج) الاستراتيجية

٣٧٨- وُضع البرنامج بالاشتراك مع الحكومة، ويستند الى أولويات متفق عليها. وهو يقوم على نهج متوازن، ولكنه يشدد بقوة على التنمية البديلة باعتبارها تجاوبا مع خطة العمل للتعاون الدولي في القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة بشأن المخدرات. وفي عام ٢٠٠٠، وضعت حكومة كولومبيا خطة بمبلغ قدره ٧,٥ بليون دولار باسم PLAN COLOMBIA بهدف توطيد المؤسسات المعنية بالأمن والعدالة الاجتماعية والتنمية

الاقتصادية. ويشمل أحد المكونات الرئيسية للخطة وهو "التوطيد المؤسسي والتنمية الاجتماعية" وضع أولويات لمشاريع التنمية البديلة في ثلاث مناطق جغرافية. وفي هذا السياق، أدرج اليوندسيب ضمن برنامجه مشروعا يهدف الى دعم تطوير تربية الماشية في منطقتي كاكوتيا ونارينو.

٣٧٩- وسوف يضم البرنامج أربعة مشاريع في مجال القضاء على المحاصيل غير المشروعة، أحدها في ميدان الدعم السياساتي والوقاية من تعاطي المخدرات والآخر في ميدان قمع الاتجار غير المشروع. وفي اطار خطة العمل الكولومبية للقضاء على المحاصيل غير المشروعة من خلال التنمية البديلة، سوف يواصل اليوندسيب دعم الأسر الفلاحية الصغيرة والمنظمات الاجتماعية في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة. وسوف تقدم المساعدة في مجالات تربية الماشية والأحراج الزراعية وانتاج المحاصيل الغذائية ومرافق تجهيز اللحوم والألبان والخدمات الصحية الأساسية وبناء المنظمات الاجتماعية وتسويق المنتجات البديلة. أما المشروع الرامي الى استحداث نظام وطني لرصد المحاصيل غير المشروعة فسوف يواصل العمل سعيا للحصول على أرقام سنوية على صعيد البلد كله بشأن زراعة الكوكا والخشخاش. وفيما يتعلق بالدعم السياساتي والوقاية من تعاطي المخدرات، فسوف يساعد اليوندسيب الادارة الوطنية لمكافحة المخدرات في تنفيذ خطة وطنية رئيسية لمراقبة العقاقير عن طريق دعم انشاء مكاتب تنسيقية لمكافحة المخدرات على الصعيد البلدي وفيما بين المقاطعات وعن طريق تقديم الدعم المتواصل للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى في تنفيذ برامج تثقيفية عن المخدرات وما يتصل بها من أعمال اجتماعية داخل المجتمعات. وسوف يواصل اليوندسيب أيضا برنامجه التدريبي الخاص بمراقبة السلائف في مكتب المدعي العام. أما في اكوادور فسوف يقدم البرنامج دعمه لمشروع يتعلق بانفاذ قوانين المخدرات وادارة العدالة يهدف بصفة رئيسية الى توفير التدريب وتوطيد المؤسسات والتعاون عبر الحدود بين كولومبيا واكوادور. كما إن اليوندسيب سوف يواصل دعم مبادرات الأمم المتحدة المتخذة على الصعيد القطري بهدف تحسين التخطيط والتنسيق كممارستي التقييم القطري المشترك واطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية. ويشارك اليوندسيب مشاركة نشطة في الأفرقة المتخصصة المحلية للأمم المتحدة، وفي جميع المبادرات الرئيسية التي تتناول اجراء مشاورات وثيقة مع المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن كولومبيا.

٣٨٠- ونظرا للحالة السياسية الشائكة في كولومبيا وكذلك الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠٠٢، فسوف يجري، بالتعاون مع الحكومة، اعادة النظر في برنامج اليوندسيب الحالي بما يتفق مع الأولويات الآخذة بالنشوء.

٣٨١- وسوف يخضع برنامج اليوندسيب في كولومبيا لممارسات تتعلق برصد برامجه ومشاريعه وتقييمها خارجيا. ومن المقرر أن يتم، خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التقييم النهائي للمشاريع التالية في كولومبيا: دعم مكتب القدرات التشغيلية للخطة الوطنية للتنمية البديلة، ونظام رصد المحاصيل غير المشروعة في كولومبيا؛ والتنمية البديلة في منطقة ميتا كاكوتيا؛ والبرنامج التدريبي لمكافحة المخدرات والسلائف، تطبيق اللامركزية على الخطة الرئيسية لمكافحة المخدرات في كولومبيا. ومن الجدير بالذكر أن الانتهاء من هذه المشاريع ومن ثم اجراء التقييمات النهائية لها يتوقف على توفر الأموال.

(د) النتائج

٣٨٢- الحصيلة: تقديم الدعم، في اطار التنمية البديلة، لمزارعي محاصيل المخدرات غير المشروعة في المناطق المشمولة بالبرنامج الوطني للتنمية البديلة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الأسر الفلاحية المشاركة في زراعة محاصيل المخدرات حاليا وسابقا ممن تتلقى المساعدة؛ حجم ومكونات المساعدة التقنية الجاري تقديمها؛ الحجم السنوي للانتاج البديل بحسب المستفيدين من المشروع؛ وعدد الفنيين المكلفين بتقديم المساعدة.

٣٨٣- الحصيلة: خفض زراعة الكوكا وخشخاش الأفيون في منطقة المشروع. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد هكتارات المحاصيل غير المشروعة التي جرى تخفيضها والاستعاضة عنها بالمحاصيل البديلة؛ عدد الاتفاقات الطوعية الموقّعة والمنفذة.

٣٨٤- الحصيلة: انشاء وتأسيس نظام وطني لرصد المحاصيل غير المشروعة. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: الأرقام السنوية لزراعة الكوكا والخشخاش.

٣٨٥- الحصيلة: تنفيذ الخطة المركزية الوطنية على صعيد لا مركزي في كافة المقاطعات الكولومبية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد هيئات مكافحة المخدرات واللجان المتعددة القطاعات التي تم انشاؤها؛ عدد خطط واستراتيجيات مكافحة المخدرات المستحدثة على الصعيدين المحلي والاقليمي؛ عدد مبادرات المجتمع المدني المحلية المشمولة بالدعم.

٣٨٦- الحصيلة: اعتماد اجراءات متسقة للاختبارات الميدانية خاصة بمراقبة السلائف فيما بين جميع المؤسسات المعنية والموظفين المدربين تدريبا مناسبا. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: عدد الموظفين المدربين بحسب الفئة الفنية.

٣٨٧- الحصيلة: تحديد أولويات التعاون التقني مستقبلا في مجال الادارة القضائية بالنسبة لاكوادور. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: تنقيح برنامج التعاون.

(٨) الميزانية والتمويل

٣٨٨- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج الى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٥,٩ مليون دولار للبرنامج الخاص بكولومبيا ومبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار للبرنامج الخاص باكوادور. ويقدم الجدولان ٢٨ و ٢٩ تفصيل عناصر كل ميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. وإن توفرت أموال اضافية فسوف يتسنى لليوندسيب تقديم المساعدة لتعزيز نظام رصد المحاصيل غير المشروعة، ويتسنى تقديم دعم اضافي للبرنامج الوطني للتنمية البديلة. غير أن تلك المبالغ لم تدرج في هذا التقدير الخاص بالميزانية.

الجدول ٢٨

برنامج كولومبيا: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٤٨٤,٣	..	..	٤٨٤,٣	٤٨٤,٣
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٩٨٦ر٠	..	..	٩٨٦ر٠	٩٨٦ر٠
القضاء على المحاصيل غير المشروعة	٤ ٤٧٤,٣	..	..	٤ ٤٧٤,٣	٤ ٤٧٤,٣
المجموع	٥ ٩٤٤,٦	..	..	٥ ٩٤٤,٦	٥ ٩٤٤,٦

الجدول ٢٩

برنامج الإكوادور: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٦٠٠	..	٢٠٠	٤٠٠	٦٠٠
المجموع	٦٠٠	..	٢٠٠	٤٠٠	٦٠٠

٣- برنامج بيرو

(أ) تحليل الوضع

٣٨٩- كانت بيرو في يوم ما المنتج الرئيسي للكوكا في العالم، غير أن زراعتها انخفضت بدرجة كبيرة من ١١٥ ٠٠٠ هكتار في منتصف التسعينيات الى ١٠٠ ٣٤ هكتار في الوقت الحاضر. ويعزى هذا الانخفاض الى الأثر المتضافر الذي تركته البرامج الخاصة بتدمير المحاصيل من الجو، وطفرة الزراعة في كولومبيا، وتخلي المزارعين البيروفيين عن محاصيل الكوكا، وتحسين برنامج التنمية البديلة. غير أن بيرو لا تزال تعتبر، بعد كولومبيا، ثاني أكبر منتج لأوراق شجيرات الكوكا، اذ يبلغ حجم انتاجها المحتمل من الكوكايين حاليا ١٤٥ طنا. وبالنظر للآثار المتوقعة من زيادة انفاذ القوانين والتدابير الرامية الى الحد من هذه المحاصيل في كولومبيا، فهناك انشغال عام من جراء امكانية قيام الفقراء من المزارعين في المستقبل القريب باستصلاح قسم من حقول الكوكا المهجورة. ولهذا السبب فان هناك حاجة ماسة لضمان استدامة النتائج الرئيسية المتحققة في خفض زراعة الكوكا، وزيادة تعزيز البرنامج الوطني الحالي للتنمية البديلة. كما تحتاج الوقاية من تعاطي المخدرات الى المزيد من الاهتمام نظرا لازدياد التعاطي في ليما وفي المناطق المدارية التي تزرع فيها الكوكا. ويزيد تعاطي عجينة الكوكا ومواد الاستنشاق في المناطق الريفية من بيرو عن المعدل الوطني. وتتولى الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات CONTRADROGAS تخطيط وتنسيق أنشطة مكافحة المخدرات في مجال خفض الطلب والتنمية البديلة، وتقوم بدور فعّال في جمع الأموال والتشاور على الصعيد الدولي. وقد أفضى ذلك الى تحسين تخطيط وتنسيق المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية، وكذلك الى ازدياد مساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف في برنامج اليوندسيب.

(ب) الهدف المنشود

٣٩٠- يتمثل الهدف المنشود في دعم حكومة بيرو في التنفيذ الشامل لاستراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات عن طريق وضع توجيهات سياساتية سليمة وتقديم مساعدة تقنية حافزة.

(ج) الاستراتيجية

٣٩١- وُضع البرنامج الخاص ببيرو بالاشتراك مع الحكومة وبالاستناد الى الخطة الوطنية للوقاية من المخدرات ومراقبتها لعام ١٩٩٤، والبرنامج الوطني للوقاية والتأهيل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. وبما أن الحكومة الجديدة لم تتول السلطة الا منذ فترة قصيرة، فان برنامج اليوندسيب ربما يخضع لتنقيح مشترك مع الحكومة. وسوف تكون التحديات الرئيسية لليوندسيب في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ممثلة بالعمل مع الحكومة بشكل وثيق في جهودها الرامية الى زيادة الرقعة الجغرافية لأنشطة التنمية البديلة. وهذا أمر ضروري لاستدامة الانجازات الرئيسية المتحققة في مجال مكافحة المخدرات وللحيلولة دون انبعاث زراعة الكوكا من جديد. وهناك أيضا حاجة لزيادة تعزيز القدرات الوطنية في ميدان الوقاية من تعاطي المخدرات والدعوة إلى المناصرة على الصعيد الدولي وحشد الموارد ورصد المحاصيل المخدرة.

٣٩٢- وسوف يضم هذا البرنامج للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ثمانية تدخلات مشاريعية. فهنالك خمسة مشاريع سوف تدعم خطة العمل البيروفية للقضاء على المحاصيل غير المشروعة من خلال التنمية البديلة بهدف تعزيز أنشطة التنمية البديلة المستمرة وزيادة رقعتها الجغرافية وتأثيرها على الأسر التي كانت تزاول زراعة الكوكا فيما مضى وفي الوقت الحاضر. وهناك أيضا حاجة لبناء المزيد من مرافق التجهيز والهياكل التسويقية للانتاج الزراعي الذي تدعمه مشاريع التنمية البديلة بوجه عام. وبهدف المحافظة على نهج متوازن، فسوف يواصل اليوندسيب العمل في مشروعين مستمرين في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات. وسوف يدعم أحد المشروعين برنامج الوقاية من تعاطي المخدرات الخاص بالمدارس الابتدائية، الهادف الى تدريب المعلمين ودمج الوقاية من تعاطي المخدرات في المناهج المدرسية باعتبارها مسألة متداخلة. أما المشروع الآخر، الذي يُنفّذ في اطار مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاقليمي لمكافحة المخدرات في بلدان المخروط الجنوبي، فسوف يشرف على اجراء المزيد من الدراسات البحثية حول تعاطي المخدرات. وفي مجال

الدعم السياساتي سوف يواصل المشروع المستمر الداعم للهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات تعزيز قدراته في مجالات الاتصال والمعلومات والدعوة إلى المناصرة وحشد الموارد.

٣٩٣- وسوف يسعى اليوندسيب لاقامة روابط استراتيجية وتنفيذية مع الكيانات الوطنية والدولية، وسوف يواصل مشاركته الفعالة في وضع الصيغة النهائية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية، بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات. وسوف يواصل البرنامج التعاون مع الدول الموقّعة على مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاقليمي في مكافحة المخدرات في المخروط الجنوبي (وهي الأرجنتين وأوروغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي). ومن المقترح أيضا توثيق التفاعل مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية غير الحكومية، ومع عدد من الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة كمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٣٩٤- وسوف يخضع برنامج اليوندسيب في بيرو لممارسات رصد وتقييم لمشاريعه وبرامجه. ومن المزمع، خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، اجراء تقييمات نهائية للمشاريع التالية في بيرو: نظام رصد زراعة الكوكا؛ والتنمية البديلة في وادي أبوريماك - ايني، والتنمية البديلة في وادي هوالاغا الأسفل، والتنمية البديلة في منطقة بيشيز-بالكازو-أغوياتيا، والتنمية البديلة في منطقتي اينامباري وتامبوباتا، وتعزيز الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات من الناحية المؤسسية؛ والبرنامج المتكامل للوقاية من المخدرات في قطاع التعليم الابتدائي وتدريب المعلمين في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات؛ والوقاية المتكاملة في المناطق الحضرية من ليما.

٣٩٥- وكذلك سوف يخضع البرنامج للتنقيح وفقا للأولويات التي تحددها الحكومة المقبلة.

(د) النتائج

٣٩٦- الحصيلة: توفير مساعدة التنمية البديلة في خمس مناطق رئيسية لزراعة الكوكا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الأسر التي تتلقى المساعدة في أنشطة المحاصيل المشروعة وتربية الماشية؛ عدد الهكتارات من الأراضي المستخدمة بصورة مشروعة والقيمة التسويقية لانتاجها؛ وعدد ونوع الشركات التي تقوم بشراء المحاصيل المشروعة من الأسر والمنظمات المدعومة من قبل البرنامج؛ وعدد ونوع المساعدة المقدمة من منظمات المزارعين المدعومة من البرنامج الى مزارعي المحاصيل المخدرة غير المشروعة.

٣٩٧- الحصيلة: تعزيز نظام رصد محاصيل المخدرات. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: اعداد ونشر بيانات سنوية بشأن زراعة الكوكا.

٣٩٨- الحصيلة: دمج الوقاية الشاملة من تعاطي المخدرات في المناهج المدرسية للمدارس الابتدائية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد المدارس الابتدائية التي تعتمد مناهج الوقاية من العقاقير؛ عدد المعلمين والمديرين في المدارس والمؤسسات التعليمية الذين تم تدريبهم.

٣٩٩- الحصيلة: دعم نظام المعلومات دون الاقليمي بشأن تعاطي المخدرات في اطار مذكرة التفاهم لبلدان المخروط الجنوبي ببيانات ذات صلة مقدمة من بيرو. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: تنفيذ دراسة استقصائية مدرسية؛ وتوفير بيانات عن انتشار تعاطي المخدرات بين صفوف الطلاب.

٤٠٠- الحصيلة: قيام الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات بتحسين قدرتها على تنفيذ أنشطة مكافحة المخدرات الموكلة اليها. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: وضع وتنفيذ استراتيجية خاصة بالاتصالات والمعلومات؛ وعدد الموظفين المدربين بحسب المواد، وعدد الاجتماعات المعقودة دعما لجمع الأموال من أجل مكافحة المخدرات.

(ﻫ) الميزانية والتمويل

٤٠١- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج الى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٥,٤ مليون دولار. ويقدم الجدول ٣٠ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. وإن توفر مبلغ اضافي مقداره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار فسوف يتسنى مواصلة العمل بنظام رصد المحاصيل المخدرة، ويتسنى اجراء دراسة منزلية وطنية بشأن انتشار تعاطي المخدرات. غير أن ذلك المبلغ لم يدرج في هذا التقدير الخاص بالميزانية.

الجدول ٣٠

برنامج بيرو: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الدعم السياساتي والتشريعات والدعوة إلى المناصرة	٦٧٤,٥	..	..	٦٧٤,٥	**٦٧٤,٥**
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	٧٢,٢	٤٠٠ر٠	..	٤٧٢,٢	**٤٧٢,٢**
القضاء على المحاصيل غير المشروعة	٣ ٢١٠,٩	١ ٠٠٠ر٠	..	٤ ٢١٠,٩	**٤ ٢١٠,٩**
المجموع	**٣ ٩٥٧,٦**	**١ ٤٠٠ر٠**	..	**٥ ٣٥٧,٦**	**٥ ٣٥٧,٦**

٤- برنامج البرازيل وبلدان المخروط الجنوبي

(أ) تحليل الوضع

٤٠٢- البرازيل هي بوابة رئيسية لوصول المخدرات غير المشروعة المنتجة في منطقة جبال الآنديز الى أسواق العالم. وتوفر حدود البلد المترامية مع البلدان المنتجة للمخدرات، وكذلك نظام بنيته التحتية النهرية والجوية والبرية الواسعة، مسالك كثيرة لتهريب المخدرات والسلائف. ومع ذلك فقد اتخذت الحكومة تدابير تهدف الى زيادة نطاق انفاذ قوانين المخدرات بدرجة كبيرة في مناطقها الحدودية، وهي تعمل بطريقة وثيقة مع حكومات البلدان المجاورة. وتنتج البرازيل سبع سلائف من أصل احدى عشرة سليفة خاضعة للمراقبة الدولية. كما ان العنف المتصل بالمخدرات يشكل تحديا وطنيا خطيرا على وجه الخصوص تعالجه الحكومة البرازيلية في اطار خطة للأمن القومي. ويتزايد تعاطي المخدرات في البرازيل، ويشتد الطلب المحلي على الكوكايين المجروش وعجينة الكوكا. كما تستخدم الأرجنتين وشيلي للنقل العابر للمخدرات ولكن بدرجة أقل بكثير. ومشكلتهما الرئيسية، على وجه الخصوص، هي أنهما تعانيان من أعلى نسبة من تعاطي الكوكايين في المنطقة. وهناك أيضا اتجاه متزايد لانتشار الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز في صفوف متعاطيه عن طريق الحقن بالوريد، وتُقدر نسبة الاصابة بهذا المرض الناشئة عن تعاطي المخدرات بنحو ٤٢ في المائة من جميع الحالات في الأرجنتين و ٣٣ في المائة في أوروغواي و١٠ في المائة في باراغواي. وعلى العكس من ذلك، فإن النسبة نفسها في البرازيل انخفضت من ٢٦ في المائة الى ١٢ في المائة خلال السنوات الست

الماضية، بفضل التنفيذ الفعّال لبرنامج وقائي من هذا المرض على صعيد البلد كله حظي باهتمام العالم.

(ب) الأهداف المنشودة

٤٠٣- تتمثل الأهداف المنشودة بما يلي:

(أ) دعم حكومة البرازيل في تنفيذها سياسات فعالة في مجالي انفاذ قوانين المخدرات والوقاية من تعاطي المخدرات؛

(ب) مساندة الحكومة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في كل من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وشيلي في تنفيذ برامج دون اقليمية ترمي الى وضع نظم سليمة للمعلومات الخاصة بتعاطي المخدرات وسياسات للوقاية من الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز.

(ج) الاستراتيجية

٤٠٤- وُضع برنامج اليوندسيب الخاص بالبرازيل وبلدان المخروط الجنوبي بالتعاون مع الحكومات المعنية، وهو يستند الى أولويات متفق عليها. ففي البرازيل، يركّز البرنامج على مجالين مواضيعيين هما: '١' تعزيز وكالات انفاذ القوانين؛ و'٢' الوقاية من الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز. وتتلقى المشاريع المنفذة في البرازيل ٩٠ في المائة من أموالها مباشرة من الحكومة البرازيلية. ويلجأ اليوندسيب، عند قيامه بتشجيع الوقاية من الاصابة بهذا المرض عن طريق الحقن بالوريد في البلدان الأخرى، الى الاستعانة على نطاق واسع بأفضل الممارسات المستحدثة في البرازيل خلال السنوات الأخيرة في اطار المشاريع التي ينفذها.

٤٠٥- وقد وضع البرنامج البرازيلي لانفاذ القوانين، البالغة تكلفته ٢٣ مليون دولار، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة لانفاذ القوانين، ويرمي إلى تعزيز قوى الأمن الوطني، بما في ذلك اعتماد نظام وطني للمعلومات الأمنية ونظام آخر لمراقبة السلائف، ومن المقرر انجاز معظم الأنشطة التي تُنفذ في اطار البرنامج الخاص بانفاذ القوانين بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. غير أنه نظرا للاصلاحات المؤسسية واعتماد الخطة الأمنية الوطنية، فقد جرى تنقيح البرنامج وتمديده. كما ان تخفيض قيمة العملة البرازيلية بنسبة ٥٢ في المائة، وما تلاه من انخفاض معدل انفاق الموارد المالية المحتسبة بالدولار، ساعد الحكومة البرازيلية واليوندسيب على توسيع البرنامج ومد العمل به لفترة السنتين ٢٠٠٢-

٢٠٠٣. ويوشك البرنامج البرازيلي الخاص بالوقاية من فيروس القصور المناعي البشري/الايدز، الذي يشمل البلد كله، على الانتهاء وقد يخضع لمرحلة جديدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وسوف يواصل اليوندسيب القيام بدور تنسيقي داخل الفريق المكلف بهذا الموضوع التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز بخصوص الأنشطة الوقائية من المرض لضمان مراعاة المهام ذات الصلة المتعلقة بالمخدرات الناشئة عن البرنامج المذكور وعن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بهذا الشأن. واستنادا إلى النجاح الذي حققه مشروع نموذجي يرعاه اليوندسيب بالتعاون مع اتحاد شركات القطاع الخاص في ريوغراند دوسول، فسوف يجري تنفيذ مشروع جديد للوقاية في مواقع العمل مع شركة الكهرباء ELETRONORTE المملوكة من الحكومة. وسوف يمول المشروع الذي يستغرق سنتين تمويلا كاملا من قبل هذه الشركة ويُنفذ خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤٠٦- وسوف يستهل اليوندسيب مشروعا جديدا بكلفة قدرها ٤,٥ مليون دولار دعما لوكالة الرقابة الصحية الوطنية من أجل تعزيز القدرات الوطنية لمراقبة وفحص المواد غير المشروعة على النحو الذي تحدده الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات. ويمثل المشروع استجابة مباشرة للتوصيات التي وضعتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بخصوص الحاجة إلى تحسين شروط التسجيل واللوائح الخاصة بالوصفات الطبية.

٤٠٧- أما فيما يخص التعاون دون الاقليمي للتوفيق بين نظم المعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات في بلدان المخروط الجنوبي، فسوف يساهم اليوندسيب في تمويل دراسة استقصائية مدرسية وما يتعلق بها من اجتماعات يعقدها فريق من الخبراء في كل من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وشيلي. واستنادا إلى خبرات البرنامج الوطني البرازيلي للوقاية من فيروس القصور المناعي البشري/الايدز، وفي اطار الفريق التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بهذا الموضوع في البرازيل، فقد تم وضع مشروع لكل من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وشيلي. ويجمع المشروع معا الحكومة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في السعي نحو تشجيع اعتماد نهج مشترك بخصوص الوقاية من فيروس القصور المناعي البشري/الايدز فيما بين البلدان المشاركة. وسوف يشارك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز في تمويل هذا المشروع دون الاقليمي وسينفذ خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤٠٨- وسوف يواصل اليوندسيب المشاركة في وضع الصيغة النهائية لاطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية في هذه المنطقة الفرعية.

٤٠٩- وسوف يخضع برنامج اليوندسيب في البرازيل لجميع الممارسات اللازمة لرصد البرامج والمشاريع وتقييمها. ومن المقرر أن يتم، خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تقييم المشاريع التالية في البرازيل بصورة نهائية: مشروع الوقاية من تعاطي المخدرات والايدز؛ التعزيز المؤسسي لأكاديمية الشرطة الوطنية؛ وتدريب المتخصصين في مجال الأمن العام؛ وتعزيز مراقبة السلائف الكيميائية؛ والنظام الوطني المتكامل للمعلومات المتعلقة بالعدالة والأمن العام.

٤١٠- وبالنظر إلى إسهام الحكومة البرازيلية بما يتراوح من ٩٠ إلى ١٠٠ في المائة من الموارد اللازمة للمشاريع المنفذة في البرازيل، فإن الظروف الاقتصادية السلبية بأجمعها ربما تؤثر على تنفيذ المشاريع.

(د) النتائج

٤١١- الحصيلة: تحديث أكاديمية الشرطة الوطنية لتمكين البرازيل من توفير التعليم للاختصاصيين في الأمن العام وكذلك لموظفي الأكاديمية المذكورة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد المعلمين المدربين؛ عدد وكلاء الشرطة المدربين؛ حجم ومكونات المعدات المركبة؛ تحديث مناهج الشرطة وفقا للمعايير الدولية؛ كمية المضبوطات بحسب نوع المخدر.

٤١٢- الحصيلة: اعتماد نظام لمراقبة السلائف في البرازيل ووضعه قيد التشغيل على صعيد البلد كله. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الولايات والوحدات غير المركزية المرتبطة بالنظام الحاسوبي المركزي لمراقبة السلائف؛ عدد حالات الضبط بحسب المنتوج؛ وعدد الموظفين المدربين بحسب الفئة، في مجالي تسجيل السلائف ومراقبتها.

٤١٣- الحصيلة: توفير أنشطة الوقاية من فيروس القصور المناعي البشري/الايدز في جميع الولايات البرازيلية، وكذلك تطوير القدرات البحثية المناسبة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الأشخاص في الفئات المستهدفة الذين أمكن الوصول اليهم (من أطفال ومراهقين ومتعاطين للمخدرات والسجناء ومن المتعاملين في الدعارة وسائقي الشاحنات وعمال التنقيب)؛ عدد الأشخاص الذين أمكن الوصول اليهم عن طريق مراكز المعالجة والرعاية؛ عدد ما أجري من دراسات بحثية؛ ونسبة الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز في صفوف متعاطي المخدرات.

٤١٤- الحصيلة: تشغيل نظام نموذجي للوقاية أثناء العمل في شركة الكهرباء الحكومية البرازيلية ELETRONORTE. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد العاملين المدربين والمشاركين بصورة فعالة في جهود مكافحة المخدرات.

٤١٥- الحصيلة: اعتماد نظام دون اقليمي موحد للمعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات في اطار مذكرة التفاهم الموقّعة بين دول المخروط الجنوبي، بما في ذلك الحصول على بيانات محدّثة من الدراسات البحثية الجديدة. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: الدراسات الاستقصائية المدرسية المنفذة في خمسة من الدول الموقّعة على مذكرة التفاهم؛ وتوفير بيانات عن انتشار تعاطي المخدرات للطلاب.

٤١٦- الحصيلة: اعتماد نهج مشترك للوقاية من فيروس القصور المناعي البشري/الايدز بين أربعة من بلدان المخروط الجنوبي. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: توفير دراسات أساسية لكل بلد، ووضع استراتيجيات للوقاية من تعاطي المخدرات والحد من مخاطره.

(ﻫ) الميزانية والتمويل

٤١٧- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج إلى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٣٢,٥ مليون دولار. ويقدم الجدول ٣١ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. وبالنسبة للأنشطة المنفذة في الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وشيلي، فان تقديم المساعدة في فترة السنتين المقبلة يتوقف على مدى توفر الأموال. وإن توفر مبلغ مليون دولار اضافي فسوف يتسنى المشاركة في تمويل دراسة استقصائية منزلية وطنية عن انتشار تعاطي المخدرات في كل من الدول الموقّعة على مذكرة التفاهم بشأن التعاون الاقليمي في مكافحة المخدرات (وهي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي). أما الاقتراح المتعلق بالوقاية من فيروس القصور المناعي البشري/الايدز في هذه المنطقة الفرعية فقد قدم إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بهذا الموضوع. غير أن ذلك المبلغ لم يدرج ضمن هذا التقدير الخاص بالميزانية.

الجدول ٣١

برنامج البرازيل وبلدان المخروط الجنوبي: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجال المواضيعي	الأنشطة		الموارد		المجموع
	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	
الوقاية من تعاطي المخدرات والحد منه	١٤ ٦١٦,٠	٢ ٣٣٥,٤	٥٠٠	١٦ ٤٥١,٤	**١٦ ٩٥١,٤**
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	١٥ ٥١٠,١	..	٣١٦,٧	١٥ ١٩٣,٤	**١٥ ٥١٠,١**
المجموع	**٣٠ ١٢٦,١**	**٢ ٣٣٥,٤**	**٨١٦,٧**	**٣١ ٦٤٤,٨**	**٣٢ ٤٦١,٥**

٥- برنامج منطقة الكاريبي

(أ) تحليل الوضع

٤١٨- تعتبر منطقة الكاريبي من مناطق العبور الرئيسية للمخدرات غير المشروعة، وأولها الكوكايين المنتج في أمريكا الجنوبية والمتجه صوب مختلف أسواق العالم. والسلطات القضائية الصغيرة الواقعة في هذه المنطقة معرضة للتأثير الشديد الذي يمارسه المتجرون بالمخدرات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما إن الاتجار بالمخدرات على النطاق الدولي يسهم في انتشار تعاطي المخدرات وازدياد الجرائم وأعمال العنف على الصعيد المحلي. ولا يزال الفساد المتصل بالمخدرات وغسل الأموال من المشاكل التي تواجه العديد من البلدان. وقد وفّرت خطة عمل بربادوس لعام ١٩٩٦ الخاصة بالتنسيق والتعاون في مكافحة المخدرات في منطقة الكاريبي، التي وضعها اليوندسيب ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات والمفوضية الأوروبية، الاطار اللازم لعمليات جمع وتحليل البيانات الخاصة بالمنطقة والتشاور الاقليمي على الصعيدين السياسي والتقني، كذلك وفرت الأساس للأنشطة التي ينفذها اليوندسيب في المنطقة. وقد أحرزت حكومات الكاريبي تقدما في تنفيذ الخطة المذكورة، غير أنه لا تزال هناك نقاط ضعف في الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات على الصعيدين الوطني والاقليمي. ويستلزم الأمر بذل المزيد من الجهود لتعزيز عملية صوغ السياسات والقدرات التقنية والتخطيطية للهيئات الوطنية التنسيقية المعنية بالمخدرات؛ وتحديث الأطر القانونية ونظم العدالة الجنائية وتنفيذ أحكام خاصة بتبادل المساعدة القانونية، وتأمين ملاحقة قضائية أكثر فعالية لكبار المجرمين ومصادرة موجوداتهم المالية. أما في الجانب المتعلق بخفض الطلب على المخدرات،

فثمة حاجة الى جمع البيانات المتعلقة بتعاطي المخدرات لضمان وضع سياسات وبرامج صحية واجتماعية أكثر تنورا وتحسين الاهتمام بالجماعات السكانية المعرّضة لخطره.

(ب) الهدف المنشود

٤١٩- يتمثل الهدف المنشود في تعزيز قدرات حكومات بلدان الكاريبي على صوغ وتنفيذ سياسات عامة وبرامج فعالة لمكافحة المخدرات على الصعيدين الوطني والاقليمي.

(ج) الاستراتيجية

٤٢٠- يستند برنامج اليوندسيب الخاص بمنطقة الكاريبي الى خطة عمل بربادوس للتنسيق والتعاون في مكافحة المخدرات، التي اعتمدتها بلدان الكاريبي في عام ١٩٩٦، وقامت بمراجعتها عدة مرات منذ ذلك الحين. وتوصي الخطة باتخاذ اجراءات محددة بخصوص كل مجال من المجالات الرئيسية لمكافحة المخدرات ابتداء من الطلب على المخدرات الى التعاون البحري. ويتكون برنامج اليوندسيب لفترة السنتين ٢٠٠٢ — ٢٠٠٣ من سبعة تدخلات مشاريعية، خمسة منها تخص خفض الطلب وواحد لكل من قمع الاتجار بالمخدرات وتوفير الدعم للسياسات العامة. وفي اطار البرنامج العالمي المعني بتقدير مدى ظاهرة تعاطي المخدرات، سيقوم الخبير الاستشاري الاقليمي للأوبئة باسداء المشورة وتوفير التدريب في منهجيات جمع البيانات واجراء البحوث دعما لشبكة المعلومات الاقليمية بشأن المخدرات لمنطقة الكاريبي. ويجري تنفيذ العمل بالتعاون مع مركز بحوث الأوبئة لمنطقة الكاريبي ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات والمفوضية الأوروبية. وفي جامايكا والجمهورية الدومينيكية، سوف يعمل اليوندسيب مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة للوقاية من تعاطي المخدرات في صفوف الشباب والعنف المتصل بالاتجار بالمخدرات في الأحياء الفقيرة من مدن رئيسية مختارة. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز، يزمع اليوندسيب أيضا اسداء المشورة وتوفير التدريب للمنظمات الشبابية في أقاليم مختارة من منطقة الكاريبي، لتمكينهم من العمل كجهات فاعلة في الوقاية من تعاطي المخدرات والاصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز فيما بين الشباب. وسوف يتواصل تقديم المساعدة للجهود الرامية الى الوقاية من تعاطي المخدرات وبناء القدرات في كوبا. ومن المزمع وضع برنامج رئيسي للاصلاح الجنائي ومعالجة مرتكبي جرائم المخدرات سينظم في مختلف بلدان المنطقة. وسوف يقوم اليوندسيب، في اطار هذا البرنامج، بتوفير التدريب واسداء المشورة وتقديم المساعدة المادية للحكومات فيما يتعلق بتوفير الخدمات العلاجية

والاصلاحية في سجون مختارة، وتشجيع بدائل للسجن بالنسبة لمرتكبي الجرائم الطفيفة. وفي الجمهورية الدومينيكية، سوف يواصل اليوندسيب توفير التدريب القضائي واسداء المشورة المباشرة في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال وحالات الفساد. ويزمع أيضا المساعدة في انشاء شبكة من قواعد البيانات بشأن الجريمة المنظمة. وبالتنسيق مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، سوف يقدم البرنامج المشورة والمساعدة لأربعة عشر بلدا من بلدان الكاريبي في مجال وضع تشريعات جديدة لمراقبة السلائف أو تنقيحها.

٤٢١- كذلك سوف يواصل اليوندسيب ايلاء أهمية كبيرة لتشجيع الدعاية على مكافحة المخدرات والدفاع عن الأنماط الحياتية السليمة على الصعيد الاقليمي؛ وتعزيز الاتفاقات والسياسات الاقليمية المتعلقة بمكافحة المخدرات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين بلدان المنطقة.

٤٢٢- وربما يخضع البرنامج للتنقيح بما يتفق مع الأولويات التي تضعها بلدان الكاريبي في سياق الاجتماعات الاستعراضية المنظمة المعقودة في اطار خطة عمل بربادوس.

٤٢٣- وسوف يخضع برنامج اليوندسيب في الكاريبي لرصد برامجه ومشاريعه وتقييمها خارجيا. ومن المقرر أن يتم خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، تقييم المشاريع التالية في منطقة الكاريبي: الاصلاح الجنائي ومعالجة مرتكبي جرائم المخدرات في الكاريبي؛ الوقاية من تعاطي المخدرات وفيروس القصور المناعي البشري/الايدز في شرق الكاريبي؛ ووقاية الشباب المعرضين لخطر تعاطي المخدرات؛ وتطوير النظام القضائي لمحاربة الجرائم ذات الصلة بالمخدرات في الجمهورية الدومينيكية؛ والتنسيق الاقليمي لأنشطة مكافحة المخدرات في منطقة الكاريبي؛ وتقديم المساعدة الى الحكومة الكوبية في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات ومكافحة المخدرات.

(د) النتائج

٤٢٤- الحصيلة: تعزيز قدرات رصد حالة تعاطي المخدرات من خلال نظام راسخ لمراقبة المخدرات وتحسين تفهم أنماط تعاطيها واتجاهاتها على الصعيدين الوطني والاقليمي. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد عدد الخبراء التقنيين المتوفرين في المنطقة، التقارير السنوية المتعلقة باتجاهات تعاطي المخدرات في الكاريبي؛ الدراسات الاستقصائية المدرسية في عشرة من بلدان المنطقة؛ التقييمات المستهدفة للفئات السكانية التي تشتد نسبة تعرضها لخطر المخدرات في عشرة بلدان.

٤٢٥- الحصيلة: دمج الوقاية من تعاطي المخدرات في البرامج الاجتماعية الموجهة الى الشباب المعرضين لخطره في مجتمعات مختارة من جامايكا والجمهورية الدومينيكية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: زيادة اطلاع الشباب على مشاكل تعاطي المخدرات؛ وعدد الشباب المسجلين في البرامج التدريبية الخاصة بالتعليم والمهارات والمتخرجين منها بنجاح.

٤٢٦- الحصيلة: تحسين الخدمات العلاجية والاصلاحية في سجون مختارة في بربادوس والجمهورية الدومينيكية. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: عدد مرتكبي جرائم المخدرات المشاركين في البرامج العلاجية والمتخرجين منها بنجاح.

٤٢٧- الحصيلة: بدائل السجن بالنسبة لمتعاطي المخدرات ومرتكبي الجرائم الطفيفة في كل من بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وسانت لوسيا وغرينادا. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد عدد التدابير البديلة للأحكام بالسجن.

٤٢٨- الحصيلة: تعزيز قدرات التحقيق والملاحقة القضائية لقضايا غسل الأموال في الجمهورية الدومينيكية: المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ازدياد عدد قضايا غسل الأموال المشمولة بالتحقيق، ونجاح تقديمها الى المحاكم.

٤٢٩- الحصيلة: قيام أربعة عشر بلدا بوضع مشاريع تشريعات حديثة العهد بشأن مراقبة السلائف تنتظر موافقة برلماناتها عليها. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد اللوائح القانونية المنتظر اصدارها مما أقرته الوزارات المسؤولة؛ وعدد اللوائح القانونية التي نظرت فيها البرلمانات أو صادقت عليها.

٤٣٠- الحصيلة: ازدياد قدرة الحكومة الكوبية على معالجة مشكلة المخدرات. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الاختصاصيين الصحيين والتربويين المدربين على الوقاية والمعالجة من تعاطي المخدرات؛ وازدياد عدد حالات ضبط المخدرات.

(٨) الميزانية والتمويل

٤٣١- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج الى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٥ر٢ مليون دولار. ويقدم الجدول ٣٢ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور التنفيذ وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض. وإن توفر موارد اضافية غير منتظرة حاليا في الوقت المناسب، فسوف يتسنى تنفيذ أنشطة اضافية خلال

هذه الفترة بمبلغ قدره ٠٠٠ ٥٥٨ دولار. غير أن تلك المبالغ لم تدرج في هذا التقدير الخاص بالميزانية.

الجدول ٣٢

برنامج الكاريبي: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الدعم السياساتي والتشريعات، والدعوة الى المناصرة	٣٥ر٥	..	..	٣٥ر٥	**٣٥ر٥**
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	٦٩١ر٠	١ ٣٤٠ر٣	..	٢ ٠٣١ر٣	**٢ ٠٣١ر٣**
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٤٦٢ر٠	..	..	٤٦٢ر٠	**٤٦٢ر٠**
المجموع	**١ ١٨٨ر٥**	**١ ٣٤٠ر٣**	..	**٢ ٥٢٨ر٨**	**٢ ٥٢٨ر٨**

٦- برنامج المكسيك وأمريكا الوسطى

(أ) تحليل الوضع

٤٣٢- المكسيك وأمريكا الوسطى منطقتان فرعيتان هما من المناطق المهمة لعبور المخدرات المنتجة في أمريكا الجنوبية والمتجهة صوب أسواق الولايات المتحدة وكندا وأوروبا والبلدان الأخرى. وتتوفر العقاقير غير المشروعة لأغراض الاستهلاك المحلي بأسعار منخفضة نسبيا. وتشير البيانات المتوفرة الى أن تعاطي الكوكايين المجروش ومواد الاستنشاق والمنشطات الأمفيتامينية قد ازداد بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة ولا سيما في أمريكا الوسطى حيث يبدأ الشباب بتعاطي العقاقير في سن مبكرة. كما يشكل العنف والفساد المتصلين بالمخدرات مصدر انشغال رئيسي في المنطقة. وعلى الرغم من أن الحكومات والناس عموما باتوا يتمتعون بدرجة أكبر من الوعي والمعرفة بالآثار الضارة للاتجار بالمخدرات وتعاطيها، فإن القدرات المؤسسية لدى الحكومات على معالجة هذه المشاكل بطريقة مناسبة لا تزال متباينة داخل المنطقة. وقد أصبحت اللجنة الدائمة لبلدان أمريكا الوسطى المعنية بالقضاء على انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستهلاكها وتعاطيها على نحو غير مشروع، القاعدة المؤسسية للتكامل دون الاقليمي في مجال مكافحة المخدرات. وبدعم من لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات

(سيكاد) واليوندسيب، تعكف اللجنة المذكورة على وضع خطة عمل اقليمية لمكافحة المخدرات.

(ب) الهدف المنشود

٤٣٣- يتمثل الهدف المنشود في العمل على تعزيز قدرة حكومات بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك على صوغ وتنفيذ سياسات عامة وبرامج فعالة لمكافحة المخدرات على الصعيدين الوطني ودون الاقليمي.

(ج) الاستراتيجية

٤٣٤- وضع برنامج اليوندسيب الخاص بالمكسيك وأمريكا الوسطى بالتعاون مع الحكومات المعنية، وهو يستند الى الخطط الوطنية لمكافحة المخدرات. ويعنى أحد أنشطته الرئيسية خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بتقديم الدعم الفعال لتطوير خطة العمل الاقليمية لمكافحة المخدرات لبلدان أمريكا الوسطى ومناصرتها على الصعيد الدولي بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات. ويتكون برنامج اليوندسيب من سبعة تدخلات مشاريعية، تركز على الوقاية من تعاطي المخدرات، وقمع الاتجار بها على نحو غير مشروع. وفي أمريكا الوسطى، سوف يوفر اليوندسيب المشورة والتدريب التقنيين للحكومات والمنظمات غير الحكومية من أجل تحسين وتنفيذ برامج الوقاية من تعاطي المخدرات، بالاعتماد، الى أبعد حد ممكن، على الخبرات والتجارب القائمة داخل المنطقة. وفي هذا السياق، سوف يقوم البرنامج بتشجيع انشاء شبكات دون اقليمية رسمية وغير رسمية من الخبراء لكي تعمل مستقبلا كفرق استشارية للوقاية من تعاطي المخدرات، أما في المكسيك، فسوف يشارك اليوندسيب في رعاية وضع برنامج للدراسات المتعلقة بالادمان في جامعة فيراكروز ويساهم في تحسين الخدمات العلاجية والاصلاحية المقدمة في منطقة شياباس. كذلك سوف تُعزز قدرات المختبرات المعتمدة في بلدان المنطقة. وسوف تستفيد بلدان مختارة في أمريكا الوسطى أيضا من الدعم القانوني المقدم لتحديث الأحكام والممارسات القانونية المتعلقة بانفاذ قوانين المخدرات تمشيا مع اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨.

٤٣٥- من الجائز أيضا أن يخضع برنامج اليوندسيب للتنقيح بما يتماشى مع الأولويات التي تضعها الحكومات واللجنة الدائمة لبلدان أمريكا الوسطى المعنية بالقضاء على انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستهلاكها وتعاطيها بصورة غير مشروعة.

٤٣٦- وسوف يخضع برنامج اليوندسيب في المكسيك وأمريكا الوسطى لرصد برامجه ومشاريعه وتقييمها خارجيا. ومن المزمع، خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، اجراء تقييمات للمشاريع التالية في المكسيك وأمريكا الوسطى: البرنامج دون الاقليمي الخاص بالوقاية والتواصل الاجتماعي والاصلاح؛ المجالس الشبابية للوقاية من تعاطي المخدرات والاصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الايدز في أمريكا الوسطى؛ مركز معالجة واعادة تأهيل متعاطي المخدرات في منطقة شياباس، والوقاية الخاصة بالأطفال والمراهقين المعرضين لخطر تعاطي المخدرات و/أو الاستغلال الجنسي، وتعزيز الخدمات التي تقدمها المختبرات المعتمدة.

(ج) النتائج

٤٣٧- الحصيلة: تنفيذ خطط تجريبية لخفض الطلب على المخدرات في بلدان أمريكا الوسطى. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: حملات الوقاية والاتصالات الاجتماعية الجارية حاليا.

٤٣٨- الحصيلة: اعداد برامج لوقاية ورعاية الأطفال والمراهقين المعرضين لخطر تعاطي المخدرات و/أو الاستغلال الجنسي في تسع مدن نيكاراغوية. المؤشر القابل للتحقق منه موضوعيا: عدد الأطفال والمراهقين المستفيدين من البرامج.

٤٣٩- الحصيلة: انشاء مركز للمعالجة والاصلاح واعادة الاندماج بالمجتمع يعمل بكامل طاقته في منطقة شياباس لكي يكون كمركز لتدريب القائمين بالتدريب في مجال معالجة تعاطي المخدرات في المنطقة المذكورة وغيرها من المناطق المكسيكية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: النسبة المئوية من المرضى الذين أكملوا البرنامج العلاجي بنجاح، عدد الاختصاصيين الخارجيين المدربين.

٤٤٠- الحصيلة: تطوير الخبرات والموارد البشرية ذات الصلة بفحص المخدرات المشروعة بهدف دعم أنشطة موظفي انفاذ القوانين والسلطات القضائية والخدمات الصحية. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: ارتفاع النسبة المئوية لعدد الملاحقات القضائية الناجحة لجرائم المخدرات؛ وتحسين الخدمات الصحية الموجهة لمتعاطي المخدرات.

٤٤١- الحصيلة: تحسين التشريعات والقدرات المتعلقة بغسل الأموال في بلدان مختارة من أمريكا الوسطى. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الأبحاث التي أنجزت بنجاح في مجال غسل الأموال.

٤٤٢- الحصيلة : إرساء قدرات تبادل المساعدة القانونية في بلدان مختارة من أمريكا الوسطى. المؤشرات القابلة للتحقق منها موضوعيا: عدد الطلبات المقدمة لتبادل المساعدة القانونية؛ عدد الطلبات التي تم الرد عليها من تلك المتعلقة بتبادل المساعدة القانونية.

(ﻫ) الميزانية والتمويل

٤٤٣- يؤدي تحليل احتمالات تمويل الأنشطة ذات الأولوية في اطار البرنامج الى وضع ميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ قدره ٠٠٠ ٨١٩ دولار. ويقدم الجدول ٣٣ تفصيل عناصر تلك الميزانية بحسب المجال المواضيعي والأنشطة الجارية والأنشطة في طور الإعداد وكذلك بحسب الموارد العامة الغرض والموارد الخاصة الغرض.

الجدول ٣٣

برنامج المكسيك وأمريكا الوسطى: ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة		الموارد		
المجال المواضيعي	الجارية	في طور الإعداد	العامة الغرض	الخاصة الغرض	المجموع
الوقاية من تعاطي العقاقير والحد منه	٧٢٥ر٤	..	..	٧٢٥ر٤	٧٢٥ر٤
قمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير	٩٢ر٩	..	..	٩٢ر٩	٩٢ر٩
المجموع	٨١٨ر٣	..	..	٨١٨ر٣	٨١٨ر٣

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص باعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، المجلد الأول (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XI.5).